

ضوء المصباح

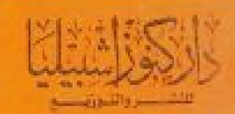
لمحمد بن يعقوب الحموي الشهير بابن النحوية (ت ٧١٨ هـ)



تحقيق

د . إبراهيم بن عبد العزيز الزيد

الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية بالرياض



ضَوْءُ المِصْبَاحِ

لمحمد بن يعقوب الحموي الشهير بابن النحوية (ت ٧١٨هـ)

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٣٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الزيد، إبراهيم بن عبدالعزيز

ضوء المصباح، لمحمد بن يعقوب الحموي الشهير بابن النحوية (ت ٧١٨هـ)/
إبراهيم بن عبدالعزيز الزيد - الرياض ١٤٣٣هـ

١٣٤ صفحة؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٦-٦٥-٨٠٩٧-٦٠٣-٩٧٨

١- البلاغة العربية   أ- العنوان

ديوي ٤١٤   ١٤٣٣/٢٩٦٢

رقم الإيداع: ١٤٣٢/٢٩٦٢

ردمك: ٦-٦٥-٨٠٩٧-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م



دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص. ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٩١٤٧٧٦ - ٤٩٦٨٩٩٤ فاكس: ٤٤٥٣٢٠٣

E-mail: eshbelia@hotmail.com

ضوء المصباح

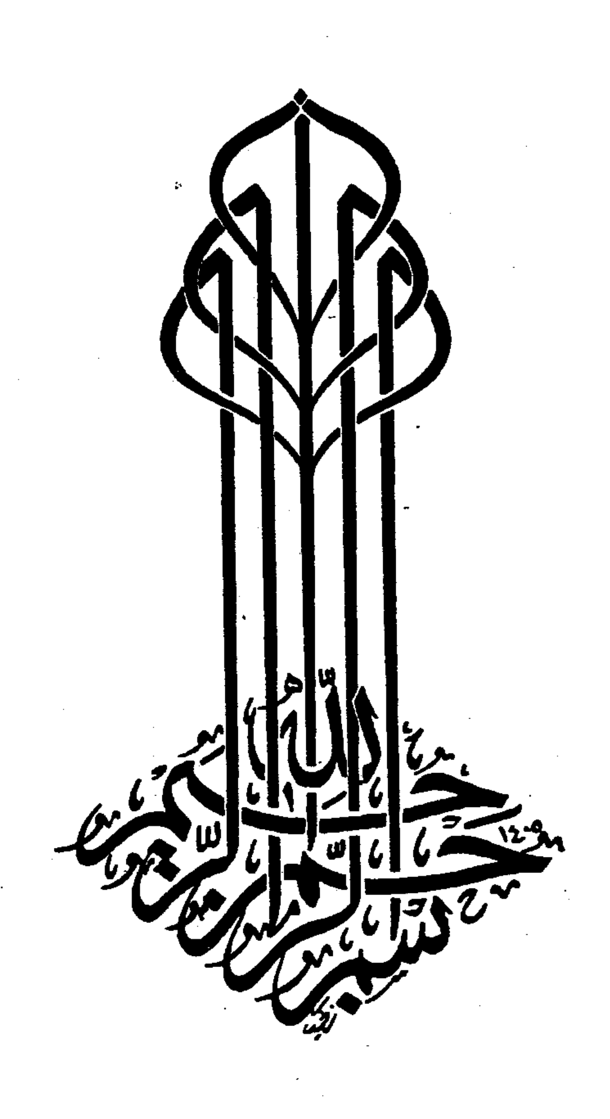
لمحمد بن يعقوب الحموي الشهير بابن النحوية (ت ٧١٨ﻫ)

تحقيق

د. إبراهيم بن عبد العزيز الزيد

الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية بالرياض




بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:-

فقد يسّر الله لي منذ ما يزيد على خمسة عشر عاماً التعرفَ على عالم بلاغي نحوي بارز من القرن السابع الهجري هو ابن النحوية، وقد اقتربت من ميراثه العلمي المهم، وكان نتيجة هذا الاقتراب أن عملت ما يقرب من ست سنوات في دراسة وتحقيق كتابه المميّز «إسفار الصباح عن ضوء المصباح»[(١)]، وبسبب بعض الظروف الخاصة والسفر المتكرر خارج المملكة لأجل العمل فإنني تأخرت في إخراج هذا السفر البلاغي الكبير لجمهور القراء، ولكنني على يقين أنه حال خروجه سيكون إضافة ثرية وغنية للمكتبة البلاغية بحول الله. وبما أنني – بحمد الله – قد جهزت القسم الأكبر من الكتاب للطباعة وهو من أول الكتاب إلى نهاية علم البيان، فإنني أجدني مدفوعاً بقوة لإخراج المتن الذي قام هذا الشرح الموسّع على أساسه وأقصد به كتاب: "ضوء المصباح" حتى تكتمل الصورة، ويُعرف الجهد العلمي الكبير الموجود في كتاب إسفار الصباح، خاصة أن كتاب إسفار الصباح مع كونه جديداً يخرج للناس مطبوعاً لأول مرة، فإنه كذلك مغمور هو ومؤلفه عند كثير من المختصين فضلاً عن عامة القراء، أضف إلى ذلك أنك تخرج شرحاً لكتاب أو متنٍ ما يزال هو الآخر مخطوطاً ومجهولاً عند المختصين، وعليه فلابد أن تتم المبادرة بإخراج المتن (ضوء المصباح) في نفس وقت إخراج شرحه (إسفار الصباح) إن لم يكن قبله.

---

(١) وقد حصلت بناء على ذلك على درجة الدكتوراة مع مرتبة الشرف الأولى سنة ١٤٢١هـ، وعنوان الرسالة: إسفار الصباح عن ضوء المصباح لابن النحوية من أوله إلى نهاية علم البيان دراسة وتحقيقاً، والكتاب تحت الطبع الآن.

هذا هو السبب الرئيس وراء إخراج الكتاب، خصوصاً وأنني بحمد الله وخلال صحبتي الطويلة لابن النحوية وحيازتي لنسخ الكتابين المخطوطة أزعم أنني من أحق وأقدر الناس على القيام بهذه المهمة. وينضاف إلى هذا السبب أحقية دارسي البلاغة العربية وتاريخها في الاطلاع على هذا المتن المختصر المنظم المتقدم نسبياً ووضعه في مكانه اللائق به في المكتبة البلاغية، كما أن هذا المتن (ضوء المصباح) يتميز بالاختصار وتركيز المادة البلاغية وضبطها مما يجعله متناً علمياً مناسباً للمبتدئين في دراسة علم البلاغة وبالذات الدارسين على الطريقة التقليدية في المعاهد الدينية وحلقات العلم في المساجد، فعلم البلاغة وطلابه محتاجون إلى مزيد من الخيارات المتاحة في المتون والشروح العلمية وعدم الاقتصار على أسماء محدودة وقليلة جداً يتم اجترارها والدوران في فلكها عصوراً وآماداً طويلة.

ويزيد من جودة هذا الخيار وجود عدد من الملاحق النقدية المفيدة في آخر هذا المتن التي لا يوجد مثلها عادة في كتب ومتون البلاغة، ومن هذه الملاحق: مباحث في الضرورات الشعرية وأحكامها، والسرقات الشعرية، ومظاهر التكلف وأنواعه في الشعر والنثر.

ولا يضر المتن الاختصار والخلو من الأمثلة والاستشهادات والتركيز على صلب المادة البلاغية، لأنه مصحوب بإسفار الصباح هذا الشرح المفصل الغني جداً بالأمثلة والشواهد الشعرية والنثرية المعروف بعضها في الكتب البلاغية، وكثير منها طريف جديد. ولذا فإن إخراج هذين الكتابين "ضوء المصباح" مع شرحه "إسفار الصباح" سيكون عملاً علمياً متكاملاً بإذن الله، وإضافة ثرية وغنية للمكتبة البلاغية.

وقد يقول قائل: لماذا لا نكتفي بالشرح وهو "إسفار الصباح" فهو متضمن بالضرورة للمتن "ضوء المصباح" ويزيد عليه بالشرح ؟

وأجيب بأننا محتاجون لإخراج "ضوء المصباح" للأسباب الخاصة بهذا المتن نفسه والتي أشرنا آنفاً إلى بعضها مثل تقدمه الزمني نسبياً، ومثل اختصاره وتنظيمه وتركيزه، ولأن القارئ لإسفار الصباح سوف يتعب كثيراً جداً إذا أراد الاطلاع على متن "ضوء المصباح" من خلاله، وذلك أن حجم المتن صغير جداً جداً مقارنة بالشرح، بمعنى أنه ذائب في بحر "إسفار الصباح" ذوباناً كبيراً، وقد يستغرق شرح الجملة الواحدة من المتن صفحات كثيرة جداً، ومعلوم أن "إسفار الصباح" مليء باستطرادات كثيرة لغوية وأدبية وغيرها مما يصعّب مهمة القارئ أو الباحث عن متن "ضوء المصباح".

ويزيد من أهمية إخراج متن ضوء المصباح وعدم الاكتفاء بشرحه إسفار الصباح أن العديد من فقرات وجمل متن "ضوء المصباح" لم تذكر في إسفار الصباح فالمؤلف يذكر في أحيان كثيرة رأس الجملة ثم يعقبها بقوله ".. الخ" معتمداً على أن كل ذلك سيرد مفصلاً ضمن الشرح. ولذا فإن الذي يريد نص المتن بذاته سيكون من العسير عليه الاطلاع عليه من خلال "إسفار الصباح" مما يؤكد أهمية إخراج متن "ضوء المصباح" حتى يراه الدارسون والباحثون والطلبة بالعين المجردة.

كما أؤكد بقوة أن عملي في إخراج "ضوء المصباح" لن يتأثر إطلاقاً بعملي السابق في تحقيق شرحه "إسفار الصباح" وليس فيه تكرار له ألبته وذلك من خلال عدة أمور:

١- حجم الكتابين مختلف جداً فأين ضوء المصباح من إسفار الصباح فالأسفار يزيد على الضوء أكثر من ٢٣ ضعفاً، ومادة الكتابين مختلفة أيضاً فحينما نرى الضوء متناً بلاغياً صرفاً مختصراً غاية الاختصار، فإننا نجد الإسفار بحراً من التوسع والبسط في المسائل البلاغية واللغوية والنحوية والشواهد القرآنية والشعرية الكثير جداً والمميزة عن كثير من الكتب البلاغية المعروفة إذن فالمادتان مختلفتان كثيراً، والجهد العلمي الكبير المبذول في

تحقيق إسفار الصباح في ملاحقة استطرادات ابن النحوية العلمية الكثيرة وتخريج شواهده الشعرية والترجمة لمئات الأعلام والمصطلحات الأصولية والفلسفية لن يتكرر في تحقيقنا لمتن ضوء المصباح لأن شيئاً من تلك الاستطرادات والفوائد والشواهد غير موجود في متن "ضوء المصباح".

٢- سأكتفي بالدراسة المفصلة التي قدمتها لتحقيقي لإسفار الصباح حول الكتاب وصاحبه ومنهج المؤلف فيه والتي تجاوزت مائتي صفحة[١]، وحتى لا يتكرر العمل فإنني في دراستي هنا لـ«ضوء المصباح» سأكتفي بأقل ما يمكن من ذلك وهو التعريف الموجز بالمؤلف وبالكتاب وبوصف النسخ الخطية ومنهجي في تحقيقها.

٣- معلوم أنني في تحقيق "إسفار الصباح" قد توقفت عند نهاية علم البيان. أما في تحقيقي لمتن "ضوء المصباح" فإنني سأحقق المتن كاملاً بمعنى أنني سأزيد أشياء لم ترد في تحقيق إسفار الصباح مثل علم البديع، إضافة إلى ملاحق الكتاب مثل: السرقات الشعرية وأنواعها، ومبحث التشريع الخاص بالضرورات الشعرية التي ذكر فيها ما يزيد على خمسين ضرورة شعرية، وكذا الفصل الخاص بالتكلف في الشعر وأنواعه ورذائله وغير ذلك. وعليه فإن إخراجي لضوء المصباح هو إضافة جيدة جديدة – بإذن الله – للكتب البلاغية عموماً، ودعم وتقوية لكتاب إسفار الصباح وتحقيقه خصوصاً.

وما قلناه في الحديث عن إسفار الصباح نقوله هنا من أن الكتابين متصلان بمفتاح السكاكي من خلال تلخيصه وهو كتاب "المصباح" لبدر الدين بن مالك، والذي لم يجد من عناية الباحثين ما وجده قرينه تلخيص القزويني، ونحن ندعو للاهتمام بالمصباح وما

---

(١) وهي الآن قيد الطبع في كتاب مستقل بعنوان: ابن النحوية وكتابه إسفار الصباح.

اتصل به لا لأنه الأفضل، وإنما لقيمته التاريخية وتأثيره في المسار البلاغي؛ فالمصباح أقدم هو ومختصره "ضوء المصباح" وشرح المختصر "إسفار الصباح" كلها أقدم من تلخيص القزويني، إضافة إلى أثر هذه المجموعة البارز في المدرسة البديعية في التأليف البلاغي وأثر المصباح في القسمة الثلاثية لعلم البلاغة.

هذه هي أبرز الدوافع لإخراج هذا الكتاب، وسيكون عملي مقتصراً حالياً على التحقيق مكتفياً – عن الدراسة – بالدراسة المفصلة التي قمت بها في رسالة الدكتوراه حول المؤلف والتعريف به وبمكانته العلمية وبالمصباح ومؤلفه ومكانته العلمية، وكذا دراسة كتاب إسفار الصباح في مصادره ومنهجه وقيمته العلمية والمآخذ عليه وغير ذلك من جوانب الدراسة، وسأكتفي بتعريف موجز سريع للمؤلف وللكتاب وبمنهج التحقيق رغبة في اختصار الحجم، لتسهيل النشر في المجلات العلمية. وقد يتاح لي أو لغيري مستقبلاً إفراد "ضوء المصباح" بدراسة علمية خاصة ومقارنته ببعض المتون البلاغية الأخرى.

وسيكون عملي في الكتاب حسب الخطة التالية:

* المقدمة.

* التمهيد ويشمل:

١. تعريف موجز بابن النحوية.

٢. تعريف موجز بالكتاب "ضوء المصباح".

٣. مقدمة التحقيق.

* النص المحقق.

* قائمة المصادر والمراجع.

* فهرس المحتويات.

أسأل الله لي التوفيق في هذه المهمة العلمية وأن ينفع بهذا الجهد وأن يجنبنا الخلل والزلل وهو الموفق والهادي للسداد.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد

إبراهيم بن عبد العزيز الزيد

١٤٣١/١/٥هـ

الرياض

التمهيـــد

أولاً: التعريف الموجز بابن النحوية.

ثانياً: التعريف الموجز بضوء المصباح.

ثالثاً: مقدمة التحقيق.

أولاً: التعريف الموجز بابن النحوية(*)

قد تحدثت في ترجمتي لابن النحوية في دراستي لإسفار الصباح عن ملاحظة مهمة يجدها الباحث في حياته وهي شح المصادر التي تناولتها حتى إن أوسع ترجمة رأيتها له هي ما أورده الصفدي في الوافي بالوفيات وهي تقل عن الصفحة والنصف قليلاً.

وتعد ترجمة الصفدي هذه لابن النحوية – على قصرها – وترجمة الذهبي له في معجم الشيوخ من أهم ما كتب عن ابن النحوية، ويظهر لي أنهما المصدر الأساس لأكثر من ترجم لابن النحوية.

أما اسمه ونسبه فهو محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي[1]، وكنيته أبو عبد الله الحموي[2]، وهو ملقّب في أكثر المصادر بـ(بدر الدين) وبـ(ابن النحوية)[3] وهذا اللقب أو الشهرة – أي ابن النحوية – لم أقف على أصله، ومتى التصق به.

(*) سأورد ترجمة موجزة لابن النحوية طلباً للاختصار في عدد الصفحات لضيق المكان هنا، ولكوني قد قمت بترجمة مفصلة له في دراستي لإسفار الصباح، فمن أراد الاستزادة فهي هناك.

مصادر الترجمة: معجم الشيوخ (المعجم الكبير) للذهبي ٢/ ٣٠٢، أعيان العصر للصفدي ١١/ ٧٣، والوافي بالوفيات للصفدي ٥/ ٢٣٥-٢٣٦، وعروس الأفراح للسبكي ١/ ٣٠، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ٤/ ٢٨٥ – ٢٨٦ ودرة الأسلاك في دولة الأتراك لابن حبيب لوحة ١٠٨ وتذكرة النبية في أيام المنصور وبنيه لابن حبيب ٢/ ٩٧ والمقتفى لتاريخ أبي شامة للبرزالي ٢ لوحة ٢٧٧ وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٢٨٧ وبغية الوعاة للسيوطي ١/ ٢٧٢ وكشف الظنون ٢/ ١٧٠٧ و ١٧١٠ و ١٧٦٤ وهدية العارفين للبغدادي ٢/ ١٤٣ والأعلام ٧/ ١٤٦ ومعجم المؤلفين ١٢/ ١١٧.

(١) انظر: الوافي بالوفيات ٥/ ٢٣٥ والدرر الكامنة ٤/ ٢٨٥ وطبقات النحاة واللغويين ٢٨٧ وبغية الوعاة ١/ ٢٧٢ وكشف الظنون ٢/ ١٧٦٤ وهدية العارفين ٦/ ١٤٣.

(٢) معجم الشيوخ والدرر الكامنة ٤/ ٢٨٦.

(٣) انظر: معجم الشيوخ ٢/ ٣٠٢ والوافي بالوفيات ٥/ ٢٣٥ والدرر الكامنة ٤/ ٢٨٥ وطبقات النحاة واللغويين ٢٨٧ وبغية الوعاة ١/ ٢٧٢ وكشف الظنون ٢/ ١٧٦٤ وهدية العارفين ٦/ ١٤٣.

وتحدد بعض المصادر سنة ولادته بأنه ولد سنة بضع وخمسين وستمائة[١]، بينما ذكرت مصادر أخرى أن ولادته كانت سنة تسع وخمسين وستمائة[٢].

أما نشأته وأكثر حياته فقد كانت بمدينة (حماة) الشامية[٣] وإليها ينسب. وليس لدينا تفصيل لهذه النشأة وكيفيتها، ولا كيفية طلبه للعلم.

وتذكر بعض الكتب أنه تحوّل من حماة إلى دمشق[٤]، ويترجح لي أن رحلته إلى دمشق كانت مؤقتة لأجل سبب عارض، أما الأصل فهو الإقامة بحماة لاسيما أن الذهبي قد أعطانا إشارة قوية دالة على زمن قدومه لدمشق وسبب ذلك حين قال في ترجمته: «ولما قدم (أي ابن النحوية) – أيام التتار – دمشق أخذ عنه الخطيب نجم الدين القحفازي»[٥].

فالمقصود من قوله: "أيام التتار" حملتهم الثانية على الشام أيام زعيم التتار المسمّى قازان، وكانت بدايتها سنة ٦٩٩هـ. مما يعني أنه عاد بعد ذلك إلى حماة ليقضي فيها بقية حياته إلى أن توفي بها سنة ٧١٨هـ.

وإذا أردنا الحديث عن شيوخه فإن كتب التراجم مقتصدة في الحديث عن شيوخ ابن النحوية، وإنما اكتفت بذكر شيخين يتبيّن لنا أنهما حمويان وأن إقامتهما الغالبة كانت في حماة، وهما:

---

(١) انظر: معجم الشيوخ والدر الكامنة ٤/ ٢٨٦.

(٢) انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٧٢ وهدية العارفين ٦/ ١٤٣ ومعجم المؤلفين ١٢/ ١١٧.

(٣) انظر: الدرر الكامنة ٤/ ٢٨٦ وبغية الوعاة ١/ ٢٧٢ ومعجم المؤلفين ١٢/ ١١٧.

(٤) انظر: الدرر الكامنة ٤/ ٢٨٦ وبغية الوعاة ١/ ٢٧٢.

(٥) معجم الشيوخ ٢/ ٣٠٢.

نجم الدين بن البارزي[١] (٦٠٨ – ٦٨٣هـ):

وهو «عبد الرحيم بن إبراهيم القاضي نجم الدين الجهني الحموي الشافعي البارزي قاضي حماة وابن قاضيها وأبو قاضيها... كان إماماً فاضلاً فقيهاً أصولياً...، له خبرة بالعقليات ونظر في الفنون»[٢] وقد نقل عنه ابن النحوية في موضعين من كتابه إسفار الصباح[٣]. وقد ذُكِرَ تتلمذ ابن النحوية على نجم الدين البارزي في عدد من المصادر[٤].

جمال الدين بن واصل[٥] (٦٠٤ – ٦٩٧هـ):

وهو «محمد بن سالم بن القاضي جمال الدين قاضي حماة، الشافعي الحموي أحد الأئمة الأعلام. ولد بحماة ثاني شوال سنة أربع وستمائة وعمّر دهراً طويلاً، وتوفي سنة سبع وتسعين وستمائة. وبرع في العلوم الشرعية والعقلية والأخبار وأيام الناس»[٦]. وقد وردت الإشارة إلى تتلمذ ابن النحوية على جمال الدين واصل في عدد من المصادر[٧].

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي ٥/ ٧١ والعبر للذهبي ٥/ ٣٤٣ والنجوم الزاهرة ٧/ ٣٦٤ والدليل الشافي على المنهل الصافي ١/ ٤٠٨ وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي ٢/ ٣٠٦ وشذرات الذهب ٧/ ٦٦٧ والأعلام ٣/ ٣٤٣ ومعجم المؤلفين ٥/ ٢٠١.

(٢) فوات الوفيات ٢/ ٣٠٦ – ٣٠٧.

(٣) انظر إسفار الصباح ٥٩٥.

(٤) انظر: معجم الشيوخ ٢/ ٣٠٢، والدرر الكامنة ٤/ ٢٨٦ وبغية الوعاة ١/ ٢٧٢.

(٥) انظر في ترجمته: الوافي بالوفيات ٣/ ٨٥ – ٨٦ ونكت الهميان في نكت العميان للصفدي ٢٥٠ والدليل الشافي ٢/ ٦٢٢ وبغية الوعاة ٤٤٥ وشذرات الذهب ٧/ ٧٦٦ والأعلام ٦/ ١٣٣ ومعجم المؤلفين ١٠/ ١٧.

(٦) الوافي بالوفيات ٣/ ٨٥.

(٧) انظر: معجم الشيوخ ٢/ ٣٠٢ والدرر الكامنة ٤/ ٢٨٦ وبغية الوعاة ١/ ٢٧٢.

والده (أي والد ابن النحوية):

وهو يعقوب بن إلياس الحموي وقد أشير إلى أخذ ابن النحوية عن والده في الدرر الكامنة[١]، ولم أقف له على ترجمة.

أما تلاميذه:

فقد ذكر الذهبي عن ابن النحوية أنه قد تتلمذ عليه عدد من العلماء حيث قال: «وأخذ عنه أئمة»[٢]، لكن الذين توصلت إليهم من تلاميذه اثنان هما:

نجم الدين القحفازي[٣] (٦٦٨ - ٧٤٥هـ):

قال السيوطي في ترجمته: «علي بن داود بن يحيى أبو الحسن القُحْفَازيّ الزبيريّ القرشيّ الأسديّ. قال الصفدي: شيخ أهل دمشق في عصره، خصوصاً في العربية، ولد في جمادى الأولى سنة ثمانٍ وستين وستمائة، وقرأ النحو على العلاء بن المطرّز، والفقه على الشمس الحريري...، والمعاني والبيان على البدر بن النحوية...، ومات في رابع عشر رجب سنة خمس وأربعين وسبعمائة»[٤].

وقد نصّ ابن حجر على أن القحفازي قد أخذ عن ابن النحوية كتابيه "ضوء المصباح" و"إسفار الصباح" حيث قال في ترجمة القحفازي: «وقرأ على بدر الدين ابن النحوية "ضوء المصباح" وشرحه "إسفار الصباح"...»[٥]. كما أشار الكتبي إلى أنه – أي القحفازي – كان

---

(١) الدرر الكامنة ٤/ ٢٨٦ وقد جاءت هذه الإشارة في الهامش نقلاً عن بعض نسخ الكتاب المخطوطة، وربما لا تكون هذه الإشارة من ابن حجر لأنها واردة في هامش إحدى النسخ. ونص الإشارة: «هامش (ب): "وأخذ من أبيه"».

(٢) معجم الشيوخ ٢/ ٢٠٣.

(٣) انظر ترجمته في: فوات الوفيات ٣/ ٢٣ – ٢٦ وطبقات النحاة واللغويين ٢٨٧ والدرر الكامنة ٣/ ٤٠ و٤/ ٢٦ والدليل الشافي ١/ ٤٥٥ وبغية الوعاة ٢/ ١٦٦ و١/ ٢٧٢.

(٤) بغية الوعاة ٢/ ١٦٦.

(٥) الدرر الكامنة ٣/ ٤٠.

يقوم بتدريس كتاب "ضوء المصباح" للطلاب[1]، فلم يقتصر اهتمامه بكتب شيخه على مجرد قراءتها وفهمها بل تجاوز ذلك إلى تعليمها ونشرها بين طلاب العلم.

الإمام الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨هـ):

وهو الإمام العظيم المقرئ المحدث مؤرخ الإسلام وكبير الحفاظ، ولا نحتاج في هذا المقام إلى ترجمته، وإنما نحتاج إلى إثبات تتلمذه على ابن النحوية. ودليلنا عليها هو أمران:

أولهما: أن الذهبي ترجم له في "معجم الشيوخ الكبير" وهو كتاب جمع فيه أسماء شيوخه الذين أخذ عنهم العلم.

وثانيهما: ما أورده أثناء تلك الترجمة من عبارات دالة على أخذه عنه، مثل: قوله: «أنشدني محمد بن يعقوب "يقصد ابن النحوية" الأديب بحماة...»[2]، ثم قوله: «وأنشدنا العلامة بدر الدين [يقصد ابن النحوية] أنشدنا ابن البارزي لنفسه...»[3]، ثم قوله: «أنشدنا الشيخ بدر الدين بحماة..»، فهذه العبارات الثلاث دالة على مشافهته له وأخذه عنه بلا شك.

مكانته العلمية:

رغم وجازة ترجمات ابن النحوية في المصادر إلا أنها تشير إلى مكانة علمية كبيرة تسنّمها الرجل بين معاصريه. فمما وصف به:

* قول الذهبي رحمه الله: «الإمام البارع النحوي بدر الدين أبو عبد الله الحموي...، وأخذ عنه أئمة، وكان رأساً في العربية وفي علم البيان والبديع وكان خيّراً كيّساً متواضعاً مقتصداً في لباسه وأموره...»[4].

---

(١) فوات الوفيات ٣/ ٢٥.

(٢) معجم الشيوخ ٢/ ٣٠٢.

(٣) معجم الشيوخ ٢/ ٣٠٢.

(٤) معجم الشيوخ ٢/ ٣٠٢ وانظر: الدرر الكامنة ٤/ ٢٨٦ وبغية الوعاة ١/ ٢٧٢.

* وقول الصفدي: «محمد بن يعقوب الشيخ الإمام النحوي الأديب بدر الدين بن النحوية كان بحماة وله يد طولى في الأدب»[١]. ومما يدل على اعتناء الصفدي بابن النحوية، أنه قد نسخ كتاب "إسفار الصباح" كاملاً بيده[٢].

* وقول ابن قاضي شهبة: »وكان مشهوراً بعلم النحو والمعاني والبيان والبديع، وقد اختصر كتاب "المصباح" وسمّاه "ضوء المصباح"، وشرحه شرحاً مليحاً إلى الغاية وسمّاه "إسفار الصباح عن ضوء المصباح"، وكان مصدَّراً بالجامع الأعلى بحماة»[٣].

أما سنة وفاته فهي ٧١٨هـ، وتزيد بعض المصادر ذكر اليوم والشهر وهو الحادي عشر من شهر صفر سنة ٧١٨هـ[٤]. وقد نصّ ابن قاضي شهبة على أنه توفي بحماة[٥]، وهذا من الأدلة على أنه رجع إلى موطنه الأصلي بعد هجرته إلى دمشق.

آثاره:

الذي اطلعت عليه من الكتب منسوباً لابن النحوية أربعة مؤلفات هي:

١ - **"ضوء المصباح"**: وهو اختصار لكتاب المصباح لبدر الدين بن مالك في البلاغة الذي هو أساساً اختصار لمفتاح العلوم للسكاكي[٦]، وهو هذا المتن الذي نقوم بتحقيقه وقد شرحه بكتاب إسفار الصباح.

---

(١) الوافي بالوفيات ٥/ ٢٣٥.

(٢) الوافي بالوفيات ٥/ ٢٣٦.

(٣) طبقات النحاة واللغويين ٢٨٧.

(٤) انظر: معجم الشيوخ ٢/ ٣٠٢ طبقات النحاة واللغويين ٢٨٧ والدرر الكامنة ٤/ ٢٨٦ وبغية الوعاة ١/ ٢٧٢ وكشف الظنون ٢/ ١٧٦٤ وهدية العارفين ٢/ ١٤٣ ومعجم المؤلفين ١٢/ ١١٧.

(٥) طبقات النحاة واللغويين ٢٨٧ وانظر: معجم المؤلفين ١٢/ ١١٧.

(٦) وردت نسبة هذا الكتاب لابن النحوية في: عروس الأفراح ١/ ٣٠ والوافي بالوفيات ٥/ ٢٣٥ وطبقات النحاة واللغويين ٢٨٧ والدرر الكامنة ٤/ ٢٨٦ وبغية الوعاة ١/ ٢٧٢ وكشف الظنون ٢/ ١٧٠٧ و١٧١٠ و١٧٦٤ وهدية العارفين ٢/ ١٤٣ والأعلام ٧/ ١٤٦ ومعجم المؤلفين ١٢/ ١١٧.

٢-"**إسفار الصباح عن ضوء المصباح**"[١]، وهو شرح كبير في مجلدين لكتاب ضوء المصباح الوارد ذكره آنفاً، وقد يسّر الله لي تحقيقه وهو في الطريق إلى القراء قريباً بإذن الله.

٣- "**شرح ألفية ابن معطي** [٢] (**في النحو**)"، وقد تفرد الصفدي بذكر اسم هذا الشرح وهو "حرز الفوائد وقيد الأوابد"[٣].

٤-**شرح الكافية**[٤] (**في النحو**).

هذه كتب ابن النحوية، اثنان في البلاغة واثنان في النحو، ولعل في هذا إشارة واضحة إلى اهتمامات ابن النحوية العلمية.

---

(١) وردت نسبة هذا الكتاب لابن النحوية في: عروس الأفراح ١/ ٣٠ والوافي بالوفيات ٥/ ٢٣٦ وطبقات النحاة واللغويين ٢٨٧ والدرر الكامنة ٤/ ٢٨٦ وبغية الوعاة ١/ ٢٧٢ وكشف الظنون ٢/ ١٧٠٧ و ١٧١٠ و١٧٦٤ وهدية العارفين ٢/ ١٤٣ والأعلام ٧/ ١٤٦ ومعجم المؤلفين ١٢/ ١١٧.

(٢) وردت نسبة هذا الكتاب لابن النحوية في: الوافي بالوفيات ٥/ ٢٣٦ والدرر الكامنة ٤/ ٢٨٦ وبغية الوعاة ١/ ٢٧٢ وهدية العارفين ٢/ ١٤٣ والأعلام ٧/ ١٤٦ ومعجم المؤلفين ١٢/ ١١٧.

(٣) انظر: الوافي بالوفيات ٥/ ٢٣٦.

(٤) لم يذكر هذا الكتاب إلا صاحب الأعلام ٧/ ١٤٦ ولا أدري علي أي مصدر اعتمد.

ثانياً: التعريف الموجز بضوء المصباح

"ضوء المصباح" مختصر لكتاب "المصباح" لبدر الدين بن مالك الذي هو تلخيص لمفتاح السكاكي. وعليه فضوء المصباح بالنسبة للمفتاح مختصر المختصَر.

وقد صنع هذا المختصر (ضوء المصباح) محمد بن يعقوب بن إلياس الحموي النحوي الشهير بابن النحوية، ولم يذكر في مقدمته ولا خاتمته شيئاً حول سبب قيامه بهذا الاختصار، أو غرضه من ذلك، أو المنهج الذي سار عليه فيه، وإنما كلّ ما قاله في مقدمة "إسفار الصباح" أنه لما اختصر كتاب "المصباح" المختصر أساساً من "المفتاح" ولقّبه بـ"ضوء المصباح" آثر أن يتبعه بشرح يحلّ مشكلة ويبيّن غامضه فأتبعه به وسمّاه "إسفار الصباح عن ضوء المصباح"[1]. أما لماذا اختصر المصباح أصلاً؟ فهو ما لم نقف على إجابته، ولعله أراد ضغط هذا المختصر بشكل أكبر حتى يسهل حفظه على طلبة العلم، ويسهل تعلّمه وتعليمه للمبتدئين، ويسهل على حفظته من العلماء تذكُّر المسائل والمصطلحات بشكل سريع.

وقد وردت الإشارة إلى "ضوء المصباح" ونسبته إلى مؤلفه في عدد من الكتب التي ترجمت لابن النحوية ومن ذلك قول الصفدي عن ابن النحوية: "اختصر "المصباح" الذي لبدر الدين بن مالك في المعاني والبيان والبديع وسمّاه "ضوء المصباح" وهذه تسمية حسنة"[2]. وقال ابن حجر عن المؤلف: "واختصر المصباح في المعاني والبيان وسمّاه "ضوء المصباح" وشرحه في مجلدين..."[3].

---

(١) إسفار الصباح عن ضوء المصباح ٣٦.

(٢) الوافي بالوفيات ٥/ ٢٣٥.

(٣) الدرر الكامنة ٤/ ٢٨٦.

وقال صاحب كشف الظنون أثناء حديثه عن المفتاح: «... واختصره بدر الدين ابن محمد بن محمد بن مالك... وسمّاه المصباح في اختصار المفتاح... ثم اختصر هذا المختصر بدر الدين محمد بن يعقوب الحموي المعروف بابن النحوية وسمّاه ضوء المصباح»[1]. وقد وهم صاحب هدية العارفين حين جعل "ضوء المصباح" مختصراً للمفتاح، حيث ذكر من مؤلفاته ابن النحوية: "ضوء المصباح في مختصر المفتاح في المعاني والبيان"[2].

ومنهج ابن النحوية فيه ذِكْرُ أكثر مادة المصباح البلاغية المتمثلة في الأبواب والفصول وما تنطوي عليه من مباحث وأحوال وتقسيمات مع ذكر التعريفات والأنواع وأحياناً ربما يزيد في الأقسام والأنواع. إذن: فأين الاختصار الذي نتكلم عنه ؟ والجواب هو أن "ضوء المصباح" يكاد يكون خالياً تماماً من الأمثلة والشواهد بأنواعها القرآنية والنثرية والشعرية، كما أن المواضع التي يبسط صاحب المصباح القول فيها بالشرح يحاول ابن النحوية تجنّبها والابتعاد عن ذلك التوضيح والشرح، والاكتفاء بأصل الموضوع، وحجم هذا الكتاب هو ما يقارب نصف كتاب المصباح وذلك بناء على عدد اللوحات والأسطر والكلمات.

ويتميز "ضوء المصباح" عن المصباح بزيادة مجموعة من المحسنات البديعية، وبزيادة مباحث نقدية ملحقة بالكتاب مثل "التكلف" وصوره في الكلام، ومبحث "الاصطراف" ويقصد به السرقات الشعرية وهي عنده عشرة أنواع ممدوحة وأخرى مذمومة، ثم مبحث "التسويغ" وهو للضرورات الشعرية الجائز والممنوعة.

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٧٦٤ وانظر: عروس الأفراح ١/ ٣٠ وبغية الوعاة ١/ ٢٧٢ وكشف الظنون ٢/ ١٧٠٧ و١٧١٠ وهدية العارفين ٢/ ١٤٣ والأعلام ٧/ ١٤٦ ومعجم المؤلفين ١٢/ ١١٧.

(٢) هدية العارفين ٢/ ١٤٣.

ثالثاً: مقدمة التحقيق

باطلاع يسير على نسخ الكتاب المخطوطة التي لدينا لهذا الكتاب ولشرحه إسفار الصباح وبالاطلاع على كتب التراجم التي ذكرت ابن النحوية وكتبه فإنه يتأكد لنا صحة الاسم المثبت على عنوان البحث وهو: (ضوء المصباح) وصحة نسبته إلى مؤلفه محمد بن يعقوب الشهير بابن النحوية ويدعم هذا الاعتقاد أمور:

الأول: نَصُّ المؤلف بنفسه على هذا الاسم في افتتاحية إسفار الصباح نصاً واضحاً لا شك فيه، حيث قال: "فإنني لما اختصرت كتاب "المصباح" المختصر من "المفتاح"... ولقّبته بـ"ضوء المصباح"، آثرتُ أن أُتبعه بشرح يحلُّ مشكله، ويسمُ مغفلَه، ليكون به بابه مفتوحاً، والغامض من معانيه ملموحاً، فأتبعت به، ولقّبته بـ"إسفار الصباح عن ضوء المصباح" ليطابق اسمه مسمّاه، ويدل بلفظه على معناه"[1].

الثاني: النصُّ في ختام النسخة الأصل لضوء المصباح على هذا الاسم بوضوح حيث جاء فيه: «تمّ كتاب ضوء المصباح تأليف كاتبه الفقير إلى الله محمد بن يعقوب النحوي حامداً لله ومصلياً على رسونه محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم». وسواء أكان النصّ على هذا الاسم من المؤلف أم كان من الناسخ – وهو الظاهر – فإنه دليل قوي على ما نحن بصدده، لاسيما إذا علمنا إتقان هذا الناسخ وإجادته لعمله.

الثالث: ما جاء مثبتاً في مخطوطة إسفار الصباح من نسبة الكتاب إلى مؤلفه، فقد جاء في نسخة الأصل على لوحة العنوان ما نصه: «كتاب إسفار الصباح عن ضوء المصباح للشيخ العالم بدر الدين النحوي الشهير بابن النحوية الحموي رحمة الله عليه».

---

(١) إسفار الصباح ص٣٦.

ثم كُتِبَ على اللوحة نفسها تعليق توضيحي بخط مختلف، وهذا نصه: «المصباح مختصر من المفتاح للسكاكي اختصره الإمام بدر الدين محمد بن مالك، ثم اختصر ابن النحوية الحموي المصباحَ في كتاب سمّاه ضوء المصباح، وهذا شرح الضوء».

الرابع: تواتر نسبة هذا الكتاب لابن النحوية عند من ترجم له أو تحدث عن كتبه فمن ذلك قول بهاء الدين السبكي: «وضوء المصباح مختصر المصباح لابن النحوية، وشرحه له»[(١)]. وهذا ابن حجر في الدرر الكامنة يقول في ترجمة ابن النحوية: «واختصر المصباح في المعاني والبيان وسمّاه ضوء المصباح، وشرحه في مجلدين سماه إسفار الصباح عن ضوء المصباح»[(٢)]. ويقول صاحب كشف الظنون: «ثم اختصر هذا المختصر (أي المصباح) بدر الدين محمد بن يعقوب الحموي المعروف بابن النحوية وسمّاه "ضوء المصباح" ثم شرحه في مجلدين وسمّاه "إسفار الصباح عن ضوء المصباح..."»[(٣)].

الخامس: وجود هذا الاسم صريحاً على طرة الكتاب في نسخة الأصل كوبرلي ونصها: «هذا كتاب ضوء المصباح عني باختصاره من كتاب المصباح كاتبه الفقير إلى الله الغني به محمد بن يعقوب النحوي حامداً لله ومصلياً على نبيه محمد ﷺ»، وفي النسخة الأخرى (اليمنية) وجد هذا الاسم على طرة الكتاب مع بعض الزيادة: "كتاب ضوء المصباح في علم المعاني والبيان والبديع. يتلوه شرحه" فهي تثبت اسم الكتاب، أما زيادة "في علم المعاني والبيان والبديع.. الخ" فهي زيادة توضيحية من الناسخ مالك النسخة الأول كما

---

(١) عروس الأفراح ١/ ٣٠.

(٢) الدرر الكامنة ٤/ ٢٨٦.

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٧٦٤.

وانظر: الوافي بالوفيات ٥/ ٢٣٦ وبغية الوعاة ١/ ٢٧٢ وكشف الظنون ٢/ ١٧١٠ و١٧٦٤، وهدية العارفين ٢/ ١٤٣ والأعلام ٧/ ١٤٦ ومعجم المؤلفين ١٢/ ١١٧.

يظهر ذلك من خطه وعبارته في ختامها: «تم المختصر والحمد لله على عباده الذين اصطفى... كتبه مالكه الفقير إلى كرم الله سبحانه إبراهيم بن علي بن يحيى... ويتلوه شرحه بعون الله ومنه وكرمه»، ومما يدل على أن هذا تصرف من الناسخ أن النسخ التي حققتُ إسفار الصباح عليها أربع وقد اتفقت في اسم الكتاب إلا النسخة اليمنية التي هي مرفقة بهذه النسخة، حيث زيد في العنوان بعد إسفار الصباح عن معاني المصباح زيد عبارة "في علمي المعاني والبيان"، فهذا واضح أن هذه العبارة زيادة تفسيرية ليست من أصل عنوان الكتاب تميزت بها النسخة اليمنية للمتن ولشرحه، ويوضح ذلك عبارة "يتلوه شرحه"، فهذه قطعاً توضيحية من الناسخ وهي خارجة عن عنوان الكتاب، ويمكن الاطلاع على الاسم في نماذج صور المخطوطات التي سأعرضها لاحقاً.

وصف النسخ وبيان النسخة الأصل:

لقد سهّل الله لي بفضله الحصول على نسختين مصورتين لمخطوط ضوء المصباح" وقد قمت بالتحقيق على هاتين النسختين مع الاستعانة بنسخة مساعدة وهي النسخة الأصل التي اعتمدتها لكتاب إسفار الصباح، حيث يرد فيها كثيراً عبارات متن ضوء المصباح مصدرة بقوله: «قوله..." ومختومة بقوله "... إلى آخره»، فاعتبرت هذه نسخة إضافية مساعدة للنسختين الأصيلتين للمخطوط. وإليك توضيح النسخ:

١- النسخة الأصل: نسخة (كوبرلي) "ص" :

هذه النسخة محفوظة بمكتبة كوبرلي باستامبول بتركيا في مجموع برقم ١٤١٠ وهو مجموع يضم كتابين:

١- ضوء المصباح (وهو المتن الذي نحققه) من ١/أ- ١١/ب.

٢- إسفار الصباح عن ضوء المصباح من ١٢/ أ إلى ٢٢٩/ ب.

ونسخة "ضوء المصباح" التي نحققها إحدى عشرة لوحة في كل لوحة صفحتان وفي كل صفحة ٢٥ سطراً ومعدل كلمات كل سطر ١٣ كلمة. وهي مكتوبة بخط نسخي معتاد مع اجتهاد في الضبط بالشكل من الناسخ والله أعلم.

وتتميز هذه النسخة لضوء المصباح ولقرينتها (إسفار الصباح) بالتمام والكمال من أول النسخة إلى آخرها ففي أول الكتاب نجد على الطرة: «هذا كتاب ضوء المصباح عني باختصاره من كتاب المصباح كاتبه الفقير إلى الله الغني به محمد بن يعقوب النحوية...» وفي ختامها قوله: «تم كتاب ضوء المصباح تأليف كاتبه الفقير إلى الله محمد بن يعقوب النحوي حامداً لله ومصلياً على رسوله محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم».

ويهمنا جداً ما جاء في ختام هذا المجموع وهو قوله: "ثم القسم الثالث وهو علم البديع وبتمامه تم الكتاب في مدة آخرها حادي عشر شهر رمضان المعظم سنة ثلاثين وسبعمائة على يد الفقير إلى الله تعالى إلياس بن إبراهيم الخطيب بعين الزيتون غفر الله له ولوالديه". فهذا التأريخ وهو ٧٣٠هـ مهم جداً حيث لا يفصله عن وفاة المؤلف سوى اثنتي عشرة سنة فقط، ومع أن التاريخ جاء مثبتاً على نسخة إسفار الصباح لا على ضوء المصباح إلا أن الأمر بالنسبة لنا واضح فالكتابان مضمومان في مجموع واحد وبتنسيق وخط واحد مما يجعلهما كالكتاب الواحد وربما تأجيل كتابة التأريخ على آخر المجموع مما يثبت هذه النظرة وهي الاعتقاد بكونهما كتاباً واحداً لا ينفصل.

ويلاحظ على المجموع كله وعلى نسخة "ضوء المصباح" خاتم الواقف في أول المخطوط وآخره وعلى بعض أوراقه ونصه: «هذا ما وقفه الوزير أبو العباس ابن الوزير أبي عبد الله محمد. عُرف بكوبرلي أقال الله عثاره». ويوضع بجواره خاتم صغير نصه: **(إنما لكل امرئ ما نوى).**

ولتمام هذه النسخة وضبطها ولتقدم نسخها وقربه من زمن المؤلف اعتمدتها الأصل للتحقيق ورمزت لها بالحرف "ص".

٢- النسخة اليمنية " م "

وهي نسخة مصورة عن مكتبة السيد عبد الرحمن بن حسين المتوكل الخاصة بتعز وهي محفوظة في معهد المخطوطات العربية في القاهرة برقم: فيلم (٤٣) كتاب ٢٩٢. وهي ضمن مجموع عدد أوراقه ١٩٦ ويضم كتابين:

١- ضوء المصباح "المتن الذي نحققه" في ١٦ ورقة.

٢- إسفار الصباح من ١٧ إلى ١٩٦

ويلاحظ اختلاف الخط بين المتن وشرحه، فرغم أن إسفار الصباح قد كتب بخط نسخي غاية في الجمال والإبداع، نجد خلاف ذلك في ضوء المصباح، فهو مكتوب بخط نسخي عادي ينقصه الجمال والتنسيق وينقصه النقط في مواضع كثيرة كما ينقصه الضبط بالشكل الموجود في النسخة الأصل.

وعدد أوراقها ١٦ ورقة في كل ورقة صفحتان في كل صفحة ٢٧ سطراً تقريباً بمعدل ١٣ كلمة في كل سطر وقد ختمت النسخة بإثبات الناسخ وسنة النسخ بقوله: «تم المختصر والحمد لله... وذلك في أواخر يوم الجمعة أول شهر ذي القعدة في سنة ٨٧٦ كتبه مالكه... إبراهيم بن علي يحيى بن محمد السعدي المالكي المرادي المذحجي نسباً العدلي الزيدي، معتقداً ومذهباً...». وهذا التاريخ للمخطوط مهم إلا أن الفارق في سنة النسخ بين المخطوطتين واضح جداً فالنسخة الأصل متقدمة عليها بقرابة قرن ونصف (١٤٦ سنة).

وقد رمزت لهذه النسخة بـ" م ".

٣- النسخة المساعدة " س ":

هذه النسخة لمتن ضوء المصباح هي الموجودة في تضاعيف شرحه "إسفار الصباح" حيث وردت غالب عبارات المتن ضمن الشرح. فعادة المؤلف أن يبدأ بسرد عبارة المتن

"ضوء المصباح" ثم يعقبها بالشرح. وقد قمت في تحقيقي لإسفار الصباح بتوضيح نص المتن بخط كبير مميز وجعلته بين هلالين تمييزاً له عن عبارة الشرح.

وقد أفدت هنا من نص المتن الموجود ضمن الشرح في المقابلة وذلك لأنه وإن لم يكن مخطوطة أصيلة للكتاب إلا أنها اشتملت على الجزء الأكبر من الكتاب أولاً، إضافة إلى أن الشارح والمثبت لهذه العبارات من المتن هو ابن النحوية نفسه مؤلف المتن، فليس الشرح ولا صاحبه أجنبيين عن المتن.

وقد سميتها "نسخة مساعدة" لأنها فعلاً مساعدة وليست نسخة مخطوطة للكتاب فتعامل كالنسخة الأصيلة، وإنما وجودها مع النسخ وجود داعم ومساعد، وما ورد فيها من تميّز أو إضافة أو اختلاف فمكان إثباته هو الهامش فقط، ولا ألتفت إلى ما فيها من سقط أو نقص، لأنه شيء متوقع حسب الطريقة التي جرى عليها المؤلف في سرد عبارات المتن، مع حذف بعض الكلام اكتفاء بقوله: «إلى آخره».

أما النسخة المخطوطة لإسفار الصباح التي اعتمدتها هذه النسخة المساعدة فهي النسخة الأصل التي اعتمدتها في تحقيقي لإسفار الصباح وهي نسخة (لا له لي) المحفوظة بمكتبة السليمانية باستامبول برقم (٢٧٧٣) وهي نسخة تامة متقنة خالية من السقط والخرم مكتوبة بخط نسخي جميل وعدد أوراقها (٢٤٥) ورقة في كل صفحة ٢١ سطراً متوسط كلمات كل سطر ١٣ كلمة. وقد كتبت سنة ٧٢٤هـ بعد وفاة المؤلف بست سنين، ويمكن مراجعة مقدمة تحقيقي لإسفار الصباح فقد وصفت فيه هذه النسخة بالتفصيل وتحدثت عما فيها من عبارات التملك والتعليقات، وعبارات المقابلة للنسخة التي بخط المؤلف وغير ذلك.

وقد رمزت لهذه النسخة المساعدة بالحرف (س).

منهجي في التحقيق:

١- اعتمدت نسخة "كوبرلي" أصلاً ورمزت لها بالحرف "ص" وقد شرحت سبب اعتمادها فيما سبق من كونها الأقدم نسخاً لقربها من زمن المؤلف، ولأنها تامة كاملة خالية من السقط ولكونها منسوخة بشكل جيد متقن.

٢- أثبت الفروق التي بين النسخ في الهامش.

٣- ما زاد على الأصل من بقية النسخ فلا أضعه في الصلب إلا أن احتاجه المعنى ويكون بين معقوفتين، وإن استقام المعنى بدونه اكتفيت بالإشارة إلى هذا الزائد في الهامش.

٤- كتابة النص وفق القواعد الإملائية المتبعة، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

٥- التعليق على ما يحتاج إلى إيضاح من المسائل البلاغية وغيرها.

٦- إحالة القارئ إلى المصادر البلاغية المعتمدة للتعريف بالمصطلحات البلاغية الواردة في الكتاب مع مراعاة عدم الإطالة في ذلك رغبة في الاختصار.

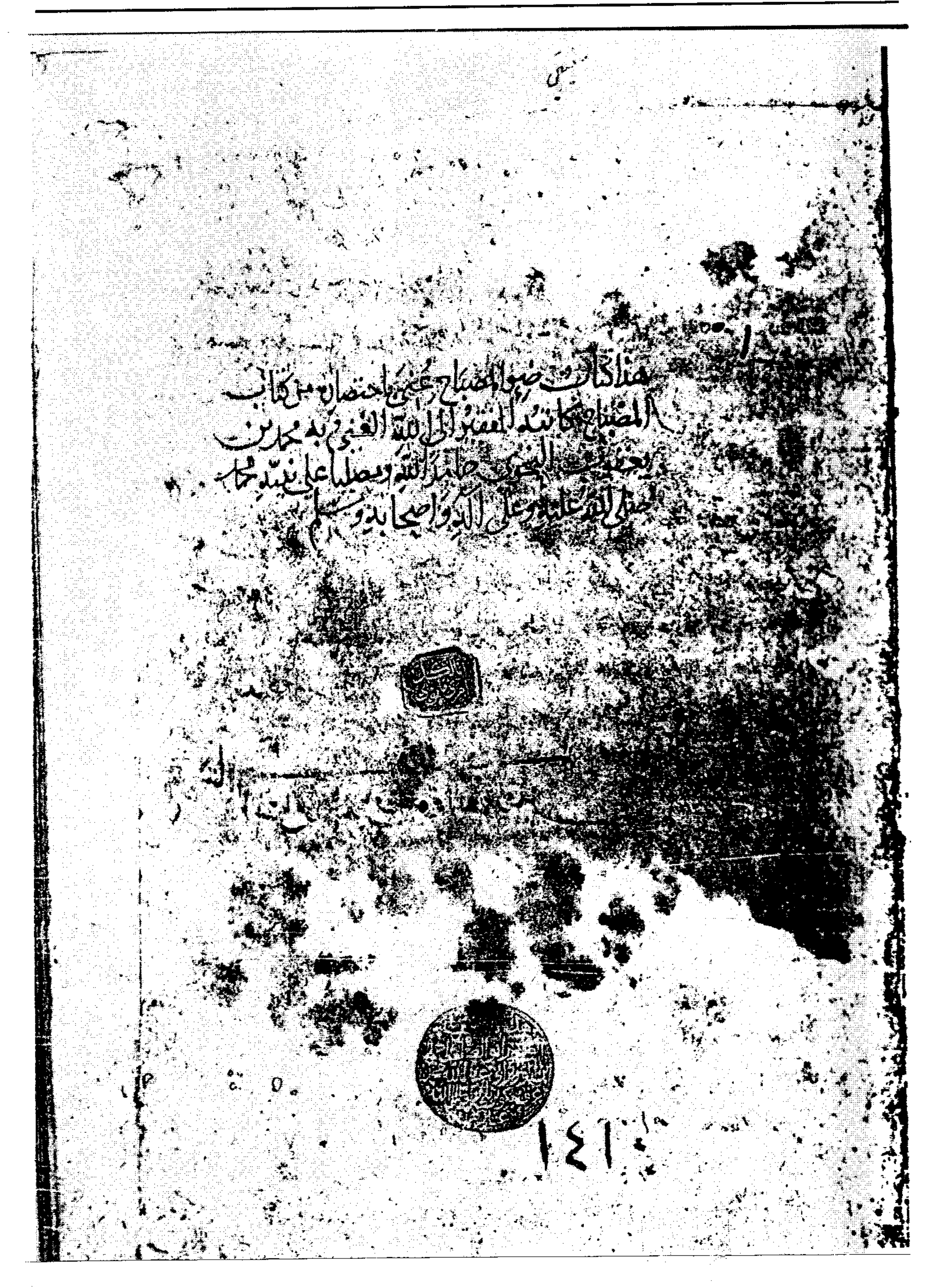
٧- بحكم أن الكتاب متن بلاغي خالص فقد خلا أو يكاد من الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية مما جعلنا لا نحتاج إلى تخريج للأشعار والأمثال أو ترجمة للأعلام وغيرها، كما أن هذا لم يجعلنا محتاجين لوضع الفهارس الفنية الخاصة بهذه الشواهد أو الأعلام.

٨- وضع فهارس للكتاب على هذا النحو:

١- قائمة بمصادر التحقيق ومراجعه.

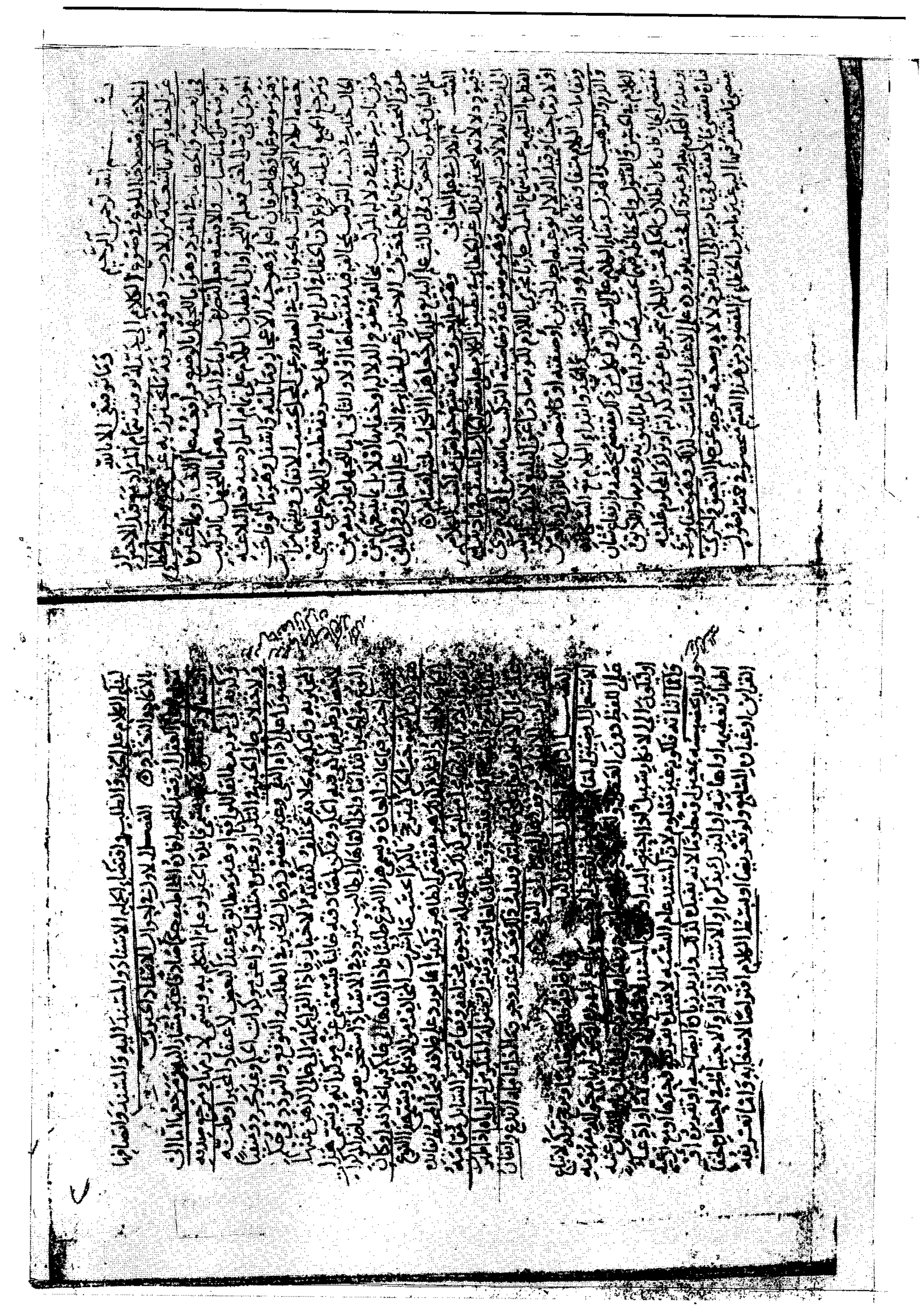
٢- قائمة الموضوعات.

نماذج
من المخطوطات

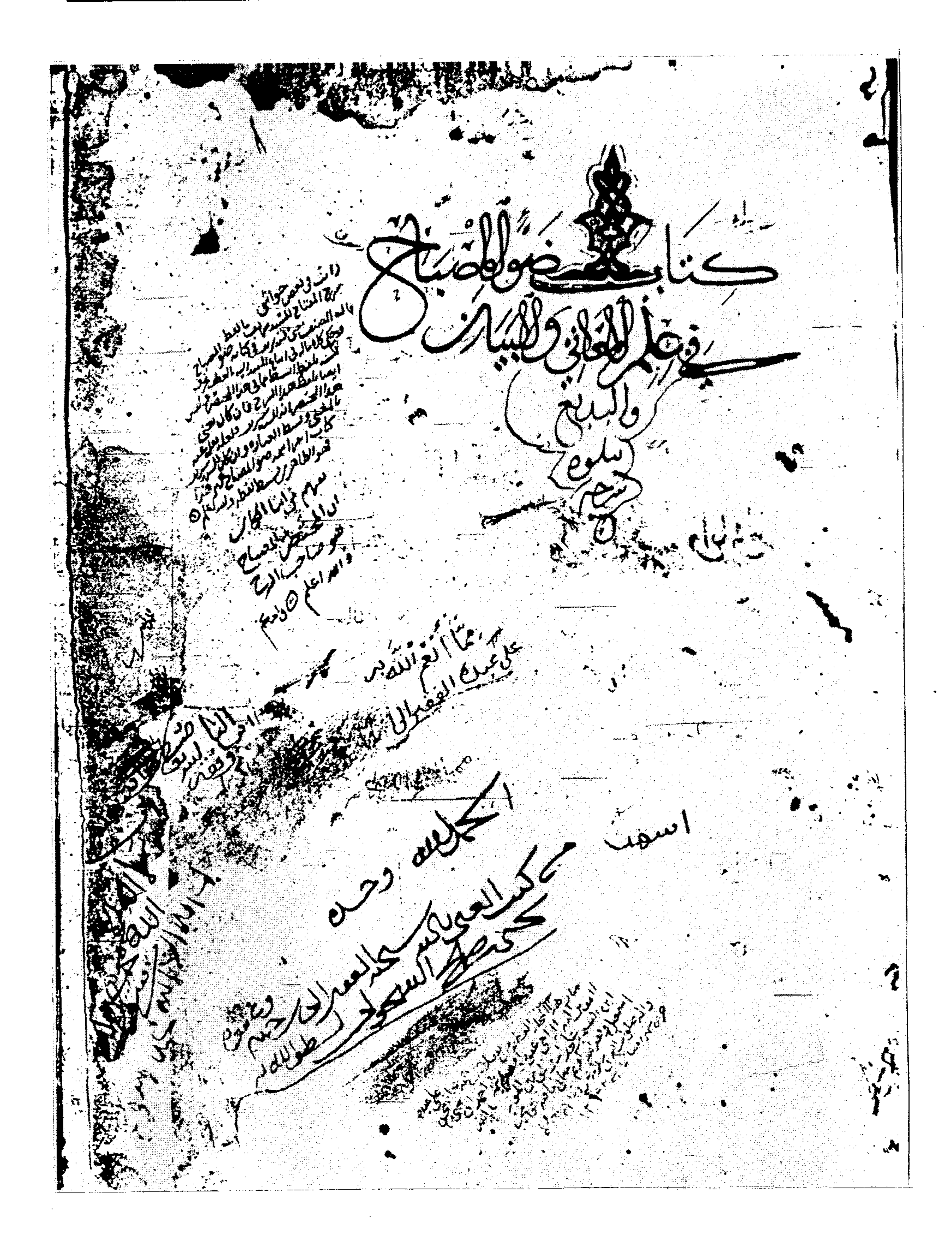

هذا كتاب ضوء المصباح [illegible] اختصار من كتاب
المصباح كتبه الفقير إلى الله الغني به محمد بن
يعقوب [illegible] حامدا لله ومصليا على نبيه محمد
صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم

١٤١٠

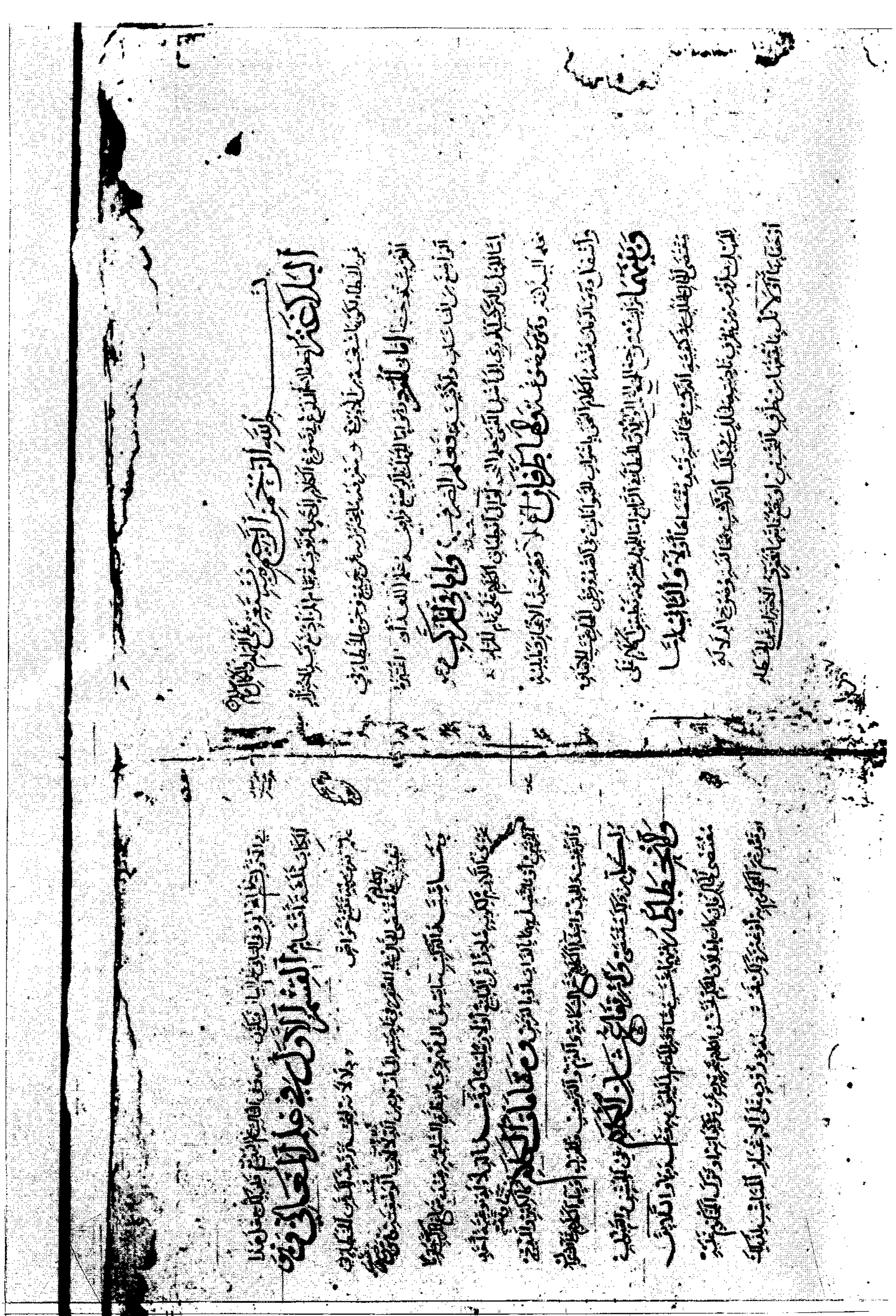
طرة النسخة الأصل (ص) من مكتبة كوبرلي وعليها ختم الواقف



بداية النسخة الأصل (ص) مكتبة كوبرلي

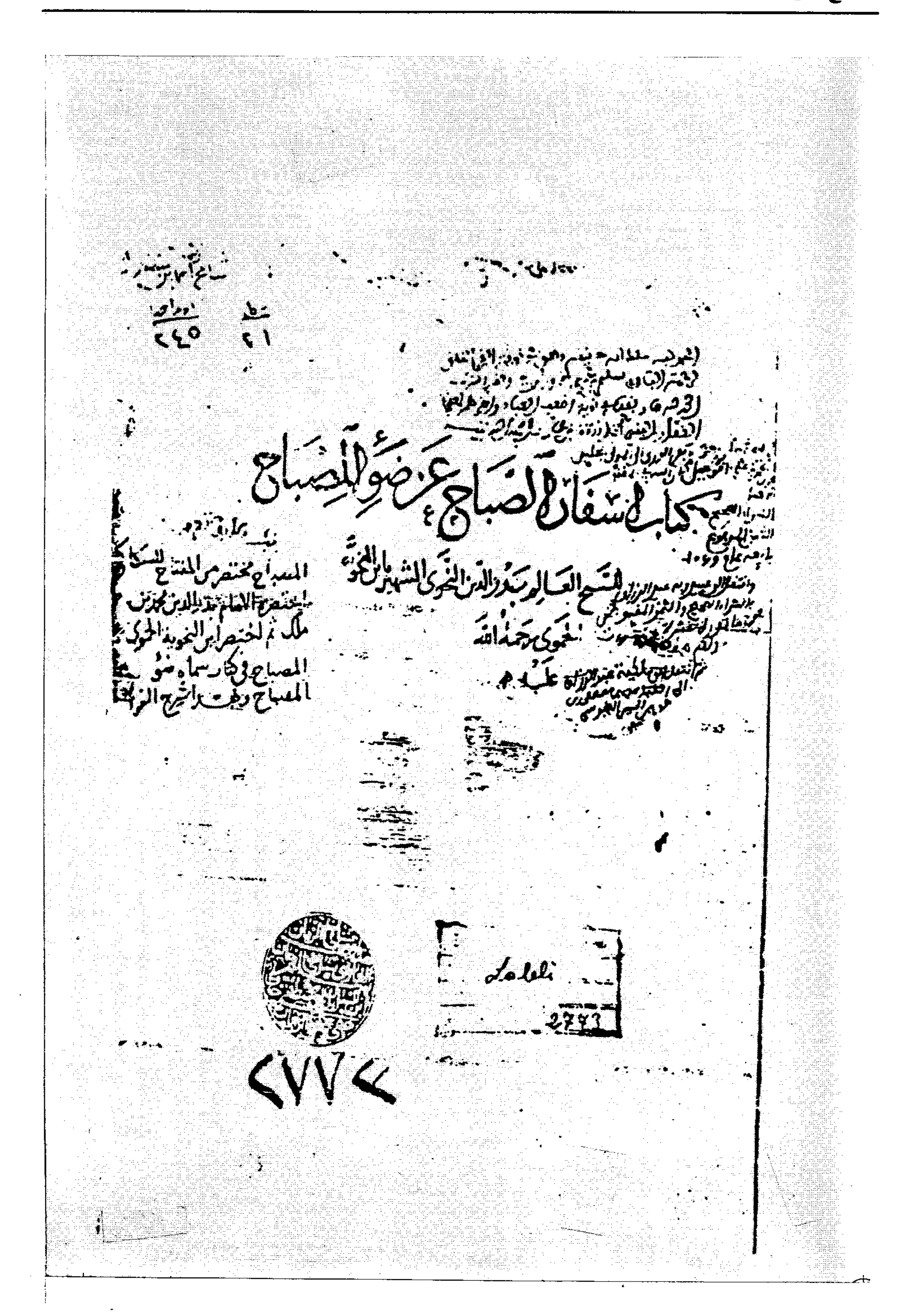


طرة النسخة اليمنية (م) من مكتبة المتوكل بتعز وعليها بعض التملكات والتعليقات



بداية النسخة اليمنية (م)

ختام النسخة اليمنية (م) وفيها اسم الناسخ وتاريخ النسخ

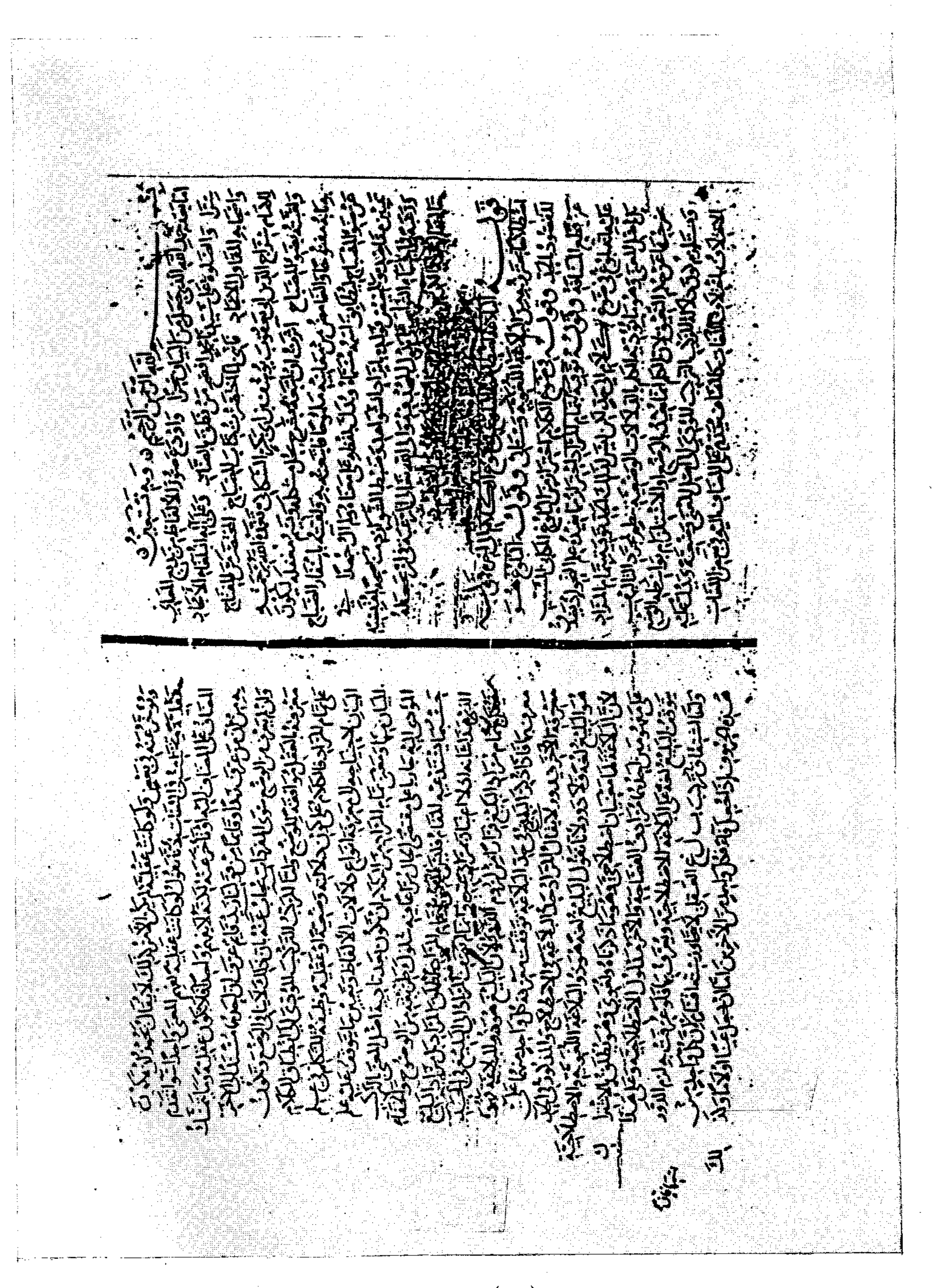

كتاب إسفار الصباح عن ضوء المصباح

للشيخ العالم بدر الدين النحوي الشهير بابن ...

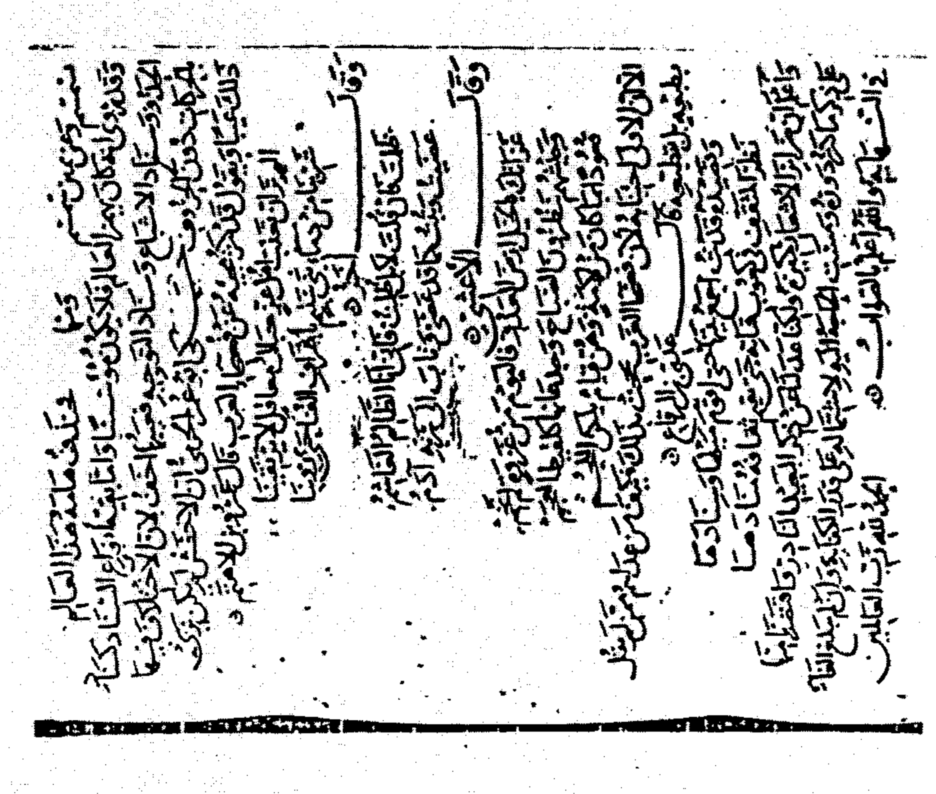
... رحمه الله

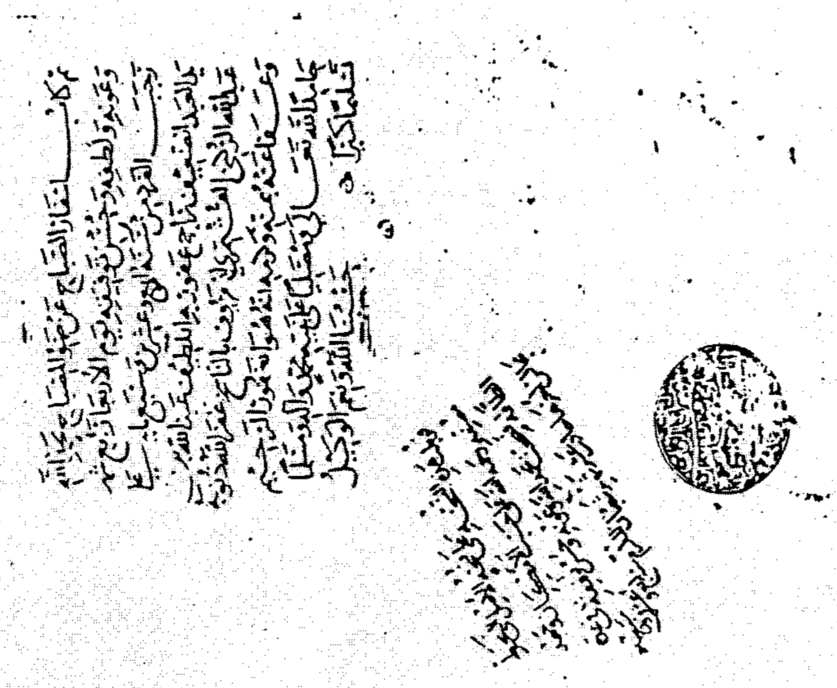
٢٧٧٢

طرة النسخة المساعدة (س) لكتاب إسفار الصباح من مكتبة السليمانية (لا له لي)



بداية النسخة المساعدة (س) من مكتبة السليمانية (لا له لي)





اللوحة الأخيرة من النسخة المعتمدة (س) من مكتبة السليمانية (لا له لي)

ويظهر فيها اسم الناسخ وتاريخ النسخ وإثبات المقابلة والتصحيح



نص الكتاب المحقق:

هذا كتاب

ضـــوء المصبـــاح

عُني باختصاره من كتاب المصباح

كاتبه الفقير إلى الله الغني به محمد بن يعقوب النحوي

حامداً لله ومصلياً على نبيه محمد صلى الله عليه

وعلى آله وأصحابه وسلم



[١/ ب]

بسم الله الرحمن الرحيم[١]: وما توفيقي إلا بالله

البلاغة اصطلاحاً: البلوغُ في صوغ الكلامِ إلى حدّ له توفيةٌ بتمام المراد مع قيد الاحتراز عن الخطأ[٢]، لكونها شعبة من الأدب، وهو معرفة ما يُحترز به عن جميع وجوه الخطأ في العربية[٣].

والخطأ إما في المفرد، وهو إما للجهل بالوضع، فرافعه علم "اللغة"، أو بما[٤] اعتبره الواضع من المناسبات والأقيسة فعلم التصريف[٥]. وإما في المركّب وهو إما للجهل بالتركيب المؤدي إلى أصل المعنى فعلم النحو[٦]، أو إلى انطباق الكلام على تمام المراد منه فعلم "البلاغة"، وهو موضوعها[٧].

---

(١) في م "وبه نستعين على التمام والكمال".

(٢) لتعريف البلاغة لغة ينظر مقاييس اللغة ١/ ٣٠١ والصحاح ٤/ ١٣١٦ وأساس البلاغة ٢٩، ولتعريفها اصطلاحاً ينظر: البيان والتبيين ١/ ٨٨، والنكت في إعجاز القرآن للرماني ٧٦، والعمدة ١/ ٤١٩، والمصباح ٣ وإسفار الصباح ٣٧، وتلخيص المفتاح ٣٣، والإيضاح ٨٠ والمطول ٢٥، وشروح التلخيص ١/ ١٢٢ ومعجم المصطلحات البلاغية ٢٣٤.

(٣) في تعريف الأدب ينظر التعريفات للجرجاني ٣٦ والكليات ٦٨ ومعجم المصطلحات في اللغة والأدب ١٦.

(٤) "بما" بياض في م.

(٥) في م "الصرف".

أي فعلم التصريف يرفع الخطأ الواقع في المفرد نتيجة للجهل بالمناسبات والأقيسة.

(٦) أي فعلم النحو يرفع الخطأ الواقع في التركيب باعتبار تأدية أصل المعنى.

(٧) في م "موضوعه". أي أن موضوع علم البلاغة هو رفع الخطأ عن الكلام المركّب نتيجة للجهل بمراعاة انطباق الكلام على تمام المراد منه.

ولها طرفان: أعلى وهو حد الإعجاز وما يليه، وأسفل وهو ما لو فات بعضه الكلام التحق بأصوات الحيوانات في الصدور عن المحل بحسب الاتفاق، وبينهما مراتب.

ومرجع الجميع إلى ثلاثة أنواع؛ لأن الخطأ في الرابع إما للجهل بمعرفة تطبيق الكلام على مقتضى الحال لخللٍ في كيفية التركيب بمخالفة قيد مقتضاها، أوْ لا، والثاني إما للجهل بملزومه من طرق تأديته لخللٍ في دلالة المركّب[1] بمخالفة وضوح الدلالة أو خفائها، أوْ لا بل بما يتبعها[2] من طرق التحسين أو يتبع تابعها[3].

فمعرِّف الاحتراز عن الخطأ في الأول علم "المعاني"، وفي الثاني علم "البيان"، فيكون أخصّ، وفي الثالث علم "البديع"؛ فلذلك جُعل هذا الكتاب ثلاثة أقسام[4].

---

(١) في م "ذلك التركيب" بدل "دلالة المركب".

(٢) في م "يتبعها".

(٣) في م "تابعها".

(٤) ينظر في هذا التقسيم وحيثياته المصباح ٤، وإسفار الصباح ٨٤ – ٨٦.

القسم الأول في علم المعاني

وهو علم يُعرف منه تتبع خواصّ تراكيب الكلام وقيود[١] دلالاته ليحترز بذلك عن الخطأ في تطبيق الكلام على مقتضى الحال في المفتقر في تأديته إلى أزيد من الدلالات الوضعية[٢]، وهو موضوعه[٣].

وخاصية التركيب ما يسبق إلى فهم ذي الفطرة السليمة عند سماع المركّب جارياً مجرى اللازم لكونه صادراً عن البليغ، لا لنفس التركيب[٤]، أو لازماً حيناً. وقيد الدلالة نوعية أحد الجزأين أو صفته[٥] أو ما يتصل بهما بالذات أو بالعرض.

ومقامات الكلام متفاوتة كالكبر والمدح والترغيب والجد وابتداء الكلام، مع السَّكَانة[٦] والذم والترهيب والهزل وبناء الكلام على السؤال. ولكلٍ من ذلك مقتضى يخصه. وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول وانحطاطه فيهما بحسب مصادفة المقام لما يليق به وعدمها واللائق مقتضى الحال فإن كان إطلاق الحكم فحسن الكلام بتجريده عن مؤكداته أو ترك المحكوم عليه، أو تقديم المحكوم به أو غير ذلك، فحسنه

---

(١) "تركيب الكلام وقيود" بياض في م.

(٢) في س "من دلالات وضعية" ١٣/ ب. وهذا التعريف أكثره مستقى من تعريف السكاكي في المفتاح ١٦١ وينظر المصباح ٧، وإسفار الصباح ٨٨ - ٩٣ والإيضاح ٨٤.

(٣) أي وما ذكر هو موضوع علم المعاني.

(٤) "لا لنفس التراكيب" ليست في م.

(٥) "أو صفته" ليست في م.

(٦) في م "الشكاية"، ولعل المقصود بالسكانة (المسكنة) أي الفقر والضعف أو الهدوء انظر الصحاح ٥/ ٢١٣٦، ولسان العرب ٢١١ - ٢١٨، والقاموس ٤/ ٢٣٧.

بوروده على الاعتبار المناسب لذلك[١]. وهو متفاوت، فتارة[٢] يقتضي ما لا يفترق في تأديته إلى أزيد من دلالات وضعية مخرجةٍ عن حكم النعيق. وأخرى يقتضي[٣] ما تفتقر فيها إليه غير مأمون الخطأ[٤].

ثم المقصود من هذا القسم[٥] منحصر في خمسة فصول: [٢/ أ] لبناء الكلام على الخبر والطلب، واقتضاء الجملة الإسناد والمسند إليه والمسند، واتصافها بالاتحاد والتعدد.

---

(١) في س "فحسن الكلام بوروده مطابقاً للاعتبار المناسب لجميع ما ذُكر" ١٦/ أ.

(٢) "فتارة" بياض في م.

(٣) في م "تقتضي".

(٤) "غير مأمون الخطأ" ليس في م.

(٥) في س " إن المقصود من قسم علم المعاني".

الفصل الأول
في أحوال الإسناد الخبري[١]

معلوم بحكم العقل أن قصد المخبر إفادة المخاطب حكماً صادقاً غير مشار إليه، ومرجعها إما إلى استفادته نفس الحكم ويسمّى فائدة الخبر، أو علم المتكلم به ويسمّى لازمها. ومرجع صدقه وكذبه إلى كونه مطابقاً للواقع أو غير مطابق، وعند البعض لاعتقاد المخبر أو ظنه.

ولاختلاف حال الخبر[٢] في التكرار وغيره مثبتاً مجرداً عن مؤكدات الحكم وغير مجرد، ومنفياً مقصوراً على أداة النفي، وغير مقصور، وحال الخبر في الطلب والتوقع والتردد في حكم المخبر به والحكم[٣] فيه بخلافه تختلف كيفية الإخبار:

فإذا ألقى الجملة إلى خالي الذهن عنها لإحضار طرفيها كفى فيه الحكم وتمكّن لمصادفته خالياً فيستغني عن مؤكداته ويسمى هذا النوع من الخبر **ابتدائياً**.

وإذا ألقاها إلى طالبٍ مترددٍ في الإسناد استحسن تقويته بأحد المؤكدات، ومن ثَمَّ اختير فيما يخالف العادة ويسمى هذا النوع **طلبياً**.

وإذا ألقاها إلى حاكمٍ فيها بخلافه، أو كان هو كذلك استوجب الحكم ليترجّح تأكيداً بحسب ما أُشرِب المخالف[٤] من الإنكار ويسمى هذا النوع **إنكارياً**.

---

(١) يلاحظ أن ابن النحوية لم يتوقف هنا عند تعريف الخبر في حين أطال الوقوف جداً في تعريفاته ومناقشتها في إسفار الصباح ١٠٩ – ١١٥، ولعل السبب هو متابعة ابن مالك الذي لم يقف عند تعريف "الخبر" في المصباح، وابن مالك بهذا مخالف للسكاكي انظر المفتاح ١٦٤ – ١٦٥ والمصباح ٨.

(٢) هذا شروع من ابن النحوية في مبحث "أضرب الخبر".

(٣) "المخبر به والحكم" ليس في م.

(٤) في م "المخاطب".

وإيراد الكلام كذلك هو مقتضى الظاهر. وكثيراً ما يورَدُ على خلافه[١] فيُحَلُّ المحيطُ بفائدة الخبر أو لازمها أو بهما محلّ مَنْ ليس كذلك لتجهيله بوجوه مختلفة. ويقام غيرُ السائل مقامه عندما يُلوِّحُ إليه بحكم ا لخبر فيتشوّف طالباً لغائيته[٢]. وينزَّل منزلةَ المنكر مَنْ ليس إياه إذا ظهرت عليه مخايل الإنكار، فيعامَل معاملته. ويقلبُ ذلك معه عند وجود ما إذا تأمله ارتدع. وإتقان اعتبارات الإثبات يوقف على اعتبارات النفي[٣].

---

(١) هذا شروع من المؤلف في مبحث خروج الخبر عن مقتضى الظاهر.

(٢) في م "فيتشوق لغائيته".

(٣) أي أن الحال في الخبر المنفي كالحال في الخبر المثبت-في مراعاة ما ذُكر من اعتبارات.

الفصل الثاني
في أحوال المسند إليه

أما حذفه[١] فلكونه معلوماً وترجح تركه لاتباع الاستعمال، أو ضيق المقام، أو الاحتراز عن العبث بناء على ظهوره، أو عن إيهام حوالةٍ مفهومةٍ على اللفظ دون العقل، أو لتخييل حوالته عليه دونه، أو لصونه عن اللسان، أو اللسان عنه، أو ليكون إلى الإنكار سبيل إذا احتيج إليه، أو لأن المسند لا يصلح إلا له حقيقة أو ادعاء.

وأما إثباته[٢] فلكونه غير معلوم لأن المسند عام النسبة لا يفيده بقرينة وحدها[٣]، أو مع نوعية وأُريدَ تخصيصه بمعيّن، أو معلوماً لأنه يفيده كذلك وأريد زيادة إيضاحه، أو تقريره[٤]، أو إظهار تعظيمه، أو إهانته، أو التبرك بذكره، أو الاستلذاذ له، أو الاحتياط في إحضاره[٥] لخفاء القرائن، أو غباوة السامع ولو تعريضاً، أو بسط الكلام افتراصاً[٦] لإصغائه.

وأما تعريفه[٧] [٢/ ب] فلإفادة السامع فائدة يُعتدّ بها؛ إذ فائدة الخبر الحكم أو لازمه وهو حكم، واحتمال تحققه متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، ومتى كان أقرب كانت أضعف، وبُعد التحقق بحسب تخصيص المسند إليه؛ لكونه أحد أقسام المعارف، أو أعرفها، أو مزيداً عليه أحد التوابع، أو الفصل. وزيادة بعده بحسب تخصيص المسند[٨].

---

(١) ينظر في حذف المسند إليه المفتاح ١٧٦ والمصباح ١٢ وإسفار الصباح ١٣٥ والإيضاح ١٠٩.

(٢) ينظر في إثبات المسند إليه المفتاح ١٧٧ والمصباح ١٣ وإسفار الصباح ١٤٧ والإيضاح ١١١.

(٣) في م "لا تفيده القرينة وحدها".

(٤) في م "وتقريره".

(٥) في م "ذكره".

(٦) في م "افتراضاً" بالضاد وقوله: "افتراصاً" أي استغلالاً للفرصة.

(٧) ينظر في تعريف المسند إليه المفتاح ١٧٨ والمصباح ١٣ وإسفار الصباح ١٥١ والإيضاح ١١٢.

(٨) أي أن الحكم يزداد بعداً كلما كان المسند أخص. انظر المفتاح ١٧٨ وإسفار الصباح ١٥٣ وشروح التلخيص ١/ ٢٨٧.

فإضماره لكون المقام[1] للحكاية[2] أو الخطاب، وحقُّه أن يكون مع معيّن، وقد يُترك إلى غيره للتعميم، أو الإشارة إلى معهود بذكر أو علم. ويوضع المضمر موضع الظاهر ليتمكن في ذهن السامع ما يعقُبه. والظاهر موضعه لزيادة التقرير، أو تربية المهابة، أو تقوية داعية المأمور، أو الاستعطاف أو التمكن من الوصف.

وينقل كل واحد من التكلم والخطاب والغيبة إلى قسيميه أو يوضع موضعه في بعض ويسمى **"التفاتاً"**[3]، وتختصّ مواقعه مع إفادة التفنّن بلطائف معانٍ كالتنبيه على ما حَقُّ الكلام أن يرد عليه، أو التتميم لمعنى مقصود، أو قصد المبالغة، أو الاختصاص، أو الاهتمام، أو التوبيخ، أو تعظيم شأن المخاطب، أو غير ذلك مما يستدعيه المقام.

ومجيئه علماً لقصد إحضاره ابتداء في ذهن السامع مما يخصه من الاسم، أو التعظيم، أو الإهانة، أو التفاؤل، أو الكناية، أو التبرك به، أو استلذاذ الاسم.

ومجيئه موصولاً لصحة إحضاره بذكر جملةٍ معلومةِ الانتساب إلى معين واتصل بذلك أنه لا يعلم من أمره سواها، أو استهجان التصريح بالاسم، أو قصد زيادة التقرير، أو الإيماء إلى وجه ما يُراد الإخبار به، ويتفرع عليه التعريض بتعظيم شأن مذكور في الصلة، أو إهانته، وتنبيه[4] المخاطب على خطأ في حكم الموصول، وتوجيه ذهنه إلى ما سيرد فيأخذ منه، وتحقيق الخبر وتعظيم شأنه.

---

(١) في م "المكان".

(٢) المقصود بالحكاية أن يكون الضمير للغائب.

(٣) ابن النحوية هنا على مذهب السكاكي في توسيع دائرة "الالتفات" وعدم اشتراط الانتقال من حال إلى حال أخرى في السياق نفسه انظر المفتاح ١٩٩ وتوضيح المذهبين في إسفار الصباح ١/ ٢٧٢، وعروس الأفراح ١/ ٢٧٢، وانظر في موضوع الالتفات عامة المثل السائر ٢/ ١٨١ والإيضاح ١٥٧ وشروح التلخيص ١/ ٤٦٢ و ٤٦٥ ومعجم المصطلحات البلاغية ١٧٣.

(٤) في م "أو تنبيه".

وبمجيئه اسم إشارة لصحة الإحضار بوساطة[1] الإشارة إليه حساً مع داعٍ، مثل أنه لا طريق إليه سواها، أو قصد كمال التمييز أو التعريض بغباوة السامع وأنه لا يتميّز الشيء عنده إلا بالحسّ، أو بيان حاله في القرب، أو به تحقيره[2]، أو في البعد ولو تقديراً[3]، أو به تعظيمه[4]، أو إهانته، أو في التوسط. ويوضع اسم الإشارة موضع المضمر[5] اعتناء بتمييزه لاختصاصه بحكم عجيب، أو قصد التهكم بالسامع، أو النداء على كمال بلادته أو فطانته، أو ادعاء أنه ظهر ظهور المحسوس.

وتعريفه باللام إما لكونه معهوداً بذكر أو علمٍ أو حضور، أو لإرادة نفس الحقيقة، أو باعتبار قيامها بواحد فلا تخلفها "كل" والاسم بهذا التعريف قريب من النكرة، ولهذا يُعامَل معاملتها في الوصف بالجملة، أو باعتبار كلية ذلك المعنى جنساً أو نوعاً فيلزم منه استغراق الأفراد، وتخلفها "كلّ" دون تجوّزٍ، أو خصائص [٣/ أ] الجنس إن خلفتها به[6]. وقيل عهدية لا غير[7] إما حقيقة كما مرّ أو مجازاً تنزيلاً لما دخلت عليه منزلة المعهود، إما

---

(١) في م "بواسطة".

(٢) المقصود: أو قُصد تحقيره بالقرب باستخدام اسم الإشارة القريب.

(٣) أي أن بعد المشار إليه قد يكون تحقيقاً ظاهراً، وقد يكون تقديرياً افتراضياً. انظر إسفار الصباح ١٩٠.

(٤) المقصود: أو قصد تعظيمه بالبعد باستخدام اسم الإشارة البعيد.

(٥) في مسألة وضع اسم الإشارة موضع المضمر ينظر المفتاح ١٩٧ والمصباح ٢٩ وإسفار الصباح ١٩٢، والإيضاح ١٥٥ وشروح التلخيص ١/ ٤٥٢، والمصباح شرح المفتاح ١٧٦.

(٦) أي وتدل "أل" على شمول خصائص الجنس إن خلفتها "كل" بتجوز نحو: رأيت الرجل علماً وأدباً، فإنه يصح: رأيت كل الرجل علماً وأدباً. انظر إسفار الصباح ١٩٨.

(٧) صاحب هذا القول السكاكي في المفتاح ٢١٥ وتبعه غيره كالسيد الشريف الجرجاني في المصباح شرح المفتاح ٢٤٠.

لكونه محتاجاً إليه بطريق التحقيق أو التهكم فهو لذلك حاضر في الذهن أو عظيم الخطر معقوداً به الهمم على أحد الطريقين فقلَّما يُنسى، أو كثير الدور على أحدهما أيضاً فيُقام لذلك مقام معهود.

وبالإضافة لانتفاء معرِّفٍ غيرها أو أخصر منها في مقام اختصار، أو لإغنائها عن تفصيل غير وافٍ بالحصر أو مملٍّ، أو لتضمّنها مجازاً لطيفاً، أو لتعظيم المضاف أو المضاف إليه أو غيرهما، أو خلاف تعظيمه.

ووصفه معرَّفاً لبيان حقيقته والكشف عنها، أو لزيادة تخصيص دون الكشف، أو لمدحه أو ذمه، أو توكيده، وحقّ الوصف كونه معلوم التحقّق للموصوف بالقوة فيلزم تحققه في نفسه فلا يكون طلباً إلا بتأويل[1]. **ومنكَّراً** لتخصيصه[2] مرتَّباً عليه حكمٌ لفظي بالفعل أو بالقوة، أو لرفع[3] توهم الجنسية أو إثباتها، والأصل في ذلك[4] له[5].

وتوكيده[6] لرفع توهّم المجاز أو السهو أو النسيان، أو خلاف الشمول والإحاطة، (ولمجرد)[7] التقرير.

والإبدال منه لنية تكرير الحكم لا في الغلط والبداء، بذكره بعد توطئةٍ للإيضاح والتقرير.

---

(١) ينظر المفتاح ١٨٨، والمصباح ٢٢، وإسفار الصباح ٢٠٨.

(٢) أي وصف المسند إليه في حال كونه منكرّاً لقصد تخصيصه.

(٣) في س "أو رفع" ٤٣/أ.

(٤) "في ذلك" ليس في م.

(٥) أي والأصل في الصفة أنها تكون للمنكّر. انظر إسفار الصباح ٢١٦.

(٦) هذا نوع جديد من أحوال المسند إليه وهو توكيده، بعد انتهاء تعريف المسند إليه وما تبعه.

(٧) في م "أو لمجرد".

والعطف عليه بياناً لإيضاحه بما يخصّه من الاسم. وبالحرف لتفصيله أو تفصيل المسند باختصار[١]، وفي "حتى" مع التدريج[٢]، أو لرد السامع إلى الصواب، أو صرف الحكم عن محكوم له إلى آخر، أو الشك، أو التشكيك، أو التفسير[٣] على قول[٤].

والفصل لتوكيد اختصاصه بالمسند[٥]. وإطلاقه تُنَبِّهُ عليه جهاتُ تقييده.

وأما تنكيره[٦] فلإفراده شخصاً أو نوعاً، أو لأنه لا يُعرف إلا جنسه، أو يعرف غيره ويراد التجاهل، أو لتعيينه مانع[٧]، أو في شأنه ارتفاع أو انحطاط إلى حدٍ يوهم أنه لا يمكن أن يُعرف كثرة أو قلة.

وأما تقديمه على المسند فللاهتمام إما لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول، وكذلك تأخيره[٨]، أو له صدر الكلام، أو في تقديمه تشويقاً إلى الخبر، أو يصلح للتفاؤل، أو لأن

---

(١) أي ومن أحوال المسند إليه العطف عليه بأحد حروف العطف بقصد تفصيله أو تفصيل المسند على طريق الاختصار.

(٢) أي وفي العطف بحتى إفادة للتفصيل مع فائدة أخرى وهي "التدريج" انظر المفتاح ١٩١، وإسفار الصباح ٢٢٤.

(٣) في س "والتفسير" ٤٦/أ.

(٤) إشارة إلى قول السكاكي أن العطف قد يكون للتفسير نحو: جاء أخوك أي زيدٌ انظر المفتاح ١٩١ وقد استنكره ابن النحوية بشدة في إسفار الصباح ٢٢٦ مع أنه مذهب الكوفيين وغيرهم كما أورد ابن هشام في مغني اللبيب ١/ ٧٦، والسيوطي في همع الهوامع ٢/ ١٣٨.

(٥) انظر المفتاح ١٩١ وشروح التلخيص ١/ ٣٨٦ والتبيان للطيبي ٨٣ وإسفار الصباح ٢٣٠.

(٦) عطف هنا بأمّا تنبيهاً على أنه معطوف على قوله في أول مبحث تعريف المسند إليه "وأما تعريفه" وأن جميع ما ذكر بعده من الإضمار والتوكيد والوصف وغير ذلك إنما هو من متعلقات كونه معرفة.

(٧) أي وينكّر المسند إليه إذا منع من تعيينه مانع.

(٨) أي يؤخر المسند إليه إذا كان أصله التأخير كالفاعل يؤخر عن الفعل. انظر إسفار الصباح ٢٤٠.

المطلوب تقوي استناد الخبر إليه، أو الاتصاف بالخبر لا الخبر[١]، أو إيهام أنه لا يزول عن الخاطر، أو يُستلَذّ[٢]، أو التعظيم، أو زيادة التخصيص، أو الدلالة على العموم فيقدم متضمِّناً تقييداً يفيده مع نفي مؤخرٍ عنه لتوجهه مقدماً عليه كذلك إلى التقييد دون أصل المعنى[٣].

وأما قصره على المسند[٤] فلردّ السامع عن إنكار الحكم. ويقع بين كل طرفين ويجيء لقصر الموصوف على الصفة[٥] **قصر إفراد** يفيد تخصيصاً ببعض ما يعتقد السامع ثبوته للمقصور، أو **قلبٍ** يفيده بغير ما يعتقد ثبوته له، ولقصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين، والفرق بينهما أن الموصوف في الأول تمتنع مشاركة صفته لغيرها فيه، ولا تمتنع مشاركته لغيره فيها، والثاني بعكسه[٦]. وله أربعة[٧] طرق:

العطف[٨] [٣/ ب] والأصل فيه التعرّض للمثبت والمنفي بالنصّ، فلا يُترك إلا في المقام الاختصاري.

---

(١) انظر المفتاح ١٩٥ والمصباح ٢٦ وإسفار الصباح ٢٤٢.

(٢) في م "أو أنه يستلذّ".

(٣) هذه هي المسألة المشهورة بعموم السلب أو النفي ينظر دلائل الإعجاز ٢٧٨ – ٢٨٥ والمصباح ٢٧ وإسفار الصباح ٢٤٤ – ٢٥٢، وتلخيص المفتاح ٨٥، والإيضاح ١٤٩، وشروح التلخيص ٤٢٧ – ٤٣٨.

(٤) هذا استطراد من ابن النحوية وانفراد غريب بدراسة أحكام القصر ملحقة بأحوال المسند إليه بشكل مخالف لطريقة جمهور البلاغيين، وأول من خالف في ذلك صاحبه ابن مالك الذي درس القصر في آخر علم المعاني كما أن السكاكي والقزويني قد فصلا القصر بباب خاص بعيداً عن المسند إليه انظر المصباح ٩٤ والمفتاح ٢٨٨، والإيضاح ٢١٣.

(٥) في س "ويجيء لقصر الموصوف على الصفة والصفة على الموصوف" ٥٢/ أ.

(٦) في م "بالعكس".

(٧) في م "أربع".

(٨) يقصد به العطف بـ لا وبل ولكن فهي تفيد القصر دون باقي حروف العطف.

والنفي والاستثناء ويستلزم تقدير مستثنىً منه عام مناسب للمستثنى في جنسه ووصفه، ومن ثَمَّ أفاد القصر، وهو للرد عن إنكارٍ مُصَرٍّ عليه[١] تحقيقاً أو تقديراً بإخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر. ولا يجامعه العطف[٢]، ويجامع غيره إذا لم يكن للوصف اختصاص بالموصوف[٣] في "إنما". و"غير" كـ"ما"و"إلا". ويضعف فيه التقديم والتأخير لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف، ويُفرَّقُ بين فرعي قصر المجرور على المفعول والمفعول على المجرور بما فُرِّق به بينهما[٤].

و"إنما" وهو للردّ على[٥] إنكار لا يُصَرُّ عليه[٦]، أو يجب ألا يُصَرَّ عليه[٧] وفيما لا يعوز تحقيقه إما لأنه جليٌّ أو مدعىً كذلك. وأمره كالنفي والاستثناء إلا في جواز تقديم المقصور عليه على المقصور للّبس فيُنزَّلُ القيد الأخير منزلة المستثنى[٨]. وقد تفيد مجرّد التعريض[٩]

---

(١) أي أن الأصل في القصر بالنفي والاستثناء أن يوجه للمخاطب المنكر المصرّ فهو داخل في الضرب الثالث من أضرب الخبر المعروف بـ"الإنكاري" انظر المصباح ٩٧ وإسفار الصباح ٢٦١.

(٢) أي لا يجتمع هذا الطريق مع طريق العطف فلا يصح: ما قام إلا زيد لا عمرو. بينما يجوز أن تجتمع "إنما" مع العطف مثل: إنما زيد شاعر لا كاتب. انظر دلائل الإعجاز ٣٢٩ والمفتاح ٢٩٣ وإسفار الصباح ٢٦٣.

(٣) في م "لموصوف".

(٤) انظر في شرح هذه العبارة إسفار الصباح ٢٦٦.

(٥) في م "عن".

(٦) أي أن إنكار المخاطب بـ"إنما" يكون في العادة أقل من إنكار من يوجه له القصر بالنفي والاستثناء انظر دلائل الإعجاز ٣٣٠ و٣٣٢، والمفتاح ٢٩٥، وإسفار الصباح ٢٦٨.

(٧) "يجب ألا يصر عليه" ليس في م.

(٨) ينظر في حكم التقديم والتأخير حال القصر إلى المفتاح ٢٩٥ - ٣٠٠ وإسفار الصباح ٢٦٩.

(٩) في س "وقد تفيد التعريض" ٥٥/ ب.

لعلةٍ تضمّنها النفي عن غير المذكور، ويُتعرض في هذين لما يُثبَت دون ما يُنفى[١]. وإفادة هذه القصر بوساطة الوضع وجزم العقل[٢].

والتقديم والتأخير وإفادته القصر بطريق الفحوى وحكم الذوق.

وتتفق[٣] في تحقيق المدعى ونفي [الإنكار][٤] فتحقّقُ في القلب كونَ الموصوف على أحد الوصفين أو الوصفَ لأحد الموصوفين، وتنفي حكم المخاطب، وتحقّق في الإفراد حكمه في بعض وتنفيه عن بعض.

(١) المقصود بـ"هذين" هما طريقا النفي والاستثناء وطريق "إنما".

(٢) المقصود بـ"هذه" طرق القصر الثلاثة التي سبق ذكرها بخلاف الطريق الرابع. انظر إسفار الصباح ٢٧١.

(٣) أي الطرق الأربعة كلها.

(٤) ليس في ص.

الفصل الثالث

في أحوال المسند

أما حذفه فلكونه معلوماً بذكر المسند إليه وتعلّق بتركه غرض كاتباع الاستعمال[(١)]، أو قصد الاختصار، أو تخييل أن العقل عند الترك واللفظ عند الذكر مُعرِّفُه[(٢)]، أو طلب تكثير الفائدة بحمله عليه تارة وعلى غيره أخرى، أو اختبار[(٣)] فهم السامع، أو ضيق[(٤)] المقام، أو إخراج ذكره إلى ما ليس بمراد. وقد يحذفان في موضع المفرد[(٥)]، أو يُصار إليه لنكتة.

وأما إثباته فلكونه غيرَ معلوم لأن المسند إليه لا يفيده لعدم خصوصيته به وقرينةٍ[(٦)]، أو معلوماً لأنه يفيد بهما أو بأحدهما وتعلق بذكره غرضٌ كزيادة التقرير، أو قصد تعظيم المسند إليه، أو إهانته، أو التعجيب منه، أو بسط الكلام في مقامه، أو التعريض بغباوة السامع، أو ليتعيّن كونه اسماً أو فعلاً أو ظرفاً فيفيد الثبوت أو التجدد أو احتمالهما.

---

(١) ويمثّلون على ذلك بعدد من الأمثلة التي يذكرها النحاة في موضوع حذف الخبر وجوباً مثل: أقائم الزيدان ؟ ومثل: ضربي زيداً قائماً ومثل: كل رجلٍ وضيعته... الخ. انظر المفتاح ٢٠٦ وإسفار الصباح ٢٨٠، وانظر: المفصل ٢٦، وشرح المفصل ١/ ٩٥، وهمع الهوامع ١/ ١٠٥.

(٢) ومثاله قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢] وانظر كتاب سيبويه ١/ ٧٦، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٤٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٤٥٨، والمفتاح ٢٠٦، وإسفار الصباح ٢٨٣، وشروح التلخيص ٢/ ٨.

(٣) في م "واختبار".

(٤) في م "أو لضيق".

(٥) أي قد يحذف المسند إليه والمسند إذا وقعا في موضع المفرد بأن يكون خبراً لمبتدأ لأن الأصل في الخبر الإفراد مثل حذف خبر ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ﴾ الطلاق ٤ فتقديره: فعدتهن ثلاثة أشهر. انظر الكشاف ٦/ ١٤٦، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٤٤، وإسفار الصباح ٢٨٦.

(٦) أي لعدم خصوصيته به ولعدم وجود قرينة تدل على تلك الخصوصية.

وأما تقديمه فلكونه متضمناً ما له صدر الكلام، أو مختصاً بالمسند إليه، أو أهمَّ عند المتكلم أو المخاطب، أو تقديمه مشوّقٌ إلى المسند إليه، أو رافعٌ كونَه نعتاً، أو مفيدٌ التجدد بجعله فعلاً مقدماً على ما يسند إليه في الدرجة الأولى[1]. ومنه أحد وجهي: "أنا عرفت"، ويفيد الاختصاص، والثاني تقوّي الحكم في المختلف ضميره باختلاف من هو له، فإن لم يختلف فهو دونه فإن خلفه الظاهر منصوباً [٤/ أ] دون اشتغال فمن الأول، وكذلك إن اشتغل وقُدِّر المفسّر بعد المنصوب[2]، ولذلك لم يكن في نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[3] منصوباً [إلا][4] الاختصاص[5]. أو مرفوعاً فمن الثاني، ومنه: زيد عرف. لا: رجلٌ عرف.

وأما كونه مفرداً فلكونه فعلياً[6] والمطلوب من التركيب[7] نفس الحكم لا تقوّيه.

وبجيء المفرد اسماً لإفادة خلاف التجدّد والاختصاص بأحد الأزمنة.

---

(١) ينظر في هذه المسألة دلائل الإعجاز ١٢٨ – ١٣٥ و ١٣٨، والمفتاح ٢٢١ – ٢٢٤ و٢٣١، والمصباح ٤٩، وإسفار الصباح ٢٩٣، والإيضاح ١٣٧، وخصائص التركيب لأبي موسى ١٧٥.

(٢) ينظر في هذه المسألة المفتاح ٢٢٣، وإسفار الصباح ٢٩٥، والمصباح شرح المفتاح ٢٧٣.

(٣) سورة فصلت، الآية ١٧.

(٤) ليس في ص.

(٥) ينظر في هذا الكتاب لسيبويه ١/ ٨٢، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ١٤، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٧١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٣٨.

(٦) لا يقصد بالفعلية هنا ما يقابل الاسمية، وإنما يريد أن الحكم الذي يدل عليه المسند ثابت فعلاً للمسند إليه وليس لشيء متعلق به، وهو متابع للسكاكي في هذا ينظر المفتاح ٢٠٨، وإسفار الصباح ٢٩٨.

(٧) "من التركيب" ليس في م.

منكّراً[١] لكون الإخبار وارداً على حكاية المنكّر. أو وصفاً غير معهود ولا مختصٍ بالمسند إليه[٢]، أو منبهاً على ارتفاع الشأن أو انحطاطه، أو المسند إليه نكرة.

ومعرَّفاً[٣] لكونه متشخِّصاً عند السامع بأحد طرق التعريف ويستفيد إما لازم الحكم إن لم يُجهل الإسناد، وإما نفسه[٤] إن جُهل[٥].

ويؤخَّر[٦] مفيداً للحكم على غير المعيَّن بالتعيين. أو لبيان حكم المعيّن مجرّداً من نوعي تعريف الأداة وغير مجرَّد[٧]، فيفيد إما[٨] قصر جنس المعنى على المسند إليه حقيقة إن أمكن على معنى أنه لا يوجد إلا منه، أو قُيِّد فيه المعنى بما يجعله في حكم نوع برأسه، وإلا فمبالغة، فلا يصح العطف بمشرِّك[٩]، وقد يفيد إقراره في جنس اتضح أمره بحيث لا يخفى[١٠]. أو القصد بالمسند إلى حقيقة عقَلها المخاطب في ذهنه لا في الخارج[١١]، وتتضح إذا جُعل صفةً لموصوف وغالب استعمال هذا بلفظ "الذي".

---

(١) "منكراً" يقصد به أن المسند الذي جاء مفرداً اسمياً يأتي منكراً لكون الإخبار وارداً... الخ.

(٢) ينظر المفتاح ٢١١، والمصباح ٤٠، وإسفار الصباح ٢٩٩، والإيضاح ١٨٨.

(٣) "ومعرفاً" يقصد به المسند المفرد إذا كان اسماً معرّفاً.

(٤) في س "ويستفيد إما لازم الحكم وإما نفس الحكم".

(٥) ينظر في هذه المسألة كلام صاحب المصباح ٤٢ – ٤٣، وتعقب ابن النحوية له ورده لأمثلته وذلك في إسفار الصباح ٣٠٦ – ٣٠٧.

(٦) ما زال الكلام متصلاً حول المسند المفرد المعرَّف، ولكن هذا بحث فيه إذا جاء مؤخراً.

(٧) يقصد بنوعي تعريف الأداة أن (أل) التعريفية على نوعين هما: تعريف العهد وتعريف الحقيقة انظر: إسفار الصباح ٣١٠.

(٨) "إما" ليس في م.

(٩) ينظر كلام عبد القاهر في دلائل الإعجاز ١٧٨، والمفتاح ٢١٦، وإسفار الصباح ٣١٢.

(١٠) ينظر دلائل الإعجاز ١٨١، وإسفار الصباح ٣١٣.

(١١) ينظر دلائل الإعجاز ١٨٢ – ١٨٥، وإسفار الصباح ٣١٣ – ٣١٤.

ولصلاحية الحقيقة من حيث هي للتوحيد والتكثير يُحمل في المقام الخطابي على الاستغراق[(١)] وإلا لزم الترجيح من غير مرجِّح، وفي الاستدلالي على أقل ما يحتمل وهو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع، واستغراق المفرد أشمل، وهو عرفي وعقلي[(٢)].

ومجيئه فعلاً[(٣)] ثابتاً للتخصيص بأحد الأزمنة على أخصر ما يمكن مع إفادة التجدد[(٤)]. مضمراً فاعله للحكاية أو الخطاب[(٥)] أو سبقه بذكر ولو تقديراً[(٦)]، ومظهراً لخلاف[(٧)] ذلك، أو لزيادة التمييز.

ومقيَّداً بالمفاعيل وما شبِّه بها لا خبر الناقصة[(٨)]، وبالشرط لتربية الفائدة بازدياد الحكم بُعداً[(٩)].

---

(١) الاستغراق هو الشمول لجميع الأفراد بحيث لا يخرج عنه شيء. ينظر التعريفات ٤٦، والمعجم الوسيط ٢/ ٦٥٠، والمعجم الفلسفي ١/ ٧١.

(٢) ابن النحوية متابع في هذه المسألة الاستطرادية للمفتاح ٢١٥ والمصباح ٤٤، وانظر إسفار الصباح ٣١٧ - ٣١٩.

(٣) انتهى الآن من المسند المفرد إذا كان اسماً، وبدأ في القسم الثاني وهو مجيئه "فعلاً".

(٤) ينظر التبيان للطيبي ٨٩، والمفتاح ٢٠٨، والمصباح ٣٩، وشروح التلخيص ٢/ ٢٥، والمطول ١٤٩، وإسفار الصباح ٣٢٠.

(٥) في م "والخطاب".

(٦) ينظر: الكشاف ٥/ ٢٦٧، والمفتاح ٢٣٠، وإسفار الصباح ٣٢٢.

(٧) في م "بخلاف".

(٨) في م "إلا خبر كان". ويريد بهذا أن المسند يقيّد بالمفاعيل المتنوعة كالمفعول المطلق ولأجله والمفعول به وغيرها ويقيّد بما شبّه بالمفاعيل كالحال والتمييز وغيرها ويستثنى من المشبه بالمفاعيل خبر الأفعال الناقصة فلا يعد مقيداً له ينظر المفتاح ٢٠٩، والإيضاح ١٧٧، وشروح التلخيص ٢/ ٣٢، وإسفار الصباح ٣٢٣.

(٩) ينظر المفتاح ٢٠٩، والإيضاح ١٧٧، وشروح التلخيص ٢/ ٣٢، وإسفار الصباح ٣٢٣.

ومحذوفاً[١] للعلم به مع غرضٍ كاتباع الاستعمال، أو قصد الاختصار لكونه جواب سؤال ظاهر أو مقدرٍ فيفيد تفصيلاً بعد إجمال وعثوراً على المطلوب بعد يأس، أو مفسراً بنظيره أو دالاً عليه حروف إضافة على حسب معناه[٢].

ومحذوفاً مفعوله[٣] لإرادة التعميم بترك التقييد مع قصد الاختصار، أو نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم لإفادة المبالغة، أو لقصد مجرد الاختصار لنيابة القرائن حاليةً أو مقاليةً، أو رعاية الفاصلة، أو استهجان ذكره[٤].

ومثبَتاً[٥] لعدم القصد إلى جهات الحذف مع غرضٍ كزيادة التقرير، أو بسط الكلام، أو رعاية الفاصلة، أو كونه عظيماً، أو عجيباً، أو لأن القرينة لا تعيّنه[٦].

---

(١) سبق الكلام أول الفصل عن حذف المسند بعامة، أما هنا فالكلام محصور في حذف المسند إذا كان فعلاً.

(٢) حروف الإضافة هي حروف الجر، فقد سمّاها الكوفيون بذلك نظراً إلى وظيفتها المعنوية حيث تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء. واسمها عند البصريين "حروف الجر" نظراً إلى وظيفتها الإعرابية. انظر المفصّل ٢٨٣، وشرح المفصل ٨/ ٧، والمفتاح ٢٢٥، وهمع الهوامع ٢/ ١٩، ومعجم القواعد العربية ١٨١، وإسفار الصباح ٣٢٩.

(٣) هذا مبحث جديد تحت موضوع مجيء المسند فعلاً وهو: حذف مفعول المسند الفعلي.

(٤) ينظر في حذف مفعول المسند دلائل الإعجاز ١٦١ – ١٦٢ و ١٦٨، والكشاف ٤/ ٤٩١، والمثل السائر ٢/ ٣٤١ – ٣٤٤، والمفتاح ٢٢٨ – ٢٣٠، وشروح التلخيص ٢/ ١٣١ – ١٣٦، والإيضاح ١٩٨ – ١٩٩، وإسفار الصباح ٣٣٤ – ٣٣٨.

(٥) أي مفعول المسند الفعلي.

(٦) ينظر دلائل الإعجاز ١٦٧، والإيضاح ١٩٩، وشروح التلخيص ٢/ ١٣٣، وإسفار الصباح (وهامش التحقيق) ٣٤٠ – ٣٤١.

ومقدماً عليه هو ونحوه[١] للرد على الخطأ في التعيين فيلزمه الاختصاص، فإن قُصِد التوكيد أُتي بما يفيده فلا يجوز: ما زيداً ضربتُ ولا أحداً من الناس؛ للتناقض إلا في مقام التقرير، ولا: ما زيداً ضربتُ ولكن أكرمته، دون: ولكنْ عمراً[٢]. أو لكونه[٣] نصب العيان، أو للتعريض في نحوه منفكاً عن الاختصاص، ومعه، وفي الجميع نوع اهتمام. [٤/ ب] فإن لم يكن ثابتاً قُدِّر مؤخراً.

وما هو فاعل معنى[٤] مضمراً للاختصاص رداً لزاعم وجود المشارك أو غير الفاعل، أو ابتداء، ويؤكَّد بما يعيّن القصد فلا يجوز: ما أنا سعيت في حاجتك ولا أحد سواي، ولا: ما أنا رأيت أحداً من الناس، ولا: ما أنا ضربت [إلا][٥] زيداً. ويجوز بحذفه[٦][٧].

أما تقديم بعض ما يتصل به على بعض[٨] فللاهتمام إما لأن الأصل التقديم ولا مقتضى للعدول عنه، أو الخاطر ملتفت إليه، أو هو أدخل في الاستبعاد، أو لإرادة التبكيت والتعجيب، أو في التأخير إخلالٌ ببيان المعنى.

---

(١) هذا مبحث تقديم المتعلقات بالمسند الفعلي عليه وأولها المفعول ثم "نحو المفعول" كالجار والمجرور وغيره.

(٢) ينظر دلائل الإعجاز ١٢٧، والمفتاح ٢٣٣، والمصباح ٥٠، والإيضاح ٢٠٤، وشروح التلخيص ٢/ ١٤٧، وإسفار الصباح ٣٤٢ – ٣٤٥.

(٣) في س "ولكونه".

(٤) معطوف على "هو" من قوله: ومقدماً عليه هو ونحوه" أي: ومقدماً عليه ما هو فاعل معنى.

(٥) ليس في ص.

(٦) في م "مع حذفه".

(٧) ينظر فيما سبق دلائل الإعجاز ١٢٤ – ١٢٦، والكشاف ٣/ ٢٣٠، والمفتاح ٢٣٢، والمصباح ٥٠، والتبيان للطيبي ١١٤ و ١٢٦، والإيضاح ١٣٧ و ١٤٦، وإسفار الصباح ٣٤٧ – ٣٥٠.

(٨) ينظر المفتاح ٢٣٧ – ٢٣٩، والمصباح ٥٢، والإشارات والتنبيهات ٨٨، والإيضاح ٢١٠ – ٢١٢، وإسفار الصباح ٣٥١ – ٣٥٥.

وتقييده بالشرط لاعتبارات يوضّحها ما بين أدواته من التفاصيل:

فـ"إنْ" للخلوّ عن الجزم بوقوع الشرط، وتُستعمل في مقام الجزم تجاهلاً، أو لأن المخاطب غير جازم، أو منزَّلٌ منزلةَ الجاهل، أو لأن الوقت غير معلوم، أو للتوبيخ[1] عليه وأنه واجب الانتفاء، أو للتغليب. ولامتناع الجزم بتحقق المعلَّق على ما في وقوعه شبهة لا يترك المضارع إلى الماضي إلا لنكتة كعدم الاحتمال.

و"إذا" كـ"إنْ" في الاستقبال إلا أنها للقطع بوقوع الشرط تحقيقاً أو باعتبارٍ ما، فيغلب معها الماضي[2].

و"إذ" في "إذما" قيل مسلوب الدلالة على معناه الأصلي منقول إلى الشرط في الاستقبال. و"متى" لتعميم الأوقات. و"أيّان" مثلها. و"أين" لتعميم الأمكنة، وبـ"ما" فيهما أعمّ[3]. و"حيثما" مثلها و"مَنْ" لتعميم أولي العلم. و"ما" لتعميم الأشياء. و"مهما" أعمّ منها، و"أيّ" لتعميم ما تضاف إليه، و"أنّى" لتعميم أحوال الشرط والمطلوب بهذه ترك تفصيل إلى إجمال لكونه مملاً أو غير وافٍ بالحصر.

ولاقتضاء الشرط بغير "لو" تعليق[4] حصول أمر على حصول ما ليس بحاصل فيستلزم امتناع الثبوت في الطرفين، وجب في جملتيه أو إحداهما ألا تكون ماضية ولا

---

(١) في م "أو التوبيخ".

(٢) للاطلاع على بعض كلام البلاغيين حول إنْ وإذا الشرطيتين ينظر المفتاح ٢٤٠، والمصباح ٥٣، والإيضاح ١٧٨، والإشارات والتنبيهات ٦٦، والتبيان للطيبي ١٠٠، وشروح التلخيص ٢/ ٣٨ – ٥٠، وإسفار الصباح ٣٥٦-٣٦٢، والمطول ١٥٤. وينظر أيضاً مغني اللبيب ٢/ ٣٨ – ٤٢.

(٣) أي أن "ما" إذا اتصلت بـ"أينَ" أو "أيان" كانت أكثر عموماً.

(٤) "تعليق ليس" في م.

اسمية[١] إلا لنكتة[٢] كالتنبيه على قوة أسباب ترتّب الجزاء، أو على أن ما هو للوقوع كالواقع، أو على[٣] إظهار الرغبة في الحصول، أو التفاؤل، أو إبراز المقدّر في صورة الملفوظ به لانصباب الكلام إلى معناه، أو للتعريض.

وأما "لو" فلتعليق[٤] ما امتنع بامتناع غيره فيجب في كلٍ من جملتيها عدم الثبوت والمضي[٥]، فإن استعملت في المستقبل فلتنزيله منزلة الماضي المقطوع به لصدوره عمن لا خلاف في إخباره، أو لتصوير استمرار الامتناع فيما مضى وقتاً فوقتاً، أو استحضار صورة الفاعل أو المفعول متلبساً بالفعل أو واقعاً عليه.

وأما كونه جملة[٦] فلإرادة تقوّي الحكم بالتركيب، أو لكون المسند سببياً أو فعلاً يستدعي الإسناد إلى ما بعده، وكون الجملة فعلية أو اسمية بحسب ما يُراد من التجدد أو الثبوت[٧]. وتأخيره يُعلم من مقتضيات تقديمه.

---

(١) في م "أو اسمية".

(٢) في هذه المسألة نقل ابن النحوية في إسفار الصباح ٣٧٠ و ٣٧١ كلام ابن مالك في المصباح ٥٥، واعترض عليه بشدة من خمسة وجوه، وينظر المفتاح ٢٤٤.

(٣) "على" ليس في م.

(٤) في س "فلتعلّق" ٧٧/أ.

(٥) ينظر في "لو" ودلالاتها مغني اللبيب ١/ ٢٥٨، وأوضح المسالك ٤/ ٢٢٨. وينظر أيضاً شرح المفصل ٨/ ١٥٦، ورصف المباني ٣٥٨، والجنى الداني ١٠٨، وهمع الهوامع ٢/ ٦٤، وحاشية الصبان ٤/ ٣٥، ومن كتب البلاغيين عروس الأفراح ٢/ ٦٩ — ٨٥، والمطول ١٦٦ — ١٧٠.

(٦) هذه آخر أحوال المسند عند المصنف وهي: مجيء المسند جملة.

(٧) ينظر المفتاح ٢١٧، والمصباح ٤٤، وإسفار الصباح ٣٨٠.

الفصل الرابع
في الفصل والوصل والإيجاز والإطناب[١]

الفصل والوصل ترك واو العطف بين الجمل التي لا موضع لها من الإعراب وذكرها، متى نُزّلت الجملة مما قبلها منزلة العارية منه لانقطاعها [٥/ أ] عنه أو كماله بانتفاء جهة جامعة، أو إبدالها منه أو منزلة نفسه، لكمال اتصالها به بكونها موضحة له أو مؤكدة لم تكن[٢] موضعاً لدخول الواو وإنما تكون موضعاً له إذا توسطت بين كمال الاتصال والانقطاع، ولكلٍ من ذلك مقتضٍ[٣].

فالمقتضى للانقطاع[٤] أن يكون للكلام السابق حكم لا يشركه الثاني فيه فيقطع حيث لا مانع من العطف احتياطاً ووجوباً حيث المانع موجود[٥]، أو أن يكون بفحواه كالمورد

---

(١) جمع المصنف هذه الموضوعات في فصل واحد تقليداً للسكاكي في المفتاح ٢٤٨، أما القزويني في التلخيص ١٧٥، والإيضاح ٢٤٦ فقد فصل موضوع الفصل والوصل عن الإيجاز والإطناب وجعلهما في فصلين مستقلين وتبعه في ذلك أكثر من جاء بعده.

(٢) قوله: "لم تكن موضعاً.." جواب للشرط في قوله: "متى نزّلت الجملة مما قبلها... الخ".

(٣) هذا إجمال لمواضع الفصل والوصل عند المصنف وسيتلوها تفصيل تلك المواضع. ويلاحظ أنه مشى في عامتها على منهج السكاكي مع بعض الانفرادات في التقسيم وفي التسميات ينظر المفتاح ٢٤٩ وما بعدها، وإسفار الصباح (هامش التحقيق) ٣٨٧ – ٣٨٨.

(٤) (الانقطاع) هو النوع الأول من "اعتبار الانقطاع" المسبب للفصل. ويشمل هذا "الانقطاع" أمرين هما: "القطع" و"الاستئناف".

(٥) هذا هو "القطع" ينظر إسفار الصباح ٣٨٩ وهو كذلك في المفتاح ٢٦١، والمصباح ٥٨، وهذا هو المعروف عند أكثر البلاغيين بشبه كمال الانقطاع ينظر الإيضاح ٢٥٤، وشروح التلخيص ٣/ ٤٩، والمطول ٢٥٧، ومعجم المصطلحات البلاغية ٥١٥ و ٥٥٩.

للسؤال فينزّل منزلة الواقع لتنبيه السامع على موقعه[١]، أو إغنائه عن السؤال لئلا يُسمع منه شيء تعظيماً له أو احتقاراً به، أو لئلا ينقطع الكلام بكلامه، أو لتكثير المعنى بتقليل اللفظ أو غير ذلك على حسب المقتضى، ويستأنف الثاني جواباً.

ولكماله[٢] أن تختلف الجملتان طلباً وخبراً، لفظاً ومعنى، أو معنى، والمقام عارٍ عما يزيل الاختلاف من تضمين الخبر معنى الطلب أو عكسه، أو يتفقا فيهما وليس بينهما جامعٌ، أو جامعٌ لا يُعتدّ به لبعده والبعد ملزوم لانقطاع والواو للجمع، فالجمع بينهما نقيضان.

وللإبدال[٣] أن يكون غيرَ وافٍ بتمام المراد في مقام اعتناء بشأنه لكونه مطلوباً أو غريباً أو عجيباً أو لطيفاً فيعاد بنظم أوفى مستأنفاً به قصد ثان لتظهر[٤] زيادة الاعتناء من القصدين.

وللإيضاح[٥] أن يكون به خفاء لدلالته بالمفهوم أو كونه غير نصٍ والمقام لإزالة خفائه.

وللتأكيد ألا يظن السامع به تجوزاً أو سهواً أو نسياناً.

---

(١) هذا هو "الاستئناف" عند ابن النحوية ينظر إسفار الصباح ٣٩٢، وينظر المفتاح ٢٦٣، والمصباح ٥٩، والإيضاح ٢٥٦. وهو المعروف عند متأخري البلاغيين بشبه كمال الاتصال ينظر شروح التلخيص ٣/ ٥٣، والمطول ٢٥٨، ومعجم المصطلحات البلاغية ٥١٤.

(٢) أي "كمال الانقطاع" وهو النوع الثاني من "اعتبار الانقطاع" المسبب للفصل، وهو نفسه المعروف بهذه التسمية عند السكاكي والقزويني وغيرهما.

(٣) "الإبدال" هو النوع الثالث من "اعتبار الانقطاع" والقزويني ومن بعده من البلاغيين يجعلون "الإبدال" من أنواع كمال الاتصال. ينظر الإيضاح ٢٥٢.

(٤) في م "لتضمين" ولعلة تحريف، وقد صححت في هامش النسخة نفسها كما هنا "لتظهر".

(٥) "الإيضاح" هو أحد نوعي "اعتبار الاتصال" عند ابن النحوية، والثاني هو "التأكيد" وهما داخلان عند القزويني ومن تبعه في "كمال الاتصال" ينظر المفتاح ٢٦٧، والمصباح ٦٢، وإسفار الصباح ٤٠٦، والإيضاح ٢٥٣، وشروح التلخيص ٣/ ٣٦.

وللتوسط[١] أن يختلفا فيهما وهو غير عارٍ عنه[٢]، فإن وُجد جامع حَسُن الوصلُ، أو يتفقا وبينهما جامع عقلي يوجبه اتحادٌ في تصورٍ أو تماثلٌ أو تضايفٌ، أو وهمي[٣] يوجبه شبهُ تماثلٍ أو تضاد أو شبهه، أو خيالي[٤] يوجبه تقارن[٥] فيه لأسباب مؤدية إليه وهي متباينة على حسب العادة.

فإنْ تعدّد أو انضمت إليه مناسبة في اسمية أو فعلية وفي مُضيٍ أو استقبال كان أحسن[٦]، وكلما كانت الشركة أظهر كان بالقبول أجدر، ولا[٧] يُصار إلى خلاف التناسب إلا لنكتةٍ كالتنبيه على اختلافٍ في تجددٍ أو ثبوتٍ.

وحكمُ مجموع جملتين[٨] أو جمل حكمُ جملة لتنزّل الجملتين في اعتبارهما واحدة منزلة المفرد[٩] منها. فإن لم تكن الواو لصريح العطف كالداخلة على جملة

(١) هذه بداية الحديث عن مواضع الوصل وأهمها "التوسط" أي التوسط بين الكمالين؛ كمال الانقطاع وكمال الاتصال.

(٢) قوله: «أن يختلفا فيهما» أي أن تختلف الجملتان في "الطلب" و"الخبر". وقوله: «وهو غير عارٍ عنه» أي والمقام غير عارٍ عما يزيل الاختلاف. ينظر إسفار الصباح ٤٠٩.

(٣) قوله: "أو وهمي" معطوف على: "عقلي" في قوله: "وبينهما جامع عقلي".

(٤) قوله: "أو خيالي" معطوف على: "عقلي" أيضاً.

(٥) في م "تفاوت" وهو تصحيف.

(٦) أي فإن تعدد الجامع مع اتفاق الجملتين طلباً وخبراً، أو كان بين الجملتين تناسب في الاسمية أو الفعلية ونحو ذلك كان الوصل أحسن من الفصل. ينظر المفتاح ٢٦١، والمصباح ٦٨، والإيضاح ٢٦٦، وإسفار الصباح ٤١٩.

(٧) في م "فلا".

(٨) هذا موضوع جديد وهو حكم عطف الجمل على الجمل. ينظر دلائل الإعجاز ٢٤٧، وإسفار الصباح ٤٢٢.

(٩) في م "منزلة المفردين".

الحال[١] فقياسها ألا تدخل لتقدير الحال وصاحبها بمبتدأ[٢] وخبرٍ، ولوجود تعلّق يتناولُ معناها عند تناول الإعراب لفظها. ولكنْ جملة الحال من حيث هي غير متحدة بالأولى لاستقلالها وغير منقطعة عنها إما مختلفتين فيما يزيل الاختلاف أو متفقتين فلوجود جامع عقلي توسطت فدخلت الواو للجمع بين مضمونيهما في الحصول، وتقريراً للجملة على أصل الحال وهو كونها وصفاً غير ثابت بإفادتها المغايرة ونهجها وهو كونها[٣] غيرَ منفية بإفادتها الجمع[٤]، وهو وصف إثباتي، فمتى وردت عليهما[٥] بأن صُدِّرت بمضارع مثبت وجب تركها[٦]، أو على النهج دون الأصل [٥/ ب] بأن كانت اسمية وجبتْ[٧]. أو عكسُه بأن كانت مضارعاً منفياً أو ماضياً كذلك، أو مثبتاً لوجوب[٨] "قد" مقربة فيُشبه المنفي فوجهان[٩].

---

(١) ينظر كلام الإمام عبد القاهر في دلائل الإعجاز ٢٠٢ – ٢٢١ فهو الأساس في دراسة هذا الموضوع. وقد توسع فيه كثيراً.

(٢) في م "بمنزلة مبتدأ".

(٣) في م "كونه".

(٤) في م "للجمع".

(٥) "عليهما" أي على أصل الحال ونهجها.

(٦) "وجب تركها" أي وجب ترك الواو. وينظر دلائل الإعجاز ٢٠٤، والمصباح ٧٠، وإسفار الصباح ٤٢٨، والإيضاح ٢٦٨، وشروح التلخيص ٣/ ١٢٩.

(٧) "وجبت" أي الواو. وينظر دلائل الإعجاز ٢٠٢ و٢٠٣ و٢١١، والمفتاح ٢٧٤، والمصباح ٧٢، وإسفار الصباح ٤٢٨، والإيضاح ٢٧٥.

(٨) في م "لوجود".

(٩) أي فإن جاءت جملة الحال عكس ما سبق بأن وردت بمضارع منفي أو ماضٍ منفي، أو ماضٍ مثبت فيجوز الوجهان إثبات الواو وحذفها. وسبق إدراج الماضي المثبت هنا هو وجوب ذكر "قد" معه في جملة الحال إما ظاهرة أو مقدرة لتقرّبه من الحال فأشبه بهذا الأمر الفعل المنفي. وينظر الدلائل ٢٠٧ – ٢٠٩، والمفتاح ٢٧٤، والمصباح ٧٠، والإيضاح ٢٦٩، وإسفار الصباح (هامش التحقيق) ٤٣٢.

والظرف[١] مع معرفةٍ وما قدّر بفعل منفي كذلك.

وتركها في منفي الماضي والمضارع راجحٌ. وفي مثبت الماضي أرجح كإثباتها في المقدّر بمنفيٍّ. أو لا عليهما فأن تجب أولى[٢].

****

وأما **الإيجاز والإطناب** فلكونهما نسبيين لا يتأتى الكلام فيهما إلا بتعيّن المنسوب إليه وهو "المساواة" أو ما يليق بالحال:

فالمساواة أداء المقصود بما لا يقبل زيادة ولا نقصاناً، واللائق ما لو أُتي به لم يُخِلّ فهي أخصّ. **فالإيجاز** أداؤه بأقلّ منها أو منه لفظاً أو بأكثر منهما معنى. **والإطناب** أداؤه بأكثر منها أو منه لفظاً سواء أكانت القلة أو الكثرة راجعة إلى الجمل أو غيرها[٣]. ولكلٍ منهما مقام فما صادف موقعه[٤] حُمد وإلا ذُمّ.

---

(١) هذا موضوع جديد وهو الجملة الاسمية الواقعة حالاً إذا كان خبرها "ظرفاً" أي شبه جملة، أو كانت مقدرة بفعل منفيٍ وينظر دلائل الإعجاز ٢٠٣، والتبيان لابن الزملكاني ١٢٠، والمصباح ٧٢، والإيضاح ٢٧٦، وإسفار الصباح ٤٣٥.

(٢) قوله: "أو لا عليهما فأن تجب أولى" معناه: فإن لم ترد الجملة الحالية عليها أي على أصل الحال ونهجها وذلك بأن كانت اسمية دالة على النفي فإن الواو تجب فيها بطريق الأولى حيث عرفنا في السابق وجوبها في الاسمية الدالة على الثبوت. وينظر إسفار الصباح ٤٣٩.

(٣) للوقوف على تعريفات العلماء لمصطلحات: "الإيجاز" و"الإطناب" و"المساواة" ينظر البيان والتبيين ١/ ٩٦، وتأويل مشكل القرآن ٢١٠ والنكت في إعجاز القرآن ٧٠ ونقد الشعر ١٥٣ والصناعتين ١٩٣ و ٢٠٩ والعمدة ١/ ٤١٨ والمثل السائر ٢/ ٣٠٧ وروضة الفصاحة ٥٨، وإسفار الصباح ٤٤٣، والإيضاح ٢٨٠، وشروح التلخيص ٣/ ١٥٩.

(٤) في س "فما صادف منهما موقعه" ٩٣/ ب.

فالنوع الأول **للإيجاز**[١]: سلوك طريق التضييق بحذف بعض الكلام تخفيفاً[٢] لقوة الدلالة على معناه، ومنه حذف الفعل والشرط والقسم و"لو" و "إذا" وأجوبتها، والمضاف والمضاف إليه، وهما والموصوف والصفة، والمعطوف على الشرط مع بعض الجواب، وجواب "لولا" و"لما".

والثاني له[٣]: ترك الخليق بالبسط إلى بسطٍ أخصر للاحتراز عن الإملال أو غيره[٤].

والثالث له[٥]: سلوك طريق المساواة واللائق مع الاختصار بتوخي الألفاظ الكثيرة المعاني القليلة الحروف، فيستلزم وجود متساويين في الدلالة على معنى[٦]، وأحدهما أقصر بإجمالٍ أو غيره.

والنوع الأول **للإطناب**: سلوك طريق التوسيع بالتفصيل.

والثاني له: سلوك طريقه بمثل التتميم أو الاعتراض[٧].

---

(١) هذا هو ما يعرف بالإيجاز بالحذف عند البلاغيين وينظر تأويل مشكل القرآن ٢١٠ - ٢٢٥، والصناعتين ٢٠٠-٢٠٦، ودلائل الإعجاز ١٤٦ - ١٧٢، والمفتاح ٢٧٨، وإسفار الصباح ٤٤٨، والبرهان في علوم القرآن ١٣٥، والإتقان ١٨٠.

(٢) في م "تحقيقاً".

(٣) هذا النوع للإيجاز هو الزائد عند النوعين المشهورين: إيجاز الحذف وإيجاز القِصَر، وقد تبع ابن النحوية ابن مالك في إفراد هذا النوع الزائد. ينظر المصباح ٧٦ - ٧٩.

(٤) في س "وغيره" ٩٦/ ب.

(٥) هذا هو النوع المعروف عند البلاغيين بـ"إيجاز القِصَر".

(٦) "على معنى" ليس في م.

(٧) التتميم والاعتراض نوعان من أنواع الإطناب عند البلاغيين وللاطلاع على تعريفهما ينظر نقد الشعر ١٤٤، وحلية المحاضرة ١/ ١٥٣، وحسن التوسل ٢٢٦، وشروح التلخيص ٣/ ٢٣٥ - ٢٣٧، ومعجم المصطلحات البلاغية ٢٥١، و٢٥٤، ومعجم البلاغة العربية ١١١ و ٤٠٨.

الفصل الخامس
في أحوال الطلب

وهو يقتضي مطلوباً غير حاصل في وقته، ولا يخلو إما ألا يستدعي في المطلوب إمكانَ الحصول أو يستدعيه، والثاني إما طلبُ حصول ما في الخارج في الذهن أو عكسه:

الأول التمني(١) لاشتماله على طلب غير الواقع في الماضي واقعاً فيه مع الحكم بامتناعه وكلمته "ليت". و"هل" دخيلة عليها عند امتناع إفادة معناها، كتأدية "ليت" معنى السؤال عند ذلك. وكذا "لو" لما تفيده من تقدير غير الواقع واقعاً. و"لعل" عند استبعاد حصول المرجوّ. ويحتمل أحد حروف التحضيض من الأولين كذلك مركبتين مع "لا"و "ما"(٢) المزيدتين متولداً منهما معنى التنديم أو السؤال أو الاستبطاء(٣).

الثاني الاستفهام(٤) وهو طلب حصول ما في الخارج من تصوّر موجب أو منفي أو تصديق كذلك أن يحصل في الذهن. ولكونه كذلك استلزم ألا يرد بطريق الحقيقة إلا من

---

(١) للاطلاع على بعض كلام البلاغيين في "التمني" ينظر: المفتاح ٣٠٣، والمصباح ٨٣، والتلخيص ١٥١، والإيضاح ٢٢٧، وإسفار الصباح ٤٧٧، والإشارات والتنبيهات ١١٤، والطراز ٣/ ٢٩١، والمطول ٢٢٥، وشرح عقود الجمان ٤٨، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٤١٨.

(٢) أي: ويحتمل أن يكون أحد حروف التحضيض (وهي: هلاّ وألاّ ولولا ولوما) مأخوذة من الأولين (وهما: هل ولو) بتركيبهما مع "لا" و"ما" الزائدتين.

(٣) ينظر المفتاح ٣٠٧ والمصباح ٨٣، وإسفار الصباح ٤٨٠، والإيضاح ٢٢٨.

(٤) للاطلاع على بعض كلام البلاغيين في "الاستفهام" ينظر: المفتاح ٣٠٨، والمصباح ٨٣، والتلخيص ١٥٣، والإيضاح ٢٢٨، وإسفار الصباح ٤٨١، والإشارات والتنبيهات ١٠٣، والطراز ٣/ ٢٨٦، والمطول ٢٢٦، والبرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٢٦، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١٠٨.

شاكّ مصدق بإمكان الإعلام، فإن ورد من أحدهما فهو مجاز[١]. وكثيراً ما يُعدّى عن مورد الحقيقة[٢] عند امتناع إجرائه على أصله بمعونة قرائن الأحوال إلى ما يناسب المقام[٣] من تمنٍّ، أو عَرْضٍ أو تحضيض، أو تهكّم، أو وعيد، أو مبالغة في مدح أو ذم، أو تقرير، أو إنكار ولو زجراً، أو توبيخاً، أو تكذيباً، أو تعجباً وتعجيباً[٤] ويسمّى إعناتاً. فإن أريد به التقرير فأخذه على مثال الإثبات، أو الإنكار فعلى مثال النفي وإن اتصل بها يحتمل الابتداء والتقديم حُمل على ما يقتضيه المقام.

[٦/ أ] وحروفه: "هل" و"أم" والهمزة:

فيُستفهم بـ**"هل"** عن "التصديق"[٥]، ولاختصاصها به استلزمت ما لا ينفك وهو الفعل مخصصة إياه بالاستقبال فيما يحتمله فلا يجوز: هل تضرب زيداً وهو أخوك. وكان «فهل أنتم شاكرون» أدعى لطلب الشكر من: فهل تشكرون و: فهل أنتم تشكرون و:أفأنتم تشكرون، وضعُف: هل زيد منطلق إلا من بليغٍ مع مثله. وفيما اشتمل على

---

(١) في س فهو وارد بطريق المجاز ١٠١/ ب.

(٢) سيبدأ المصنف الآن بذكر المعاني "المجازية" التي يخرج إليها الاستفهام وللاطلاع عليها ينظر المفتاح ٣١٤ – ٣١٦، والمصباح ٨٥ – ٨٩، وإسفار الصباح ٤٨٤ – ٤٨٩، والإيضاح ٢٣٤ – ٢٤١.

(٣) في س "عن مورد الحقيقة إلى ما يناسب المقام إذا امتنع إجراؤه على أصله" ١٠١/ ب وفيه تقديم وتأخير.

(٤) في م "أو تعجيباً".

(٥) "التصديق" هو إدراك الحكم أو النسبة بين طرفي القضية. المعجم الوسيط ١/ ٥١٠، وينظر التعريفات ٨٧، والكليات ٥٥٦، والتوقيف على مهمات التعاريف ١٧٨، والمعجم الفلسفي ١/ ٢٧٧.

حصول التصديق به للتدافع، ومثله إيلاؤها ما قدّم عليه دون اشتغال، ومعادلتها[١] لـ"أم" المتصلة دون المنقطعة[٢].

وبـ**"أم"** منقطعة عنه ومتصلة عن "التصور"[٣]. **وبالهمزة عنهما**[٤].

ونيابة عنها في التصور بـ**"مَنْ"** عن الجنس من ذوي العلم وعن أشخاصه.

وبـ**"ما"** عن الوصف وعن الجنس مطلقاً وعن أشخاصه.

وبـ**"أيّ"** عن وصف يميّز أحد المتشاركين في أمرٍ يعمهما. وبـ**"كيف"** عن الحال.

وبـ**"أين"** عن المكان و**"أنى"** مثلها. وبـ**"متى"** عن الزمان و**"أيان"** مثلها.

وبـ**"كم"** عن العدد.

وتُعدّى عن مورد الحقيقة كالمنوب عنه[٥] فـ:مَنْ للتحقير، وأيّ للتعجب، و"ما" لهما وللتعظيم، وكيف وأين وأنّى تشترك في الإنكار والتوبيخ والتعجب، ومتى للجحد[٦] وللاستبطاء، وكم له[٧] وللإنكار والتهديد.

---

(١) في م "أو معادلتها".

(٢) للاطلاع على كلام العلماء حول "أم" المتصلة والمنقطعة ينظر الكتاب لسيبويه ٣/ ١٦٩ – ١٨٠، ١٩٠، والمفصّل ٣٠٥، وشرح المفصل ٨/ ٩٧، ومغني اللبيب ١/ ٤١، ورصف المباني ١٧٩، وشروح التلخيص ٢/ ٢٤٧ -٢٥٢.

(٣) "التصور" هو إدراك الماهية من غير أن يُحكم عليها بنفي أو إثبات. التعريفات ٨٧، وينظر الكليات ٢٩٠، والتوقيف على مهمات التعاريف ١٨٠، والمعجم الفلسفي ١/ ٢٨١، والمعجم الوسيط ١/ ٥٢٨.

(٤) أي ويستفهم بالهمزة عن الأمرين كليهما: التصديق والتصوّر.

(٥) أي أن أسماء الاستفهام هذه قد يراد بها معانٍ غير حقيقية "مجازية" تماماً كالأداء التي تمت النيابة عنها في طلب "التصور" وهي الهمزة.

(٦) "ومتى للجحد" ليس في م.

(٧) وكم له: أي: وكم للاستبطاء.. الخ.

ولكــونه طلباً – وهـو لما يهـم – لزمـتْ كلماتـه صدر الكـلام ومقتـضاها جـوابٌ مطابق، فلا يُعدل عنه إلا لنكتة كالتنبيه بألطف وجه عـلى تـرك الـسائل سـؤالاً بحالـه أليق وعنده أهم[1].

الثالث النهي[2] وهو لغة طلب انتفاء الفعل في الخارج بما قرن بـ"لا" الجازم عـلى وجـه الاستعلاء، واصطلاحاً ما حصل به ذلك فإن كان من أعلى رتبة من المنهي أفاد الحظر وإلا طلـبَ الـترك في ضـمن مـا تولّـده[3] قـرائن الأحـوال مـن الـدعاء، والإباحـة، والتهديـد، والاحتقار، والإرشاد، وبيان العاقبة، والالتماس، واليأس.

والأمر[4] وهو لغة طلب إيجاد الفعـل في الخـارج بـما قُـرن بـلام الجـزم أو ضـمّن معنـاه ولو بوجهٍ بعيد على سبيل الاستعلاء. واصطلاحاً ما حصل به ذلك دون لامٍ غير اسمٍ[5]. وصيغته موضوعة لذلك فيستدعي إيجاب الحصول، فإن استُعمل بالشرط المذكور مجـرداً عن صارفٍ استدعى إيجابه وجـوبَ الفعـل، وإلا أفـاد مطلـق طلـب الإيجـاد في ضـمن مـا

---

(١) هذا ما يعرف بلاغياً بـ"الأسلوب الحكيم". ينظر المفتاح ٣٢٧، والمصباح ٨٩، وإسفار الـصباح ٥٠٨، والإيضاح ١٦٢، والإشارات والتنبيهات ٥٧، والتبيان للطيبي ٢٩٥.

(٢) للاطـلاع عـلى بعـض كـلام البلاغيـين في "النهـي" ينظـر: المفتـاح ٣٢٠، وإسـفار الـصباح ٥١٠، والتلخـيص ١٧٠، والإيـضاح ٢٤٤، والطـراز ٣/ ٢٨٤، والمطـول ٢٤١، وشروح التلخـيص ٢/ ٢٣٤، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٦٦٨.

(٣) في م "يولده".

(٤) للاطـلاع على بعـض كـلام البلاغيين في "الأمـر" ينظـر: المفتـاح ٣١٨، والمـصباح ٩٠، والإيـضاح ٢٤١، والتلخيص ١٦٨، وإسفار الصباح ٥١٣، والطراز ٣/ ٢٨١، والمطول ٢٣٩، وشرح عقـود الجمان ٥٥، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١٨٤.

(٥) يقصد بقوله: "ما حصل به ذلك دون لام" فعل الأمر المباشر مثل: "قم" فهو يدل على الأمـر بـدون لام الأمر. وبقوله: "غير اسم" احـتراز مـن اسـم فعـل الأمـر مثـل: صـه ورويـدك ونـزال وغيرهـا. وانظر إسفار الصباح ٥١٤.

تولّده القرائن من الخمسة الأُوَل[١]، والتأديب والامتنان، والإكرام، والتعجيز، والإهانة، والتكوين، والتسخير، والتمني.

وحقهما الفور[٢]، وليسا بأصل في المرة ولا الاستمرار بل إن كان الطلب بهما راجعاً إلى قطع الواقع فالأظهر المرة أو اتصاله فالاستمرار[٣].

والنداء[٤] وموضع تفصيل أحكامه وذكر أدواته علم الإعراب، والكلام هنا فيما صورته صورته وليس به، وهو إما مقصود به الاختصاصُ نحو: أما أنا فأفعلُ كذا أيّها الرجل. ولعدم قصد النداء سوّغوا فيه دخول اللام ولم يستعملوه بحروفه، ولا مبدوءاً به، وإما حثُّ السامع على اعتبار المذكور بعده، والتنبيهُ على أنه بمثابة ما يستغفر[٥] التارك له[٦].

---

(١) يقصد بالخمسة الأول المعاني المذكورة آنفاً مما يخرج إليه "النهي" وهي: الدعاء والإباحة والتهديد والاحتقار والإرشاد.

(٢) الضمير في "وحقهما" راجع إلى الأمر والنهي.

(٣) دلالة الأمر والنهي على المرة والاستمرار محل بحث وخلاف بين الأصوليين. ينظر: روضة الناظر ٢/ ١٩٩، وأصول السرخسي ٩٨، والإحكام لابن حزم ١/ ٣١٦، والإحكام للآمدي ٢/ ١٥٥، وشرح الكوكب المنير ٣/ ٤٤.

(٤) للاطلاع على بعض كلام البلاغيين في "النداء" ينظر: المفتاح ٣٢٣، والمصباح ٩١، والإيضاح ٢٤٥، وإسفار الصباح ٥٢٠، والطراز ٣/ ٢٩٢، والمطول ٢٤٤، ومعجم المصطلحات البلاغية ٦٥٨.

(٥) في م "على أنه مما يستغفر".

(٦) مثل ابن النحوية على هذا القسم بقول القائل: أنا لا أترك زيارتك أبداً اللهم إلا أن يمنع مانع. إسفار الصباح ٥٢٢.

ولوقوع الطلب موقع الخبر إظهاراً للرضى بوقوع الداخل تحته إلى حدٍ كأنه مطلوب، أو نفياً لتفاوت الجواب بتفاوت ذلك وقع [٦/ ب] الخبرُ موقعَه إما لقصد التفاؤل، أو إظهار الحرص في وقوعه، أو قصد الكناية، أو حمل المخاطب على الفعل بوجه لطيف، أو الاحتراز عن صورة الأمر[1].

(١) لموضوع وقوع الطلب موقع الخبر والعكس ينظر المفتاح ٣٢٣ – ٣٢٦، والمصباح ٩٢، وإسفار الصباح ٥٢٣-٥٢٦، والإيضاح ٢٤٥.

القسم الثاني في علم البيان

وهو علم تُعرف منه كيفية إيراد مقتضى الحال المفتقر إلى أزيد من الوضعية[١] بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة أو النقصان[٢]، وهو موضوعه، ليُحترز بذلك عن الخطأ في دلالة المركب لتمام المراد منه بمخالفة الوضوح أو الخفاء، وإيراده كذلك غير ممكن بالدلالات الوضعية بل بالعقلية[٣] مثل تعلّق شيء بآخر وثان وثالث، ويراد التوصل منها إلى المتعلق، أو منه إليها فيتفاوت في وضوح الدلالة وخفائها بحسب وضوح التعلق وخفائه. والدلالة العقلية دلالة الملزوم على اللازم، وهذه بنفسها واللازم المساوي على الملزوم، وهذه بتوسط كونه مساوياً، وتندرج في الأولى دلالة الشيء على جزئه بشرط التركيب لعدم انفكاك الشيء عن ملزوميته لجزئه، ويعتبر في اللزوم والمساواة ما يثبته العقل أو اعتقاد المخاطب لعُرفٍ أو غيره. وهو إما من الجانبين بحكم العقل أو الاعتقاد أو من أحدهما كذلك.

فإقامة اللازم المساوي مقام الملزوم على وجهٍ لا ينافي الحقيقة "كناية" وستأتي[٤]. وإقامته منافياً أو إقامة الملزوم مقام اللازم **"مجاز لغوي"**، ويتضمّن التعرض لـ"الحقيقة" وهي: الكلمة المستعملة من غير تأويل فيما تدل عليه بوضع واضع. فتتوقف على "الوضع" وهو: تعيين الكلمة بإزاء معنى وهو على الواضع. فمن ثَمَّ كانت لغوية وشرعية وعرفية، وفي الجملة عقلية.

---

(١) أي الدلالة الوضعية وهي: «كون اللفظ متى أُطلق أو تُخُيِّل فُهِم منه معناه للعلم بوضعه» التعريفات ١٤٠، وانظر الكليات ٤٤١، والمعجم الفلسفي ١/ ٥٦٣.

(٢) هذا تعريف علم البيان وينظر البيان والتبيين ١/ ١٠٦، والعمدة ١/ ٢٥٤، والمفتاح ٣٢٩، والمصباح ١٠٣، وإسفار الصباح ٥٢٨، والإيضاح ٣٢٦، وشروح التلخيص ٣/ ٢٥٦، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢٣٧.

(٣) للاطلاع على المراد بهذه الدلالات (الوضعية والعقلية) ينظر: التعريفات ١٤٠، والكليات ٤٤١، والمفتاح ٣٢٩، والمعجم الفلسفي ١/ ٥٦٣.

(٤) "وستأتي" ليس في م.

[المجاز]

ويُحدُّ[١] بأنه: الكلمة المستعملة في غير ما وُضِعتْ له تحقيقاً الوضعَ المصطلحَ عليه مع قرينةٍ مانعةٍ من إرادة معناها فيه وعلاقةٍ[٢] السببية والبعضية والتقييد والتخصيص في إطلاق السبب على المسبب والجزء على الكل والمقيد على المطلق، والخاص على العام وعكسها، وكالشكل والمجاورة والصفة ظاهرةً أو كان عليها أو يؤول إليها.

و"**العقلي**"[٣]: ما أزيل إسناده عما هو له عند المتكلم لا العقل لضربٍ من التأويل لا بوساطة وضعٍ، وما الإسناد له ما يُعتقد قيام الفعل به أو صدوره عنه. وطرفاه إما حقيقتان أو مجازان أو أحدهما حقيقة والآخر مجاز[٤]. ومن حقه أن يكون للمسند إليه المتروك نوع شبه بالمسند إليه المذكور. ولا يختص بالخبر ولا يتخلف عن إثباتٍ حقيقيٍ على الأصح، ومنع وقوعه باتحاد جهةِ الإسناد ضعيف[٥]. ويمكن انتظامه في سلك الاستعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي[٦].

---

(١) أي "المجاز اللغوي".

(٢) هذا تعريف "المجاز اللغوي" عند ابن النحوية وهو قريب من تعريف السكاكي في المفتاح ٣٥٩، وينظر في هذه المسألة نهاية الإيجاز ١٧٣، ومقدمة ابن النقيب ٢٣، والمصباح ١٢٢، وإسفار الصباح ٥٣٧، والإيضاح ٣٩٤.

(٣) أي "والمجاز العقلي".

وللاطلاع على بحث البلاغيين للمجاز العقلي ينظر: دلائل الإعجاز ٢٩٣، وأسرار البلاغة ٣٦٦، ونهاية الإيجاز ١٧٠، والمفتاح ٣٩٣، والمصباح ١٤٤، وإسفار الصباح ٥٤١، والإيضاح ٩٨، والطراز ١/ ٧٤، والمطول ٥٧، والأطول ١/ ٧٢، وشروح التلخيص ١/ ٢٣١، ومعجم المصطلحات البلاغية ٥٩١.

(٤) هذه الصور التي يأتي عليها "المجاز العقلي".

(٥) لعل ابن النحوية يقصد ابن الحاجب وبعض الأصوليين فقد أنكروا وقوع المجاز العقلي في الإسناد ينظر عروس الأفراح ١/ ٢٢٧، وشرح الكوكب المنير ١/ ١٨٤، وبيان المختصر للأصفهاني ١/ ٢٠٤، وشرح العضد على مختصر المنتهى لابن الحاجب ١/ ١٥٣.

(٦) وهذا ما مال إليه السكاكي ورجحه في المفتاح ٤٠٠، وقد اعترض عليه القزويني في الإيضاح ١٠٧. ومحمد الجرجاني في الإشارات والتنبيهات ٢٩. وانظر إسفار الصباح ٥٥٣ وعروس الأفراح ١/ ٢٦٥ والمطول ٦٥.

و**"اللغوي"**[١] أربعة أضرب لأنه إما أن يرجع إلى حكم الكلمة أو معناها، والثاني إما خالٍ عن الفائدة أوْ لا[٢]، والثاني إما مفيد للمبالغة في التشبيه أوْ لا[٣]:

الضرب الأول[٤]: أن تعدّى الكلمة عن إعرابها الأصلي إلى غيره بحذفٍ، ويسمى مجازاً بالنقصان، أو زيادةٍ[٥] ويسمّى مجازاً بالزيادة، وهو ملحق بالمجاز في التعدي عن الأصل وإلا فالحدّ لم يشمله.

الضرب الثاني[٦]: أن تعدّى عن الدلالة على حقيقة بقيد إلى الدلالة عليها بدونه [٧/ أ] لقرينةٍ، ويسمّى معنوياً غير مفيد[٧].

الضرب الثالث يسمى "استعارة" وهي متوقفة على **"التشبيه"** فلنذكره[٨]:

---

(١) أي والمجاز اللغوي.

(٢) في س "إما أن يكون خالياً عن الفائدة أو لا يكون" ١١٦ ب.

(٣) في س "والثاني إما أن يكون مفيداً للمبالغة في التشبيه أو لا يكون كذلك" ١١٦ ب.

(٤) وهو المجاز الراجع إلى الحذف أو الزيادة. ينظر أسرار البلاغة ٤١٦ – ٤٢٣، ونهاية الإيجاز ١٨٤، والمفتاح ٣٩٢، والإشارة إلى الإيجاز ٢، ٨، ٩، ١٠، ١٨، والمصباح ١٤٣، وإسفار الصباح ٥٥٤، والإيضاح ٤٥٤، والمطول ٤٠٥.

(٥) في س "أو بزيادة" ١١٧ أ.

(٦) وهو المجاز الخالي من الفائدة أو "الاستعارة غير المفيدة" ينظر: نقد الشعر ١٧٥، والصناعتين ١٨١، وأسرار البلاغة ٣٠، والمفتاح ٣٦٤، والمصباح ١٢٢، وإسفار الصباح ٥٥٩، والإيضاح ٤٠٤، وعروس الأفراح ٤/ ٤٤.

(٧) في م "غير مقيد" وهو تصحيف.

(٨) سيبدأ الآن في مبحث "التشبيه" تقديماً لبحث الاستعارة وهي الضرب الثالث من "المجاز اللغوي".

[التشبيه]

وهو وصف بالمماثلة بتوسطِ أداة تفيد لفظاً أو تقديراً[١]، وتستدعي طرفين واشتراكاً بينهما من وجهٍ وافتراقاً من آخر. ولا يُصار إليه إلا لغرضٍ. وتتفاوت حاله[٢] في القرب والبعد والقبول والردّ.

أمّا طرفاه[٣] فهما إما حسيّان أو عقليان أو أحدهما حسي والآخر عقلي، وتُلحق بالحسياتِ الخيالياتُ، وبالعقلياتِ الوهمياتُ والوجدانياتُ[٤].

وأما وجهه فالطرفان إما متفقان بالحقيقة مفترقان بالوصف أو عكسه. والوصف أربعة أقسام؛ لأنه إما أن يُدرك بالحسّ فحسي أو لا، والثاني إما بالعقل مجرداً فحقيقيٌّ، أو مع صورةٍ فوهميٌّ، أوْ لا فإضافي. ثم إما أن يكون واحداً أو غير واحد، وهو إما في حكم الواحد لكونه حقيقة ملتئمة أو أوصافاً يُقصد من مجموعها إلى هيئة أوْ لا في حكمه[٥].

---

(١) اهتم البلاغيون والأدباء بالتشبيه كثيراً وإليك بعض من تناوله: البيان والتبيين ٢/ ١٩، والكامل للمبرد ٢/ ٩٩٧، والنكت في إعجاز القرآن ٧٤، ونقد الشعر ١٢٤، والصناعتين ٢٥٩، وحلية المحاضرة ١/ ١٧٠، وإعجاز القرآن للباقلاني ٧٢، وإسفار الصباح ٥٦١، والإيضاح ٣٢٨، وشروح التلخيص ٣/ ٢٩١.

(٢) "حاله" ليس في م.

(٣) "طرفاه" أي طرفا التشبيه وهما المشبه والمشبه به.

(٤) ينظر في هذا المفتاح ٣٣٣، والمصباح ١٠٤، وإسفار الصباح ٥٦٤ – ٤٦٦، والإيضاح ٣٣٥.

(٥) قوله: «ثم إما أن يكون واحداً... الخ» تقسيم لوجه الشبه من ناحية الإفراد والتعدد، وقد جعله ثلاثة أنواع:

١. أن يكون واحداً ويقصد به: تشبيه المفرد بالمفرد.

٢. ألا يكون واحداً وهو في حكم الواحد ويقصد به: تشبيه المركب بالمركب (التمثيلي عند القزويني والجمهور).

٣. ألا يكون واحداً وهو ليس في حكم الواحد ويقصد به: التشبيه المتعدد.

والأول يُسمى تشبيه المفرد بالمفرد، وهو إما حسي أو عقلي، ولابد للحسي أن يكون طرفاه حسيين؛ لامتناع إدراك الحس من غير المحسوس جهة، [وأما العقلي فيعمّ أنواع الطرفين الأربعة لصحة إدراك العقل من المحسوس جهة](١) ولهذا كان التشبيه بالوجه العقلي أعمَّ منه بالحسي، وقيل: لا يكون إلا حسياً(٢). والثاني كذلك(٣).

فالحسي كقوله: والشمس كالمرآة في كف الأشلّ(٤)

والعقلي كقوله تعالى: ﴿أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ﴾(٥) ويسمى تشبيه المركّب بالمركّب.

والثالث(٦): إما حسي أو عقلي، أو البعض حسي والبعض عقلي، ولا يُلتزم التصريح به بل قد يُكتفى بذكر ما هو مستتبعٌ له، ومن حقه شمول الطرفين.

وأما الغرض منه فعوده في الغالب إلى المشبّه إيضاحاً لحكم مجهول وهو إما: بيان إمكان وجوده ويسمى استدلالياً، أو حاله أو مقدارها. أو غير مجهول وهو إما: تقريره في

---

(١) ليس في ص.

(٢) في م "إلا عقلياً".

(٣) في س "والثاني أيضاً كذلك".

(٤) البيت منسوب إلى أبي النجم العجلي في ديوانه ١٧٤، ونسبه ابن النحوية إلى ابن المعتز في إسفار الصباح ٢/ ٥٧١ ولم أجده في ديوانه.

(٥) سورة النور، الآية ٣٩.

ويقصد أن النوع الثاني وهو التشبيه المركب مثل النوع الأول في انقسامه إلى حسي وعقلي.

(٦) "والثالث" أي والنوع الثالث وهو ما كان وجه الشبه فيه متعدداً. ينظر المفتاح ٣٣٨، ونهاية الإيجاز ١٩٨، والمصباح ١٠٨، وإسفار الصباح ٥٧٥، والإيضاح ٣٥٥.

نفس السامع، أو تزيينه، أو تشويهه، أو استطرافه لكون المشبه به نادر الحضور في الذهن في نفس [الأمر][١] أو مع المشبه.

وقد يعود إلى المشبه به إما: للاهتمام به[٢] ويسمى إظهار المطلوب أو لإيهام أنه في وجه التشبيه أتمّ من المشبه ويسمى تشبيه العكس[٣].

وأما **حاله**[٤]: فمن أسباب قربه[٥] أن يكون وجهه أمراً واحداً، أو المشبه به مناسباً[٦] للمشبه أو غالب الحضور في الذهن، ومن أسباب بعده أن يكون وجهه أموراً كثيرة، أو المشبه به بعيد النسبة عن المشبه، أو نادر الحضور في الذهن لكونه أمراً وهمياً أو مركباً خيالياً أو عقلياً[٧]، وكلما كان التركيب من أمور أكثر كان حاله في البعد[٨] والغرابة أقوى.

---

(١) ليس في جميع النسخ وهو في إسفار الصباح: «الاستطراف لاشتماله على كون المشبه به نادر الحضور في الذهن في نفس الأمر فيستطرف استطراف النوادر» ٥٨٠، وفي المصباح أيضاً: «وأما الاستطراف لكون المشبه نادر الحضور في الذهن إما في نفس الأمر...» ١٠٩، وانظر المفتاح ٣٤٥، والإيضاح ٣٥٩.

(٢) "به" ليس في م.

(٣) وذلك لأنه اشتمل على جعل المشبه مشبهاً به، والمشبه به مشبهاً. قاله في إسفار الصباح ٥٨٥، وانظر أسرار البلاغة ٢٢٦ والإيضاح ٣٦١ وشروح التلخيص ٣/ ٤٠٧، وقد يسمّى أيضاً بالتشبيه المقلوب.

(٤) أي "حال التشبيه" من كونه قريباً أو بعيداً مقبولاً أو مردوداً.

(٥) أي: فمن أسباب قرب التشبيه.

(٦) نصب "مناسباً" لأنه خبر كان والتقدير: أو يكون التشبيه مناسباً.

(٧) ينظر أسرار البلاغة ١٥٩ و ١٧٣، والمفتاح ٣٥٢، والمصباح ١١٦، وإسفار الصباح ٥٨٧، والإيضاح ٣٣٥، والإشارات والتنبيهات ١٧٥، والطراز ١/ ٢٧٥.

(٨) في م "في البعد والقرب".

ومن أسباب قبوله: أن يكون صحيحاً بأن يكون وجهه شاملاً للطرفين، وألا يخلو من أحد أمرين:

الأول: أن يكون وافياً بما عُلِّق به من الغرض مثل أن يكون المشبه به إما أعرف شيء بأمر حسي والغرض بيان حال[1] المشبه أو مقدارها من جهة ذلك الأمر، فالنفس إلى الأعرف عندها أميل لاسيما فيما إلفُها به أكملُ. ويجب في الثاني[2] استواء الطرفين في وجه التشبيه من الأمر المقداري من غير زيادة ولا نقص، وكلما كان أدخل في السلامة من ذلك كان أدخل في القبول. وإما أتمّ محسوسٍ في أمر حسي[3] هو وجه التشبيه[4] والغرض تقرير المشبه في نفس السامع أو تنزيل الناقص [٧/ ب] منزلة الكامل، وإما مسلّمَ الحكم معروفَه[5] فيما يُقصَد من وجه التشبيه، والغرض بيان إمكان الوجود أو محاولة التزين أو التشويه.

الثاني: أن يشتمل إما على تشبيه شيء بشيئين إلى خمسة[6]، أو تشبيه شيئين بشيئين إلى خمسة بخمسة[7].

---

(١) "حال" ليس في م.

(٢) يريد بالثاني كون الغرض بيان مقدار المشبه. ينظر إسفار الصباح ٥٨٩.

(٣) أي أن يكون المشبه به أتم محسوس في أمر حسي هو وجه الشبه.. الخ. ينظر: المفتاح ٣٥٣ والمصباح ١١٧، وإسفار الصباح ٥٨٩، والإيضاح ٣٨٩.

(٤) في م "في وجه التشبيه".

(٥) أي أن يكون المشبه به مسلّم الحكم معروفه.

(٦) في م "تشبيه شيء بشيئين أو ثلاثة أو أربعة خمسة".

(٧) في م "وإما على تشبيه شيئين بشيئين أو ثلاثة بثلاثة أو أربعة بأربعة أو خمسة بخمسة".

وينظر في موضوع التشبيهات المتعددة: العمدة ١/ ٤٩٦ – ٥٠٠ وتحرير التحبير ١٦٢ والمصباح ١١٨ وإسفار الصباح ٥٩١ – ٥٩٦ والإيضاح ٣٨٧ والإشارات والتنبيهات ١٨٣ ومعاهد التنصيص ٢/ ٨٨ و ٢٧٦.

وإذا تفطنت لأسباب قبوله تفطنت لأسباب رده.

فإن استوى في وجهه الطرفان سمي "تشابهاً" وصحَّ فيه العكس[١]، وإن كان وصفاً وهمياً منتزعاً من عدة أمور خُصّ باسم "التمثيل"[٢] فإن فشا استعماله على سبيل الاستعارة سمّي "مثلاً"[٣]، ولوروده كذلك لم يُغيّر، وقد يُلحق به ما كان مثله في الحسن والغرابة فيسمّى باسمه[٤].

ولا يجب التصريح بكلمته ولا بلفظ المشبه، لكن إذا تُرك لا يُضرب عنه صفحاً وأعلى مراتبه ترك وجهه وأداته، ثم أحدهما، ثم ذكرهما. وقد ينتزَع الشبه من التضاد لاشتراك الضدين فيه ثم ينّزل منزلة التماثل بوساطة تمليح أو تهكم[٥].

---

(١) إمكانية العكس في هذا التشبيه أشار لها عبد القاهر في أسرار البلاغة ٢٢٢، والرازي في نهاية الإيجاز ٢٢٣، والسكاكي في المفتاح ٣٤٦. وانظر إسفار الصباح ٥٩٧، والإيضاح ٣٦٣، والإشارات والتنبيهات ١٩٠.

(٢) ابن النحوية في "التمثيل" على مذهب السكاكي وابن مالك في المفتاح ٣٤٦ والمصباح ١١١، ويقصدان به التشبيه الذي يكون وجهه وصفاً غير حقيقي وكان منتزعاً من عدة أمور. وهذا المذهب مخالف لمذهب عبد القاهر، ولمذهب القزويني والجمهور. وللتفصيل انظر إسفار الصباح ٥٩٨ (هامش التحقيق).

(٣) يقصد بهذا "الاستعارة التمثيلية" كما في إسفار الصباح ٦٠٣، وإدخاله لها في باب التشبيه متابعة للسكاكي وابن مالك في المفتاح ٣٤٩، والمصباح ١١٢. وانظر في الموضوع العمدة ١/ ٤٧٣، وأسرار البلاغة ٣٩٨، ونهاية الإيجاز ٢٣١، والإيضاح ٤٤١، والإشارات والتنبيهات ٢٢٦.

(٤) أي قد يسمّى "مثلاً" ما ليس وارداً على سبيل الاستعارة، ولكنه مثله في الحسن والغرابة والاشتمال على بعض الحكمة والأدب والتوجيه انظر إسفار الصباح ٦٠٣.

(٥) كتشبيه الجبان بالأسد أو البخيل بحاتم. كما ورد في المفتاح ٣٥٥، والمصباح ١٢١، وإسفار الصباح ٦٠٨، والإيضاح ٣٩١، والتبيان للطيبي ٢١٦ وغيرها.

الاستعارة

والاستعارة[١] أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد [الآخر][٢] مع سدّ طريقه بادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به دالاً عليه بإثباتك له ما يخصّ المشبه به في ضمن قرينة مانعة من إرادة الظاهر، فلا تكون في الأعلام إلا إذا تضمنت نوع وصفيةٍ، ولا تقع[٣] موقع الخبر إذا طوي المشبه[٤].

وهي مجاز لغوي[٥] لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له[٦] إذ استعمال الأسد في الشجاع مرادٌ به وصفه بالشجاعة، وليس موضوعاً لذلك وإلا لكان صفة لا اسماً. ولكان استعماله فيه من جهة التحقيق لا التشبيه[٧] ولا يكون مجازاً؛ فلا يكون استعارة، ولانقلبَ

---

(١) للاطلاع على بعض كلام البلاغيين في "الاستعارة" ينظر تأويل مشكل القرآن ١٣٥، والبديع لابن المعتز ٧٦، والنكت للرماني ٧٩، والصناعتين ٢٩٥، وقراضة الذهب ١٩، والعمدة ١/ ٤٦٠، وأسرار البلاغة ٢٣٧-٢٣٨، ودلائل الإعجاز ٤٣١ – ٤٥١، ونهاية الإيجاز ٢٣١، والمفتاح ٣٦٩، والمثل السائر ٢/ ٧٥، وتحرير التحبير ٩٧، وحدائق السحر ١١٢، والمصباح ١٢٨، والإيضاح ٤٠٧، والإشارات والتنبيهات ٢٠٧، وجوهر الكنز ٥٣، والتبيان للطيبي ٢٢٧، والطراز ١/ ١٩٧ وغيره.

(٢) ليس في ص.

(٣) في س "ولا يقع" ١٢٨ ب.

(٤) ينظر إسفار الصباح ٦١١.

(٥) القائلون بأن الاستعارة مجاز لغوي هم الجمهور كما أكد ذلك السبكي في عروس الأفراح ٤/ ٥٩، وانظر المصباح ١٢٨، وإسفار الصباح ٦١٣، والإيضاح ٤١٤. وسوف يستدل ابن النحوية على هذا القول بثلاثة أوجه.

(٦) هذا هو الدليل الأول على كون الاستعارة مجازاً لغوياً. وانظر إسفار الصباح ٦١٣ – ٦١٤.

(٧) وهذا هو الدليل الثاني.

المطلوبُ بنصب القرينة[١] وهو منع الكلمة عن حملها على ما هي موضوعة له إلى إيجاب حملها على ما هي موضوعة له.

وقيل عقلي[٢] لأن استعمال الأسد في غير ما وضع له يمنع من دلالته على معنى الأسدية فيمتنعُ ادعاؤها للشجاع ويلزم من الأول تكرار، ومن الثاني تناقض. وقيل[٣]: وجه التوفيق بين الإصرار ونصبها أن تُبنى دعوى الأسدية على تنويع جنسها بالتأويل إلى متعارفٍ وهو ما له كمال الجرأة مع الهيكل المخصوص[٤]، وغير متعارف وهو ما له ذلك لا معه مخصصاً نصبها بنفيه المتعارف ليتعيّن ما استعمل فيه، ففارقت الدعوى الباطلة بالتأويل والكذب بنصبها، وفيه نظر لرجوعه إلى التناقض[٥]. وقيل: إن نصبها لا يُرادف فلا تكرار.

وهي إما أصلية إن كان معنى التشبيه داخلاً في المستعار دخولاً أوّلياً، وإلا فتبعية. والأولى إما مصرّحٌ بها إن كان الطرف المذكور مشبَّهاً به وإلا فمكنيٌّ عنها. والأولى إما تحقيقية إن كان المشبه المتروك متحقِّقاً[٦]، وإلا فتخييلية. وإن احتملها فاحتمالية، أو قرنت بملائم المستعار فمرشحة، أو المستعار له فمجردة، أو استعير اسم أحد الضدين للآخر

---

(١) وهذا هو الدليل الثالث.

(٢) نسب ابن النحوية هذا القول إلى السكاكي وهو أيضاً مذهب الرازي انظر نهاية الإيجاز ٢٣٣ – ٢٣٧، والمفتاح ٣٧١، وقد أشرت في تحقيق الإسفار إلى أن "العقلي" هنا لا يراد به المجاز الحكمي أو المجاز في الإسناد وإنما المراد تجوّز قائم على العقل أكثر من النقل اللغوي. انظر إسفار الصباح ٦١٤، وقد أكد ذلك الصعيدي في بغية الإيضاح ٣/ ١٠٢، وينظر الإيضاح ٤١٤، وشروح التلخيص ٤/ ٥٨ – ٥٩.

(٣) يشير إلى كلام السكاكي في المفتاح ٣٧٢، وقد نقله مع شيء من الاختصار.

(٤) "المخصوص" ليس في م.

(٥) يراجع كتاب إسفار الصباح فقد تناول كلام السكاكي بالتفصيل وناقشه مقروناً بكلام عبد القاهر والرازي.

(٦) في م زيادة "إما حسياً أو عقلياً".

فتهكمية، وبحسب البناء على التشبيه إما أن يكون الجامع بين طرفيها حسياً والطرفان حسيان، أو عقلياً مع أقسام الطرفين الأربعة:

فالأصلية[١] أن يكون المستعار اسم جنس لكون المستعار له كذلك، ووجهه أنّ مبناها على التشبيه وهو وصف المشبه بمشاركة المشبه به في أمرٍ، ولا يعقل إلا للحقيقة، وأما غيرها فلغلبة الاسمية[٢].

والتبعية[٣] [٨/ أ] ما يقع في الأفعال والصفات العاملة والحروف لأنها لا توصف فلا تحتملها بأنفسها بل محتملُها في الأفعال والصفات مصادرُها، وفي الحروف متعلقاتُ معانيها[٤] وهو ما ترجع معانيها إليه بنوع استلزام فتقع هناك ثم تسري فيها. وقرينتها إما من جهة النسبة إلى الفاعل أو المفعول الأول أو الثاني أو المفعولين أو إليهما أو إلى المجرور أو الجميع[٥].

---

(١) في الاستعارة الأصلية ينظر المفتاح ٣٧٤، والمصباح ١٣٤، وإسفار الصباح ٦٢٢، والإيضاح ٤٢٩، وشروح التلخيص ٤/ ١٠٨.

(٢) قوله: "وأما غيرها فلغلبة الاسمية" أي غير الحقائق. قاله في إسفار الصباح ٦٢٧، وانظر المفتاح أيضاً ٣٨٠.

(٣) انظر: المفتاح ٣٨٠، والمصباح ١٣٤، وإسفار الصباح ٦٢٨، والإيضاح ٤٢٩، وشروح التلخيص ٤/ ١١١.

(٤) كالظرفية وابتداء الغاية وانتهائها والتعليل وغير ذلك من معاني الحروف، وهذا مذهب السكاكي وجمهور البلاغيين، ويرى القزويني أن تأويل الاستعارة لا تكون في الحرف وإنما في مدخوله أو متعلقه كالاسم المجرور مع حروف الجر مثلاً. انظر: المفتاح ٣٨٠، والمصباح ١٣٤، والإيضاح ٤٢٩، وشروح التلخيص ٤/ ١١٧ – ١٢٣، والمطول ٣٧٤-٣٧٦، وإسفار الصباح ٦٣٠ (هامش التحقيق) والتصوير البياني ٢٢٣، وبين المكنية والتبعية لبسيوني فيود ٧٠ – ٧٧.

(٥) قوله: «أو الجميع» أي وتكون القرينة من جهة النسبة راجعة إلى الفاعل والمفعول الأول والثاني والمجرور. انظر نهاية الإيجاز ٢٤٤، والمفتاح ٣٨٣، والمصباح ٣٦، وإسفار الصباح ٦٣٤، والإيضاح ٤٣١، والطراز ١/ ٢٣٨.

والمصرَّح بها: أما "التحقيقية": فأنْ تذكر مشبهاً به موضع مشبه محقق بقيد الحد إلحاقاً للأضعف بالأقوى عند اشتراك الوصف وتفاوته بادعاء ملزوم الأضعف من جنس ملزوم الأقوى لوجوب تساوي اللوازم عند تساوي الملزومات[١]. و"التخييلية": أن تذكره موضع مشبّه وهمي مقدر مشابهته للمذكور مطلقاً على الوهمي اسم المحقّق مع قرينةٍ مانعة من حمله عليه[٢]. و"الاحتمالية"[٣]: أن تذكره موضع ما له تحقّق من وجهٍ ولا تحققَ له من آخر.

والمكني عنها[٤]: أن تذكر مشبهاً وتريد المشبه به دالاً على ذلك بإضافة شيء من لوازمه إلى المشبه، وهي أخصّ من التخييلية لاستلزامها إياها.

والمرشحة: أن تقرن المستعار[٥] بملائمه، ومبنى التشريح على تناسي التشبيه إلى حدّ تُدعى للمستعار له لوازم المستعار المساوية، فيُبنى على علوّ المرتبة ما يُبنى على العلو المكاني، وإذا كانوا مع الاعتراف بالأصل يسوغون البناء على الفرع فهم لذلك مع جحد الأصل أسوغ[٦].

---

(١) انظر المفتاح ٣٧٤، والمصباح ١٣٠، وإسفار الصباح ٦٣٥ – ٦٣٦.

(٢) اعترض محمد الجرجاني في الإشارات والتنبيهات ٢٢٨ على تقسيم الاستعارة إلى تحقيقية وتخييلية. أما التقسيم المذكور هنا فموافق لصنيع السكاكي. انظر المفتاح ٣٧٦ والمصباح ١٣١، وإسفار الصباح ٦٣٧.

(٣) "الاحتمالية" هي النوع الثالث الذي ذكره ابن النحوية للاستعارة التصريحية و المقصود بالاحتمالية احتمال أن تكون تخييلية وأن تكون تحقيقية انظر: إسفار الصباح ٦٣٧.

(٤) ينظر المفتاح ٣٧٨، والمصباح ١٣٣، وإسفار الصباح ٦٤١، والإيضاح ٤٤٤ – ٤٤٦.

(٥) في س "أن يُقرَن فيها المستعار" ١٣٥أ.

(٦) أي: وإذا كانوا في التشبيه مع وجود المشبه حقيقة يسوّغون البناء على الفرع وهو المشبه به ويزيدون في ذلك، فإنهم في الاستعارة أسوغ حيث المشبه محذوف. ينظر إسفار الصباح ٦٤٥.

والمجردة: أن يقرن الملائم بالمستعار له منظوراً إليه دون المستعار[1].

والتهكمية[2] أن يستعار اسم أحد الضدين للآخر بوساطة تنزيل التضاد منزلة التناسب بطريق التهكم أو التمليح، وتجري في الأصلية والتبعية ثم قرينتها إما معنىً واحد أو معان متآخذة.

وشرط حسنها في المصرح بها والمكني عنها رعاية جهات حسن التشبيه وألا تُشَمّ منه رائحة من جانب اللفظ، ومن ثَمَّ وجب أن يكون وجهه في التحقيقية جلياً بنفسه دائراً في العُرف وإلا دخلت في باب الألغاز، وفي التخييلية بحسب حسن المكني عنها، وتحسن حسناً أبلغ إذا انضم إلى كونها بالكناية المشاكلة وقلما تحسن دونها[3].

الضرب الرابع[4]: ما عُدّي بالقرينة عن مفهومه الأصلي إلى غيره لملاحظة بينهما ونوع تعلّق كاليد مراداً بها النعمة، والرواية والعين والنبات والنار والدم مراداً بها: المزادة والربيئة[5] والمطر والعناد والدية. قيل: ومنه أمثلة الاستثناء لأنه إن كان متصلاً فالمستثنى

---

(1) وفي الاستعارتين المجردة والمرشحة ينظر نهاية الإيجاز 251، والمفتاح 385، والمصباح 136، والإيضاح 432، والإشارات والتنبيهات 422 – 425، والتبيان للطيبي 247، والمطول 377، وشرح عقود الجمان 97.

(2) ينظر المفتاح 375 و 381، والمصباح 130 و 134، وإسفار الصباح 647، والإيضاح 420 و 430.

(3) حول موضوع شروط حسن الاستعارة راجع نهاية الإيجاز 254 والمفتاح 387، والمثل السائر 2/ 159، والمصباح 142، ومقدمة ابن النقيب 107، وإسفار الصباح 648.

(4) أي الضرب الرابع من المجاز اللغوي ويقصد به "المجاز المرسل".

(5) "الربيئة" طليعة القوم الذين يستكشفون لهم الطريق من ربأ يربأ أي اطلع من علو. انظر الألفاظ الكتابية 348، وجواهر الألفاظ 364، وأساس البلاغة 150، ولسان العرب 1/ 82.

منه مستعمل في بعض ما وضع له بقرينة الاستثناء، وإن كان منقطعاً فالمستثنى مدعًى دخوله في حقيقة المستثنى منه بضرب من التأويل كالتغليب أو غيره[(١)].

القول في الكناية[(٢)]:

وهي ترك التصريح بالشيء إلى مساويه في اللزوم لينتقل منه إلى الملزوم. وتنقسم إلى:

المطلوب بها **نفس الموصوف** وهي إما قريبة إن كان الوصف الخاص بسيطاً، أو بعيدة إن كان مركباً.

والمطلوب بها **نفس الصفة** وهي إما قريبة إن كان الانتقال إلى المطلوب من أقرب لوازمه وهي واضحة إن كانت المناسبة بينهما جلية، وإلا فخفية أو بعيدة إن كان الانتقال إليه [٨/ ب] من لازمٍ أبعد بوساطة لوازم.

والمطلوب بها **تخصيص الصفة بالموصوف**، ومنها لطيف وألطف إن تأكدت أسباب الاختصاص[(٣)].

---

(١) ابن النحوية في مسألة دخول الاستثناء في المجاز المرسل يشير إلى كلام السكاكي في المفتاح ٣٦٨ و٥٠٧ – ٥١١، وقد ناقش هذه المسألة بالتفصيل في إسفار الصباح ٦٥٥ – ٦٦٠، مع العلم بأنها إلى المنطق أقرب منها إلى البلاغة، كما ذكرها بإيجاز صاحب المصباح ١٢٥.

(٢) للاطلاع على بعض كلام البلاغيين في الكناية ينظر: البديع لابن المعتز ١٦٠ ونقد الشعر ١٥٧، والصناعتين ٣٨٥، والعمدة ١/ ٥١٧، والصاحبي ٤٣٩، وكتاب الكناية والتعريض للثعالبي، ومواد البيان ٣١٢، ودلائل الإعجاز ٦٦، ونهاية الإيجاز ٢٧٠، وقانون البلاغة لابن حيدر البغدادي ١٠٩، وروضة الفصاحة ١١٣، وأصول البلاغة ٧٣، والمفتاح ٤٠٢، والمصباح ١٤٦، وإسفار الصباح ٦٦١، وغيرها.

(٣) هذا هو القسم الثالث من الكناية وهو المعروف بالكناية عن النسبة بين الصفة والموصوف. ينظر: دلائل الإعجاز ٣٠٦، والمفتاح ٤٠٧، والتبيان لابن الزملكاني ٣٨، والمصباح ١٥٢، وإسفار الصباح ٦٦٥، والإيضاح ٤٦٢، والإشارات والتنبيهات ٢٤٥، والتبيان للطيبي ٢٦٧.

وتتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة[١]، فمتى كان اختصاصها بالمكني عنه عارضاً سميت "تعريضاً"، وإن لم يكن وكانت بعيدة أو مجازية[٢] فـ"تلويحاً"، وإن كانت قريبة مع نوع خفاء سميت "رمزاً"، أو لا معه فـ"إيماء" و"إشارة".

ثم المجاز أبلغ من الحقيقة، والكناية أوقع من التصريح، والاستعارة أقوى من التشبيه[٣] لاشتمال المجاز والكناية على دعوى الشيء ببينة، وهي ذكر ما لا ينفك عنه، ولكون الاستعارة نوعاً من المجاز أو مثبتة للمطلوب لا بمشكوك فيه.

---

(١) هذه المصطلحات المتعلقة بالكناية من تعريض ورمز وإشارة وغيرها قد تناولها العلماء تناولاً مختلفاً فمنهم من جعلها أو بعضها مترادفات ومنهم من دقق فيها وفرّق بينها بالتفصيل بآراء مختلفة وربما متباينة ولتفصيل ذلك يمكن الاطلاع على: علم البيان لبدوي طبانة ٢٤٨ – ٢٥٨، وعلم البيان لعلي البدري ٢٧٤ – ٢٧٩، والكناية لجابر فياض ٢٠ – ٨٤، ومعجم المصطلحات البلاغية ١٢٢ و ٢١٦، و٣٧٩ و ٥٦٨.

(٢) "أو مجازية" ليست في م.

(٣) هذه الأحكام الثلاثة أساساً ذكرها الإمام عبد القاهر في فصل خاص في دلائل الإعجاز ٧٠ – ٧٣، وقد تبعه عليها جمهور البلاغيين مع شيء من الاختلاف في تعليلها وتفصيلها، انظر نهاية الإيجاز ٢٧٢ – ٢٧٤، والمفتاح ٤١٢، والمصباح ١٥٦، وإسفار الصباح ٦٧٨، والإيضاح ٤٦٨، والتبيان للطيبي ٢٨٠، والمطول ٤١٤ – ٤١٦، وشروح التلخيص ٤/ ٢٧٤ – ٢٨١.

القسم الثالث
في علم البديع

وهو معرفة توابع الفصاحة وهي إبانة المعنى باللفظ المختار[١]. وتنقسم إلى معنوية وهي خلوّ طريق المعنى من التعسف والتعقيد، ولفظية[٢] وهي كون الكلمة عربية غيرَ حوشية مبتذلة متنافرة المخارج. وهي من متمِّمات البلاغة، ومما يكسو الكلام حسناً. وتتفرّع منها وجوه كثيرة يُصار إليها في باب التحسين. فلنذكر الأهم منها في ثلاثة فصول؛ لرجوعها إما إلى المعنوية فتتعلّق بالكلام لتحسينه، أو بمعناه لتبيينه، وإما إلى اللفظية فبالكلمات[٣].

---

(١) فكرة ربط البديع بالفصاحة وردت عابرة عند السكاكي في المفتاح ٤٢٣، وأكدها بوضوح صاحب المصباح ١٥٩ – ١٦٢، ثم توسع في ذلك ابن النحوية في إسفار الصباح ١٤٢/أ توسعاً كبيراً. ولذلك فسنلاحظ أن ابن النحوية يسمّي المحسنات اللفظية "توابع الفصاحة اللفظية" ويسمّي المحسنات المعنوية "توابع الفصاحة المعنوية".

(٢) في م "وإلى لفظية".

(٣) إذن فالبديع عنده قسمان لفظي ومعنوي، والمعنوي قسمان: ما يرجع إلى التحسين وما يرجع إلى التبيين، وهذا التقسيم في الجملة هو تقسيم صاحب المصباح، علماً بأنه لم يوافقه في كل المحسنات بل زاد وأنقص وغيّر وتوسع.

الفصل الأول

[توابع الفصاحة اللفظية][١]

١- الترديد[٢] وهو تعليق الكلمة في المصراع أو مثله نثراً بمعنى، ثم تعليقها فيه بآخر، وقد يجتمع في بيت ترديدان إما متفقان أو مختلفان وربما اجتمعا في مصراع.

٢- والتعطّف[٣] وهو تعليقها في موضع من الصدر أو مثله بمعنى ثم تعليقها فيما سوى الضرب من العجز أو مثله بآخر، ويتكرر ويجامع الترديد.

٣- ورد العجز على الصدر[٤] وهو تعليقها في موضع من الصدر أو الفقرة بمعنى ثم تعليقها أو مثلها بآخر في آخر العجز أو الفقرة وهو تسعة[٥] أقسام لأن الكلمتين إما أن يتفقا في اللفظ والمعنى أو في أحدهما دون ترادف مع كون الأولى واقعة في أول الصدر أو وسطه أو آخره.

---

(١) وهذه التوابع اللفظية هي - في الغالب - ما يعرف بالمحسنات اللفظية إلا أن فيها عدة ألوان تعد ضمن المحسنات المعنوية عند جمهور البلاغيين كالطباق والمقابلة والتورية و المزاوجة وغيرها.

وبسبب الإكثار المفرط من المؤلف في حشد المحسنات البديعية وأقسامها، وضيق المساحة الممنوحة لهذا البحث فإنني سأقتصد في إحالة هذه الألوان للمصادر البلاغية وسأكتفي بأربعة مصادر تقريباً لكل لون بديعي. وقد قمت بترقيم المحسنات الواردة تمييزاً لها عن بعضها وتسهيلاً على القراء.

(٢) ينظر العمدة ١/ ٣٢٣، وتحرير التحبير ٢٥٤. والطراز ٣/ ٨٢، ومعجم المصطلحات البلاغية ٣٠٢.

(٣) ينظر في التعطف تحرير التحبير ٢٥٧، والمصباح ١٦٤، وشرح الكافية البديعية ٢٨٥، والصنيع البديع لابن زاكور ٢٦٠، وذكر صاحب تحرير التحبير أن قوماً يسمّونه المشاكلة.

(٤) ينظر البديع لابن المعتز ١٤٠، والبديع لابن منقذ ٨٥، وتحرير التحبير ١١٦، والمصباح ١٦٥، وإسفار الصباح ١٤٦، والإيضاح ٥٤٣، وشرح عقود الجمان ١٤٨ ومعجم المصطلحات البلاغية ٤٩٦.

(٥) في س "وله تسعة".

٤ - والتشطير[١] وهو أن يكون كلٌ من شطري البيت سجعتين مخالفتين لأختيهما.

٥ - والترصيع[٢] وهو أن يكون المتقدم من الفقرتين أو شطري البيت مؤلفاً من كلمات مختلفة وما يليهما مؤلفاً من مثلها في الوزن والترتيب والتفقيه مع مغايرتها لها إلا الضرب.

٦ - والتسجيع[٣] وهو أن تكون[٤] مقاطع شطر الأجزاء على سجع موافق للرويّ، ومقاطع الشطر الآخر مدمجة في الموافقة مسجوعة وغير مسجوعة وغير مدمجة فيها.

٧- والتجزئة[٥] وهي أن تكون مقاطع الأجزاء على سجعين متداخلين أولهما مخالف للروي، والثاني موافق له.

٨- والتسميط[٦] وهو أن تكون الأجزاء أو بعضها على سجع مخالف للرويّ فالأول تسميط التقطيع وهو سجعه على المقاطع مختلف التفعيلات فإن استوت سمّي موازنة والثاني تسميط التبعيض ومنه ما سجعه على المقاطع ومنه ما ليس كذلك.

٩ - والمماثلة[٧] وهي أن يتعدد أو يتوحّد في بيت أو نحوه نثراً بين كلمتين متلاقيتين أو متوازيتين اتفاقٌ في الوزن والرويّ أو في أحدهما.

---

(١) في التشطير ينظر تحرير التحبير ٣٠٨، والمصباح ١٦٨، والإيضاح ٥٥١، وطراز الحلة ٢٣٨.

(٢) في الترصيع ينظر تحرير التحبير ٣٠٢، والبديع في نقد الشعر ١٧١، والمصباح ١٦٨، وشرح الكافية البديعية ١٩٠، وطراز الحلة ٢٤٠.

(٣) في التسجيع ينظر تحرير التحبير ٣٠٠، والمصباح ١٦٨، والإيضاح ٥٤٩، والطراز ٣/ ١٨.

(٤) في س "يكون".

(٥) في التجزئة ينظر تحرير التحبير ٢٩٩، والبديع في نقد الشعر ١٠١، والمصباح ١٧٠، وشرح الكافية البديعية ١٩٣.

(٦) في التسميط ينظر تحرير التحبير ٢٩٥، والمصباح ١٧٠، والطراز ٣/ ٩٧، وشرح الكافية البديعية ١٩٦.

(٧) في المماثلة ينظر تحرير التحبير ٢٩٧، والمصباح ١٧٢، وشرح الكافية البديعية ١٩٥، والصنيع البديع ١٩٨.

١٠- والتوشيع[١] وهو أن يؤتى في آخر الكلام بمثنى أو معطوف [٩/ أ] ومعطوف عليه[٢] مفسرٍ بمعطوف ومعطوف عليه أو بمفرد المثنى مضافاً إلى ما يحصل به التفسير.

١١- والتطريز[٣] وهو أن يشتمل الصدر على مخبر عنه ومتعلقين به والعجز على خبرٍ مقيد بمثله مرتين.

١٢- والتشريع[٤] وهو أن يأتي الشعر على ضربين فيكون لكل واحد من أبياته قافيتان يصح المعنى في الاقتصار على الأولى، وفي زيادة الثانية.

١٣- والالتزام[٥] وهو أن يُلتزم في السجع أو التقفية قبل حرف الرويّ ما لا يلزم من مجيء حرف بعينه أو حرفين فصاعداً أو التصغير أو ترتيب عيب[٦] أو تثنية.

١٤- والاطراد[٧] هو أن يقرن الشاعر باسم ممدوحه أو نحوه لزيادة التعريف أسماء آبائه على ترتيب صحيح من غير تكلف.

---

(١) في التوشيع ينظر تحرير التحبير ٣١٦، والمصباح ١٧٣، والطراز ٣/ ٨٩، وشرح الكافية البديعية ١٣٩.

(٢) في س "أو بمعطوف ومعطوف عليه".

(٣) في التطريز ينظر البديع في نقد الشعر ١٠٣، وتحرير التحبير ٣١٤، والمصباح ١٧٤، والطراز ٣/ ٩١، وشرح الكافية البديعية ١٩٨.

(٤) في التشريع ينظر المصباح ١٧٥، وشرح الكافية البديعية ١١٣، وخزانة الأدب لابن حجة ١/ ٢٦٦، والصنيع البديع ١٢٥.

(٥) في الالتزام ينظر تحرير التحبير ٥١٧، والمصباح ١٧٦، وشرح الكافية البديعية ٢٠٣، وخزانة الأدب لابن حجة ٢/ ٤٣٣، والصنيع البديع ٢٠٥.

(٦) "عيب" ليس في م ولكنها أثبتت في هامشها تصحيحاً.

(٧) في الاطراد ينظر: تحرير التحبير ٣٥٢، والمصباح ١٨٠، والإيضاح ٥٣٤، وشرح الكافية البديعية ١٣٢، وخزانة الأدب لابن حجة ٣٥١، والطراز ٣/ ٩٣.

١٥ - والمزاوجة[١] وهي أن يؤتى في غير ردّ العجز على الصدر بمتماثلين معنى واشتقاقاً متكرراً من أصلٍ أو أصلين مجتمعاً أو متفرقاً.

١٦ - والتجنيس[٢] وهو أن يؤتى بمتماثلين في الحروف أو بعضها[٣] متغايرين معنى[٤] في غير رد العجز على الصدر. منه: "المماثل" وهو أن تتفق الكلمتان لفظاً ونوعاً. و"المستوفى" وهو أن يتفقا لفظاً لا نوعاً[٥]، و"المغاير" وهو أن يختلفا فيهما[٦].

و"المركب" وينقسم إلى: "مفروق" وهو ما أحد لفظيه أو هما مؤلف من جزأين مستقلين، و"مرفوّ" وهو قسمان ما رفيت إحدى كلمتيه ببعض أخرى، وما رفيت إحداهما بحرف معنى[٧] إما مقدماً أو مؤخراً.

---

(١) في المزاوجة ينظر: المصباح ١٨٢، والإيضاح ٤٩٧، وشرح الكافية البديعية ٣٠٧، وخزانة الأدب ٤٣٥، والصنيع البديع ٢٧٦.

(٢) التجنيس من أهم ألوان البديع وقد لقي عناية كبيرة من البلاغيين، واهتم به ابن النحوية هنا وفي إسفار الصباح ١٥٥ ب - ١٥٩ ب وذكر له أكثر من ١٥ نوعاً وفصّل فيها كثيراً. وللاطلاع على بعض ما كتب في التجنيس وأنواعه ينظر جنان الجناس للصفدي وجنى الجناس للسيوطي وينظر البديع لابن المعتز ١٠٧، ونقد الشعر لقدامة ١٦٢، والموازنة للآمدي ١/ ٢٨٢، والعمدة ١/ ٥٤٥، وسر الفصاحة ١٨٥، والبديع في نقد الشعر ٢٦، ونهاية الإيجاز للرازي ١٢٦، والمثل السائر ١/ ٢٤٦، ومنهاج البلغاء ٢٨٣، وجوهر الكنز ٩١، وحسن التوسل ١٨٣، والتبيان في البيان لابن الزملكاني ٤٠٣، والمفتاح ٤٢٩، وتلخيص المفتاح ٣٨٨، والإيضاح ٣٨٢، والمطول ٤٤٥، وشروح التلخيص ٤/ ٤١٢، والطراز ٢/ ٣٥٥، وخزانة الأدب ٥٤، وشرح عقود الجمان ١٤٣، ومعجم المصطلحات البلاغية ٢٦٤، ومعجم البلاغة العربية لطبانة ١٣٨.

(٣) في م "أو في بعضها".

(٤) في س "متغايرين في أصل المعنى".

(٥) في س "وهو ما اتفق فيه الكلمتان لفظاً واختلفا نوعاً".

(٦) في س "وهو أن تختلف الكلمتان لفظاً فلا تكون إحداهما على زنة الأخرى. ويختلف نوعاً أيضاً فتكون إحداهما اسماً والأخرى فعلاً".

(٧) في س "بحرف من حروف المعاني".

و"المحرّف" وهو أن يتفقا إلا في حركة أو فيها وتضعيف أو حرف مدّ[١]. و"الناقص" وهو أن يشتمل أحدهما[٢] على حروف الأخرى وزيادة مصدّرة أو موسّطة أو مؤخرة ويسمى "متمّماً" إن كانت أكثر من حرف. و"المطمع" وهو أن تُطمع الثانية بالمماثل فيبدل منها حرف[٣]. و"المصحّف"[٤] وهو أن يتفقا في عدة الحروف وذوات بعضها مع اتحاد الخط[٥] [و"التصريف" وهو كالمصحّف إلا في اتحاد الخط][٦] فإن تقارب فيه حرفاً ما لم يتفق سمّي "مضارعاً" وإلا سمي لاحقاً[٧].

و"المخالف": وهو أن تشتمل كل منهما على حروف الأخرى دون ترتيبها فإن كان بعض كل[٨] واحدة منهما قلبَ بعض الأخرى خُصّ باسم "العكس". و"تجنيس المعنى" وهو أن تكون إحداهما دالة على الجناس بمعناها[٩]. و"المشوّش" وهو ما تجاذبه نوعان لا يمكن إطلاق اسم أحدهما عليه[١٠]. و"المقارب" وهو ما قاربه وليس به.

---

(١) في س "أو في حركة وحرف مد".

(٢) في س "أن يكون إحدى الكلمتين مشتملة".

(٣) في س "فيبدل في آخرها حرف بحرف".

(٤) في س "تجنيس التصحيف".

(٥) في س "اتحاد الكتابة".

(٦) ليس في ص.

(٧) في م "فإن تقارب فيه حرفان سمّي مضارعاً وإن لم يتقارب سمّي لاحقاً".

(٨) "كل" ليس في م.

(٩) في س زيادة: "دون لفظها".

(١٠) في س: "وهو ما تجاذبه نوعان من الأنواع المتقدمة ولم يمكن إطلاق اسم واحد منها عليه لفوات شرطه".

١٧-و"المطابقة"[١] وهي أن تجمع بين متضادين معنى أو لفظاً حقيقتين إيجاباً وسلباً، أو مجازين، أو حقيقة ومجاز، فإن كان بين طرفيها بُعْدٌ كان فساداً فيها.

١٨-والمقابلة[٢] وهي أن يؤتى بجزأين فصاعداً إلى خمسة ثم تتبع بأضدادها أو متضمنها أو شبهها على الترتيب فإن اختل كانت مقابلة فاسدة.

١٩-والتدبيج[٣] وهو أن تُذكر في مدح أو غيره ألفاظٌ تدل على ألوان لقصد الكناية أو التورية.

٢٠-والمشاكلة[٤] وهي أن يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه معه لفظاً أو تقديراً.

٢١-والمؤاخاة[٥] وهي أن يذكر لفظ يدل على وصف مقروناً بما يقرب منه معنى ويلتئم به، فإن قُرن به ما يبعد منه معنى أو لفظاً كان فساداً في المؤاخاة إلا أن يوجد[٦] مقتضٍ.

---

(١) في المطابقة ينظر البديع لابن المعتز ١٢٤ والبديع في نقد الشعر ٦٣ وتحرير التحبير ١١١ والمصباح ١٩١، وشرح الكافية البديعية ٧٢.

(٢) في المقابلة ينظر تحرير التحبير ١٧٩، والمصباح ١٩٢، وشرح الكافية البديعية ٧٥، وطراز الحلة ٣٦٠، وخزانة الأدب ١٢٩.

(٣) في التدبيج ينظر تحرير التحبير ٥٣٢، والمصباح ١٩٥، وشرح الكافية البديعية ٢٩٠، وخزانة الأدب ٤٥٣.

(٤) في المشاكلة ينظر تحرير التحبير ٣٩٣، والمصباح ١٩٦، وشرح الكافية البديعية ١٨١، وطراز الحلة ٤١٣، وخزانة الأدب ٢٥٢.

(٥) المقصود بمصطلح "المؤاخاة" عند ابن النحوية هو "مراعاة النظير" ونحوه "كالتناسب" و"المناسبة" أو "الائتلاف" بأنواعه حسب ما ورد في كتب البلاغيين وينظر فيه: تحرير التحبير ٣٦٣، والمصباح ٢٤٩، وشرح الكافية البديعية ١٢٨، وطراز الحلة ٣٨٧، ومعجم المصطلحات البلاغية ٥٧٩.

(٦) في م "يوجد فيه".

٢٢-والتوشيح[١] وهو أن يكون في صدر البيت والفقرة كلمة إذا فُهِم معناها فُهمت منه القافية أو الفاصلة لكونه من جنس معناهم[٢] وملزوماً له.

٢٣-والقلب[٣] وهو ترك ترتيب لفظ [٩/ ب] أو إعراب بمعنى إلى آخر به أو بغيره وينقسم إلى قلب "الإضافة" و"الإسناد" و"العطف" و"الإعراب"، وإلى "المستوي" و"المجنّح" و"المعكوس"، وإلى قلب الكل أو البعض، والحسن في جميعها منوطٌ بأن تكون الألفاظ تابعة للمعاني غير متكلفة لتحصيل البديع.

٢٤- والتورية[٤] وهي أن يكون للكلمة معنيان قريب وبعيد فتُذكر لإيهام إرادة القريب والمراد البعيد. وهي إما "مجردة" إن لم يُذكر قبلها ولا بعدها شيء من لوازم المورّى عنه ولا المورّى به، أو "مبينة" إن ذُكر لازم المورّى عنه مقدماً أو مؤخراً، أو "مرشحة" إن ذُكر لازم الموري به كذلك، أو "مهيئة" إن اشتملت على ما لولاه لفاتت إما بأحد الطرفين أو بهما.

٢٥- والاستخدام[٥] وهو أن يكون لكلمة معنيان أيضاً[٦] فيؤتى بعدها بكلمتين أو يكتنفانها، يستخدم في كل واحدة[٧] منهما أحد معنييها.

---

(١) في التوشيح ينظر البديع في نقد الشعر ١٣٦، وتحرير التحبير ٢٢٨، والمصباح ٢٠٠، والطراز ٣/ ٧، وخزانة الأدب ٢٢٢.

(٢) في م (معناها).

(٣) في القلب وأنواعه ينظر البديع في نقد الشعر ٢٥٤، ونهاية الإيجاز ١٤٠، والمصباح ٢٠٠، وتلخيص المفتاح ٤٠٤، وشروحه ٤/ ٤٥٩، والطراز ٣/ ٩٤، ومعجم المصطلحات البلاغية ٥٦٢.

(٤) في التورية ينظر العمدة ٥٢٩، والبديع في نقد الشعر ٩٧، وتحرير التحبير ٢٦٨، والمصباح ٢٦٠، وتلخيص المفتاح ٣٥٩، والطراز ٣/ ٦٢، ومعجم المصطلحات البلاغية ٤٣٣.

(٥) في الاستخدام ينظر: البديع في نقد الشعر ١٢٦، وتحرير التحبير ٢٧٥، وشرح الكافية البديعية ٢٩٦، وخزانة الأدب ١١٩.

(٦) "أيضا" ليس في م.

(٧) "واحدة" ليس في م.

٢٦-والتوهيم[١] وهو أن يؤتى بكلمة توهم أخرى تفيد مبالغة[٢].

٢٧-والتعديد[٣] وهو إيقاع الألفاظ المفردة على سياق واحد، وأكثر وروده في الصفات لاقتضائها ترك العاطف باتحاد محلها وقلّ في غيرها.

٢٨-والتكرار[٤] وهو إعادة اللفظ لتقرير معناه، ويستحسن في مقام نفي الشك أو التعظيم أو التنويه أو الاستعذاب لاسم المذكور أو التوكيد للمدح أو التوبيخ أو التهديد أو التعجب أو التهكم. فإن حصل تغاير جازت الإضافة، والعطف[٥]، أو طال الفصل فلبعده.

---

(١) في التوهيم ينظر: البديع في نقد الشعر ١٣٢، وتحرير التحبير ٣٤٩، وشرح الكافية البديعية ٢٢٨، وخزانة الأدب ٣٣٩، والصنيع البديع ٢٢٣.

(٢) في س زيادة "فيما قصد إليه من المعنى".

(٣) في التعديد ينظر: نهاية الإيجاز ٢٩٠، وخزانة الأدب ٣٩٠، وشرح عقود الجمان ١٤٩، والصنيع البديع ٢٧٥، ومعجم المصطلحات البلاغية ٣٧٨.

(٤) التكرار يبحث بلاغياً في مواطن عديدة من أهمها باب الإطناب في علم المعاني، ومن البلاغيين من يدرجه ضمن المحسنات البديعية كما فعل المصنف هنا، وللمزيد حول التكرار ينظر: تأويل مشكل القرآن ١٨٠، وإعجاز القرآن ١٦٠ والبديع في نقد الشعر ٢٧٥ وتحرير التحبير ٣٧٥ وبديع القرآن ١٥١ والمصباح ٢٣٢ وشروح التلخيص ٣/ ٢١٨ وشرح عقود الجمان ٧٢ وشرح الكافية البديعية ١٣٤ ومعجم المصطلحات البلاغية ١٤٠.

(٥) يريد أنه إذا كُرّر اللفظ بمرادفه جازت إضافة أحد اللفظين إلى الآخر وعطفه عليه مع بقاء قصد التكرار. كقوله تعالى: "إنما أشكو بثي وحزني إلى الله"، انظر: إسفار الصباح ١٧٣/ أ.

الفصل الثاني
[توابع الفصاحة المعنوية "التحسينية"]

١- اللف والنشر[١] وهو أن يُلفَّ شيئان فصاعداً مفصَّلةً[٢] ثم تُتبع بمتعلقات لها يُرمى بها جملة إما على الترتيب أو العكس ثقة بأن السامع يردّ كلاً منها إلى اللائق به، أو غير مفصلة فلا يتحقق ترتيبٌ ولا عكسٌ.

٢- والقسم[٣] وهو أن يُقسم[٤] على شيء لفظاً أو تقديراً بما فيه افتخار للمقسم أو زيادة تعظيم للمقسم به، أو مع مدح أو نسيب أو زهد أو نحو ذلك.

٣- والمراجعة[٥] وهي حكاية محاورة بين المتكلم وغيره أو غيره وآخر بالقول.

٤- وترتيب التفسير[٦] وهو أن يُذكر شيءٌ ويراد تخصيصه فيعاد مع المخصص مرتباً أو غيره.

---

(١) في اللف والنشر ينظر المصباح ٢٤٦، وشرح الكافية البديعية ٧٦، وتلخيص المفتاح ١٥١، وشروح التلخيص ٢/ ٢٣٤، والصنيع البديع ٩٣.

(٢) "مفصلة" ليس في م.

(٣) في القَسَم ينظر: تحرير التحبير ٣٢٧، والمصباح ٢٦٢، والطراز ٣/ ١٥٣، وخزانة الأدب ٣٢٢.

(٤) في س "أن يحلف".

(٥) في المراجعة ينظر: تحرير التحبير ٥٩٠، وشرح الكافية البديعية ٩٩، وخزانة الأدب ٢١٨، وشرح عقود الجمان ١٣٤، والصنيع البديع ١١٥.

(٦) "ترتيب التفسير" لم يرد عند صاحب المصباح ولم أجده في أهل البديع قبله، كما أنني لم أجده فيمن جاء بعد ابن النحوية، وغالب الموجود هو إما كلام عن "التفسير" أو "الترتيب" أو "التبيين" ونحو ذلك مما هو خارج عن المحسن المذكور هنا، وقد شرحه المؤلف ومثل عليه بعدة أمثلة في إسفار الصباح ١٧٦/ أ، ب.

٥- والتفويف[1] وهو أن يؤتى بمعانٍ متلائمة في جمل مستوية المقدار أو متقاربة، وجُمَلُه إما على المقاطع، وإما مدمجة[2]، وهي إما طوال أو قصار وأقصر أو متوسطة.

٦- والتسهيم[3] وهو أن يكون صدر الفقرة أو البيت أو شطره مقتضياً لعجزه ودالاً عليه دلالة تستدعي المجيء به إما دلالة لفظية مشبهاً للتصدير أو المقابلة، أو معنوية، وقد يجتمعان في شعر واحد وأحسنه ما كان معه من التشاكل وتآخي الألفاظ ما تستخرج به القافية أو الشطر بكماله، أو كان مطّرداً منعكساً.

٧- والتذييل[4] وهو أن يؤتى بعد تمام الكلام بجملة مستقلة مشتملة على معناه لإفادة تحقيق دلالةٍ منطوقة أو مفهومة.

٨- والاعتراض[5] وهو أن يؤتى في أثناء الكلام بما لو سقط لبقي الأول على تركيبه لإفادة نوعٍ من خصوصية الاعتناء كرفع الشك والإغناء عن سؤال أو تقرير المعنى وتمكينه أو نحو ذلك بحسب القصد.

---

(١) في التفويف ينظر: تحرير التحبير ٢٦٠، والطراز ٣/ ٨٤، وشرح الكافية البديعية ٧٩، وخزانة الأدب ١/ ٢٤٦.

(٢) في م "أو مدمجة".

(٣) في التسهيم ينظر: البديع في نقد الشعر ١٨٧، وتحرير التحبير ٢٦٣، والمصباح ١٩٧، وشرح الكافية البديعية ٢٦٨.

(٤) "التذييل" نوع من أنواع الإطناب بالإضافة إلى جعله نوعاً من البديع كما هنا، وللمزيد حوله ينظر: البديع في نقد الشعر ١٨٤، وتحرير التحبير ٣٨٧، والمصباح ٢١٧، وحسن التوسل ٢٦٤، والطراز ٣/ ١١١، وشرح الكافية البديعية ٧٧.

(٥) "الاعتراض" نوع من أنواع الإطناب، وقد عده ابن النحوية وبعض البلاغيين نوعاً من البديع، ينظر: المصباح ٢١٩، وشرح الكافية البديعية ٣٢٠، وخزانة الأدب ٢٨٠، وينظر تلخيص المفتاح ٢٣١، وشروح التلخيص ٣/ ٢٣٧، والمطول ٢٩٦.

٩- والعكس والتبديل[١] وهو المخالفة بين متعلقي جملتين أو طرفيها بالتقديم والتأخير.

١٠- والتفريق[٢] وهو أن يُعْمَدَ إلى شيئين من نوع [١٠/ أ] فيوقَعَ بينهما تباينٌ في مدح أو غيره.

١١- والجمع والتفريق[٣] وهو أن يُجمع شيئان فصاعداً في حكمٍ ثم يفرّق بين جهتي الجمع، أو بعد الجمع.

١٢- والجمع والتقسيم[٤] وهو أن يُجمع بين أشياء في حكمٍ ثم يقسم، أو يقسم ثم يجمع.

١٣- والائتلاف[٥] وهو سبعة أصناف ائتلاف اللفظ والمعنى، وأحدهما ومثله[٦]، والوزن وأحدهما، والقافية أو الفاصلة مع مدلول سائر البيت أو الفقرة، والائتلاف مع الاختلاف.

---

(١) في العكس والتبديل ينظر البديع في نقد الشعر ٧٨، وتحرير التحبير ٣١٨، وشرح الكافية البديعية ١٤٥، وطراز الحلة ٤٣٨، وخزانة الأدب ٣٥٤.

(٢) في التفريق ينظر: حسن التوسل ٢٨١، والمصباح ٢٤٧، وتلخيص المفتاح ٣٦٣، وشروح التلخيص ٤/ ٣٣٥، والطراز ٣/ ١٤١، وطراز الحلة ٥١١، وخزانة الأدب ١/ ٣٧٨.

(٣) في الجمع والتفريق ينظر: حسن التوسل ٢٨١، والمصباح ٢٤٨، وتلخيص المفتاح ٣٦٤، وشروح التلخيص ٤/ ٣٣٨، وطراز الحلة ٥٢٣.

(٤) في الجمع والتقسيم ينظر: المصباح ٢٤٨، وتلخيص المفتاح ٣٦٥، وشروح التلخيص ٤/ ٣٣٩، والمطول ٤٢٩، وشرح الكافية البديعية ١٧١، وطراز الحلة ٥٢٨، وشرح عقود الجمان ١٢٠.

(٥) "الائتلاف" اهتم به ابن النحوية هنا وفي إسفار الصباح وبسط القول فيه هناك من ١٨١/ ب إلى ١٨٥/ أ وحشد فيه الكثير من الشواهد والأمثلة. علماً بأن أقدم وأبرز من فتح الحديث عن الائتلاف وأنواعه بالنظر للفظ والمعنى والوزن والقافية قدامة بن جعفر في نقد الشعر ١٥٣ – ٢١١، وقد تبعه الكثير من البلاغيين والنقاد، وانظر: معجم المصطلحات البلاغية ١١ – ٢٣، ومعجم البلاغة العربية ٤٣ – ٤٥.

(٦) وأحدهما ومثله أي: ائتلاف اللفظ واللفظ، وائتلاف المعنى والمعنى.

فالأول[١]: أن يؤتى في المعنى المقصود بألفاظ لائقة به ومناسبة له فإذا كان المعنى فخماً أو رشيقاً أو بدوياً أو مولَّداً أُتي باللفظ جزلاً أو رقيقاً أو غريباً أو مستعملاً.

والثاني[٢]: أن يكون في الكلام معنى تصح معه عدة معان فيُختار منها ما بينه وبين ذلك المعنى مناسبة ويُستعمل لفظه مع لفظه.

والثالث[٣]: أن يشتمل الكلام على معنى وأمرين أحدهما ملائم له والآخر بخلافه فيُقرَن بالملائم، أو يشتمل على معنى وملائمين له فيقرن منهما بما لاقترانه به مزية.

والرابع[٤]: أن يؤتى بالمعنى لا مع تقديم وتأخير يمتنع مثله في السعة ولا تغيير لفظ بزيادة أو نقصان أو بهما.

والخامس[٥]: أن يؤتى بالوزن لا مع إخراج المعنى عن وجه الصحة.

والسادس[٦]: أن تتعلق القافية أو سجعةُ الفقرة بما قبلها مما فيه تمهيدٌ لها ودلالة منه أو من بعض جُمَله عليها ويسمى تمكيناً.

والسابع[٧]: أن يجمع بين مختلفةٍ معنى ومؤتلفةٍ نوعاً أو وجوداً، وينقسم إلى ما تكون المؤتلفة فيه مُداخِلة للمختلفة وإلى ما تكون بمعزلٍ عنها.

١٤- والتوجيه[٨]: وهو أن يحتمل الكلام ضدين مدحاً وذماً.

---

(١) وهو ائتلاف اللفظ والمعنى.

(٢) وهو ائتلاف اللفظ واللفظ.

(٣) وهو ائتلاف المعنى والمعنى.

(٤) وهو ائتلاف الوزن واللفظ.

(٥) وهو ائتلاف الوزن والمعنى.

(٦) وهو ائتلاف القافية أو الفاصلة مع مدلول سائر البيت أو الفقرة.

(٧) وهو الائتلاف مع الاختلاف.

(٨) في التوجيه ينظر تحرير التحبير ٢٦٨، وبديع القرآن ١٠٢، وشرح الكافية البديعية ١٢٢، وجوهر الكنز ١١١، وخزانة الأدب ٣٠٢.

الفصل الثالث
[توابع الفصاحة المعنوية "التبيينية"]

١- حسن البيان[1] وهو كشف المعنى وتأديته بسهولة ويجيء مع الإيجاز والإطناب، والبيان حسنٌ ومتوسطٌ وقبيحٌ.

٢- والإيضاح[2] وهو إزالة لبس التوجيه أو خفاء الحكم.

٣- والمذهب الكلامي[3] وهو أن تُورَدَ مع الحكم رداً لمنكره حجةٌ صحيحةٌ، وينقسم إلى منطقي وهو ما كانت حجته برهاناً، أو جدلي وهو ما كانت حجته أمارة.

٤- والتبيين[4] وهو أن يكون في الكلام مفردٌ مبهمُ المعنى لكونه مطلقاً أو غير تام التقييد مرادٌ به بعض ما يتناوله فيُتبع بما فيه تفصيلٌ يرفع إما إبهامَ أحد ركني الإسناد بالآخر، وإما إبهامه أو إبهام غيره بنحو النعت في إفادة التخصيص.

٥- والتتميم[5] وهو إما للمعنى فتقييد الكلام بتابع أو نحوه لقصد المبالغة أو الصيانة عن احتمال الخطأ، أو اللفظ فهو ما يقوم به الوزن ولا يحتاج إليه المعنى، ويستحسن ما صادف موقعاً أو أُدمج فيه ضربٌ من البديع.

---

(١) حسن البيان أكبر من أن يعد محسناً بديعياً بل هو صلب البلاغة بألوانها وأنواعها المتنوعة. ولكن المصنف تبع في ذلك صاحب تحرير التحبير ٤٨٩، وابن مالك في المصباح ٢٠٤، وممن تبعهما في ذلك صاحب الطراز ٣/ ٩٩ – ١٠١ وغيره.

(٢) في "الإيضاح" ينظر تحرير التحبير ٥٥٩، والمصباح ٢٠٥، والطراز ١٠١ – ١٠٣، وشرح الكافية البديعية ٢١٤، وخزانة الأدب ٢/ ٣٨٣.

(٣) في المذهب الكلامي ينظر البديع لابن المعتز ١٤٧، والصناعتين ٤٦١، وتحرير التحبير ١١٩، والمصباح ٢٠٦، وشرح الكافية البديعية ١٣٧، وطراز الحلة ٥٥٧.

(٤) مصطلح التبيين هو الموجود في المصباح ٢٠٨، وقد اختلفت تسميته عند العلماء بين التفسير وصحة التفسير والتبيين والتوشيح وغيرها انظر الصناعتين ٤٢٦، والبديع في نقد الشعر ١١٣، وتحرير التحبير ١٨٥، والطراز ٣/ ١١٤، وشرح الكافية البديعية ٢٨١.

(٥) في التتميم ينظر الصناعتين ٤٣٤، والبديع في نقد الشعر ٨٧، وتحرير التحبير ٢٤٥، والمصباح ٢١٠، وشرح الكافية البديعية ١١٩، ومعجم المصطلحات البلاغية ٢٥١، ويلاحظ التداخل ودقة الاختلاف بين البلاغيين في هذه المصطلحات: التتميم والتكميل والاحتراس والمواربة.

٦- والتقسيم[١] وهو أن تتعلق نسبة منطوقٍ أو مفهومٍ بأقسامٍ معنىً مطلقاً، فيُذكر مستوعبُها من المتعلّق[٢] أو مغنٍ عنه.

٧- والاحتراس[٣] وهو أن يؤتى في مدح أو غيره بكلام مدخولٍ بعيبٍ من جهة دلالة منطوقة أو فحواه فيردف بآخر يصونه عن ذلك.

٨- والمتابعة[٤] وهي الإتيان بالمعاني التي يجب تقديم بعضها على بعض منسوقة كذلك.

٩- والتكميل[٥] وهو أن يؤتى في شيء من الفنون بكلامٍ ويُرى ناقصاً من جهة دلالة مفهومه فيكمل بجملةٍ ترفع عنه النقص.

١٠-والتعريض[٦] وهو دلالة بالمفهوم قصداً لا بالوضع الحقيقي ولا المجاز، وقيل: إسماع الحق على وجهٍ لا يورث طالبَ ذمِّ المستمعِ مزيدَ [١٠/ ب] غضب.

---

(١) في التقسيم ينظر نقد الشعر ١٣٩، والصناعتين ٣٧٥، والعمدة ١/ ٥٩٩، والبديع في نقد الشعر ٩٨، وتحرير التحبير ١٧٣، والمصباح ٢١٢، ومعجم المصطلحات البلاغية ٤٠٦.

(٢) في م "من متعلق".

(٣) في الاحتراس ينظر نقد الشعر ١٤٤، والصناعتين ٤٣٤، والبديع في نقد الشعر ٩٠، وتحرير التحبير ٢٤٥، والمصباح ٢١٥، وشرح الكافية البديعية ٣١٦.

(٤) في المتابعة أو الترتيب ينظر شرح الكافية البديعية ٢١٠، وخزانة الأدب ٢/ ٢٨٤، والصنيع البديع ٢١١، ومعجم المصطلحات البلاغية ٣٠٠ و ٥٨٤.

(٥) في التكميل ينظر الصناعتين ٤٣٤، والبديع في نقد الشعر ٩٠، وتحرير التحبير ٢٤٥، والمصباح ٢١٦، وشرح الكافية البديعية ١٤٢، ومعجم المصطلحات البلاغية ٤١١.

(٦) في التعريض ينظر تأويل مشكل القرآن ٢٠٤، والبديع لابن المعتز ١٦٠، الصناعتين ٤٠٧، والعمدة ١/ ٥١٧، والمفتاح ٤١١، والطراز ١/ ٣٨٠.

١١- والمبالغة[١] وهي[٢] أن يكون للشيء وصفٌ ويراد التعريف بمقدار شدته أو ضعفه فيُدّعى له من زيادتها - لئلا يُظنَّ به دون مقدار ما هو عليه - ما يحيلُ العقل ثبوتَه لمن له الوصف أو يستبعده إما بطريق استعمال اللفظ في غير موضوعه لغة[٣]، وإما بأن يُشفع ما يفهم المعنى على وجه بما يقتضي له تلك الزيادة إما من ترادف الصفات[٤] أو من مثل "التتميم"[٥]. ثم المدَّعَى:

إما غيرُ ممكن فيسمى **"غلواً مقبولاً"** إن لم تتضمن دعوى كون الوصف على مقدارٍ غير ممكن الوصف بما هو خارجٌ عن طباع الموصوف، فإن اقترن به ما يقرِّبه من الحق كان أجدر بالقبول مما لم يقترن به ذلك، ومردوداً إنْ تضمنتْ. وإما ممكن يصح وقوعه عادة فيسمى **"تبليغاً"**. أو ممتنع عادة فيسمى **"إغراقاً"**، وأحسنه ما اقترن به ما يقرِّبه من الصحة من فعل مقاربة، أو حرف امتناع.

---

(١) في المبالغة وأنواعها المذكورة (الغلو والتبليغ والإغراق) ينظر: البديع لابن المعتز ١٦٢، ونقد الشعر لقدامة ١٤٦، والصناعتين ٣٩٤، والعمدة لابن رشيق ٢/ ٦٤٩، والبديع في نقد الشعر ١٥٥، وتحرير التحبير ١٤٧ و ٣٢١ و٣٢٣ والمصباح ٢٢٠، والطراز ٢/ ١١٦، وشرح الكافية البديعية ١٥٠، وخزانة الأدب ٢/ ٧.

(٢) في م "وهو".

(٣) وهذا هو المعروف في المجاز بأنواعه، وفي الكناية.

(٤) مثّل ابن النحوية على هذا بقوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ...﴾ سورة النور ٣٥، انظر إسفار الصباح ١٩٥/أ.

(٥) ومثّل ابن النحوية على هذا بقول الشاعر:

ونكـرم جارنـا مـا دام فينـا ونتبعـه الكرامـة حيـث مـالا

إسفار الصباح ١٩٥/أ.

وضدها "التفريط"[١] وهو الإتيان بالوصف ناقصاً عما يقتضيه حال المعبّر عنه، و"الاقتصاد" بينهما[٢]، ومنهم من لا يرى لها فضلاً ومنهم من يقصر الفضل عليها.

١٢- والاستطراد[٣] وهو أن توهم استمرارك في شيء من الفنون وتخرج إلى غيره بعلاقة مصرحاً باسمه ثم ترجع إليه إن لم تقطع الكلام، فإن لم ترجع كان خروجاً، وأكثر[٤] مجيئه بالهجاء وقد يجيء بالمدح والتغزل.

١٣- والتفريع[٥] وهو إما[٦] أن يؤتى باسم منفي بـ"ما" متبعٍ بمعظم أوصافه اللائقة به مخبر عنه بأفعل تفضيل موافقٍ للأوصاف معنى معدىً بـ"من" داخلةٍ على ما تُقصد المبالغة في مدحه أو ذمه. أو يؤتى لممدوح أو غيره بصفة يقاربها أبلغ منها في معناها فتذكّر به فيُذكَر.

١٤- وتأكيد المدح بما يشبه الذم[٧] وهو أن يُنفى عن موصوف وصفٌ ويعقّب بالاستثناء فيوهم إثبات ما يذم به فيثبت ما يمدح به أو يذم به غيره مما يستلزمه، فإن أُثبت ما يُمدح به غيره كان تأكيداً للذم بما يشبه المدح.

---

(١) أي وضد المبالغة التفريط.

(٢) أي بين المبالغة والتفريط، ومنهم من يسميه "المساواة". انظر إسفار الصباح ١٩٧/أ.

(٣) في الاستطراد ينظر الصناعتين ٤٤٨، والبديع في نقد الشعر ١١٦، وتحرير التحبير ١٣٠، والمصباح ٢٣٤، والطراز ٣/ ١١، وشرح الكافية البديعية ٧٣.

(٤) في م "وأكثره".

(٥) في التفريع ينظر العمدة ٦٣٢، وتحرير التحبير ٣٧٢، والمصباح ٢٣٧، والطراز ٣/ ١٣٢، وشرح الكافية ٣٠٣، وخزانة الأدب ٢/ ٣٨٥.

(٦) "إما" ليس في م.

(٧) في تأكيد المدح بما يشبه الذم وعكسه ينظر البديع لابن المعتز ١٥٧، والصناعتين ٤٥٩، والعمدة ١/ ٦٤٢، وتحرير التحبير ١٣٣، والمصباح ٢٣٩، وخزانة الأدب ٢/ ٣٩٩.

١٥-والتعليل[١] وهو أن يُستبعد الحكم لكونه مخالفاً أو عجيباً فيؤتى بما يصلح للتعليل فيُدّعى كونه علةً له لقصد إيهام تحقّقه.

١٦-والتهكم[٢] وهو إخراج الكلام على ضد مقتضى الظاهر استهزاء بالمخاطب أو غيره، أو تعريضاً بقوة محرك الغضب.

١٧-والإدماج[٣] وهو أن يتضمن التصريح بمعنى من فن كناية[٤] عن معنى من فن آخر أو يُقصد نوعٌ من البديع فيجيء في ضمنه نوع آخر.

١٨-والتعليق[٥] وهو أن يؤتى في شيء من الفنون بمعنى تام فيه توطئة لمعنى آخر يُذكر بعده إما من ذلك الفن أو غيره، أو يتضمن التعليق بالشرط وراء التلازم دلالة على زيادة المبالغة.

١٩-والإبهام[٦] مفسراً وغيره وهو أن يُذكر الشيء بما يدل عليه بطريق الإجمال ثم بيَّن للمبالغة أو يترك غير مبيَّن للتعظيم.

---

(١) في التعليل ينظر: نهاية الإيجاز ٢٩٧، وتحرير التحبير ٣٠٩، والمصباح ٢٤١، وتلخيص المفتاح ٣٧٥، وشروح التلخيص ٤/ ٣٧٣، والطراز ٣/ ١٣٨، والمطول ٤٣٦، وشرح الكافية ٢٨٣.

(٢) في التهكم ينظر: تحرير التحبير ٥٦٨، وبديع القرآن ٢٨٣، والمصباح ٢٤٣، والطراز ٣/ ١٦١، وخزانة الأدب ١/ ٢١٥، وشرح عقود الجمان ١٣٠.

(٣) في الإدماج ينظر: الصناعتين ٤٧٧، والبديع في نقد الشعر ٩٤، وتحرير التحبير ٤٥١، وبديع القرآن ٧٣، والمصباح ٢٦٦، والطراز ٣/ ١٥٧، والتلخيص ٣٧٣، وشروح التلخيص ٤/ ٣٩٨، وشرح الكافية البديعية ٣١٤.

(٤) في س "من فن يتضمن كناية".

(٥) في التعليق ينظر: البديع في نقد الشعر ٩٤، وتحرير التحبير ٤٤٣، وبديع القرآن ١٧١، والمصباح ٢٦٨، والطراز ٣/ ١٥٩، مع ملاحظة أن بعض البلاغيين يمزج التعليق بالإدماج.

(٦) في الإبهام ينظر المفتاح ٤٢٧، وتحرير التحبير ٥٩٦، وبديع القرآن ٣٠٦، والطراز ٢/ ٧٨، وشرح الكافية ٨٩، وخزانة الأدب ١٧٨.

٢٠-والتجاهل[١] وهو أن يسأل المتكلم عما يعرفه موهماً أنه لا يعرفه لقوة الشبه.

٢١-والرجوع[٢] وهو أن يعود المتكلم على كلامه بما يردّه[٣] نفياً وإثباتاً.

٢٢-والتخييل[٤] وهو تصوير حقيقة الشيء حتى يتوهم أنه ذو صورة تشاهد.

٢٣-والإشارة[٥] وهي أن يكون في البيت ذكر قصة يومئ إليها الناظم إيماء.

٢٤-والتجريد[٦]: وهو أن يخاطب المتكلم غيره ويريد [١١/ أ] نفسه غير منتقل عنه، ومنهم من لا يقصره، ولكن يشترط وجود ما يصح به إطلاق اسمه عليه.

٢٥-وحسن الابتداء[٧]: وهو أن يكون المطلع مع عذوبة اللفظ وسهولة السبك صحيح المعنى متناسب القسمة وأحسنه ما تضمن معنى ما سيق الكلام لأجله ويسمى براعة الاستهلال.

---

(١) في التجاهل أو تجاهل العارف ينظر: البديع لابن المعتز ١٥٧، والصناعتين ٤٤٥، والبديع في نقد الشعر ١٤١، وتحرير التحبير ١٣٥، وبديع القرآن ٥٠، والطراز ٣/ ٨٠، ومعجم المصطلحات البلاغية ٢٥٦.

(٢) في الرجوع ينظر: البديع لابن المعتز ١٥٤، والصناعتين ٤٤٣، والبديع في نقد الشعر ١٧٧، والتلخيص ٣٥٩، وشروح التلخيص ٤/ ٣٢١، والمطول ٤٢٤، وشرح عقود الجمان ١١٢.

(٣) في س "على ما سبق من كلامه بالإبطال والنقض فيرده".

(٤) في التخييل ينظر: أسرار البلاغة ٢٧٥، والتبيان في علم البيان ١٧٨، والطراز ٣/ ٣، والمنزع البديع ٢١٨، ومعجم المصطلحات البلاغية ٢٩٦.

(٥) في الإشارة ينظر: الصناعتين ٣٨٣، والعمدة ١/ ٥١٣، والبديع في نقد الشعر ١٤٨، وتحرير التحبير ٢٠٤، وبديع القرآن ٨٢، وشرح الكافية ١٦٠، وشرح عقود الجمان ٧٦.

(٦) التجريد ينظر: حسن التوسل ٢٨٥، والتبيان في علم البيان ٢٣٥، والمصباح ٢٣٦، والطراز ٣/ ٧٢، والتلخيص ٣٦٨، وشروحه ٤/ ٣٨٤، والمنزع البديع ٢٧٩.

(٧) في حسن الابتداء أو براعة الاستهلال ينظر: البديع لابن المعتز ١٨٠، والصناعتين ٤٨٩، والعمدة ١/ ٣٨٨، والبديع في نقد الشعر ٤٠٠، وتحرير التحبير ١٦٨، والمصباح ٢٦٩، والطراز ٢/ ٢٦٦، وتلخيص المفتاح ٤٢٩، وشروحه ٤/ ٥٣١.

٢٦-وحسن التخليص[١] وهو الخروج من كلام إلى آخر بلطيفة تلائم بينهما فيمتزج آخر ما تقدم من البسط أمام المدح أو غيره من نسيب أو فخر أو أدب أو نحو ذلك بأول المدح إما في بيت أو بيتين أو ثلاثة.

٢٧-وحسن الخاتمة[٢] وهو أن يختم البليغ كلامه بما يشتمل على معنى تام يؤذن السامعَ بانتهاء الكلام ويرتفع معه تشوّف النفس لما يقال بَعْدُ.

وأما "التكلّف"[٣] وهو الإكثار من استعمال البديع[٤].

و"التهجين"[٥] وهو أن يصحب اللفظَ لفظٌ يزري به أو بمعناه، أو المعنى معنًى يزري به.

---

(١) في حسن التخليص أو التخلّص ينظر: العمدة ١/ ٤٠٩، والبديع في نقد الشعر ٤٠٣، وتحرير التحبير ٤٣٣، وجوهر الكنز ١٥٧، وحسن التوسل ٢٥٤، والمصباح ٢٧١، والطراز ٢/ ٣٣٠، وشرح الكافية البديعية ١٣٠.

(٢) في حسن الخاتمة أو براعة المقاطع ينظر: الصناعتين ٥١٣، والعمدة ١/ ٣٨٥ و ٤١٥، والبديع في نقد الشعر ٤٠٢، وتحرير التحبير ٦١٦، والمصباح ٢٧٣، وشرح الكافية البديعية ٣٣٣، وخزانة الأدب ٢/ ٤٩٣.

(٣) يذكر المؤلف هنا مجموعة من عيوب الكلام عاداً إياها من عيوب الفصاحة ليحذرها المتكلم والشاعر ويجتنبها. وأظن أن مصدره فيها كتاب البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ حيث لاحظت اجتماع عامة هذه العيوب بهذه المصطلحات في كتاب ابن منقذ دون غيره، وفي التكلف ينظر: البديع في نقد الشعر ٢٣٦، والتبيان في علم البيان ٣٠٩، وشرح الكافية البديعية ١٤٢، ومعجم المصطلحات البلاغية ٤١١، ومعجم البلاغة العربية ٥٨٣.

(٤) في م س و "من أنواع البديع".

(٥) في التهجين ينظر: الصناعتين ٨٩، والبديع في نقد الشعر ٢٢٧، ومعجم المصطلحات البلاغية ٤٢٨، ومعجم البلاغة العربية ٦٨٥.

و"الرذالة"[1] وهي أن يكون المعنى غير مستفادٍ من اللفظ لأنه معلوم، أو غير مراد لنزوله.

و"المخالفة"[2] وهي الخروج عن مذاهب الشعراء.

و"المعارضة"[3] وهي أن ينقض آخرُ الكلام أولَه، فإن نقض بعضُ شعر الشاعر بعضاً سمي "انتكاثاً".

و"الاستدعاء"[4] وهو ألا يكون للقافية معنى إلا كونها قافية.

و"الاشتراك"[5] وهو أن يحتمل اللفظ مفهومين أحدهما ملائم لما قصد به دون الآخر ولا دليل على الملائم.

فليست[6] من توابع الفصاحة في شيء، وذُكرت لتُجتنب لا لتُعتمد.

---

(١) في الرذالة ينظر: البديع في نقد الشعر ٢٣٧، ومعجم المصطلحات البلاغية ٤٩٦.

(٢) في المخالفة ينظر: نقد الشعر ٢٠٣، والبديع في نقد الشعر ٢٣٩، ومعجم المصطلحات البلاغية ٦٠٧.

(٣) في المعارضة والانتكاث ينظر: نقد الشعر ١٩٥، والبديع في نقد الشعر ٢٢١ و ٢٦٢، ومعجم المصطلحات البلاغية ١٩١ و ٦٢٩.

(٤) في الاستدعاء ينظر: نقد الشعر لقدامة ٢١٠، والعمدة لابن رشيق ١/ ٦٨١، وقد قال أحمد مطلوب: "ولم يذكر الاستدعاء أحد بعد قدامة وابن رشيق فيما وصل من كتب البلاغة والنقد" معجم المصطلحات ٧٧. وأقول له: أينه من كلام ابن النحوية هنا في ضوء المصباح، وفي إسفار الصباح ٢١٦/ ب ؟

(٥) في الاشتراك ينظر: العمدة ٢/ ٧٢١، وتحرير التحبير ٣٣٩، وشرح الكافية ٧٥، ومعجم المصطلحات لمطلوب ١٢٥، ومعجم المصطلحات العربية لمجدي وهبة ٤٣.

(٦) قوله: "فليست" جوابٌ لقوله: "وأما التكلف...".

وأما التضمين[١] وهو أن يأتي الشاعر ببيت لا من نظمه بعد بيت منه أو أكثر مستوياً أو معكوساً أو محرفاً، أو بصدر أو عجز في آخر بيت، ولو من مخالف. وأحسنه ما صُرف عن معناه الأصلي إلى معنى ما وقع تضميناً له.

والإجازة[٢]: وهي بناؤه من شعره عجزاً أو بيتاً أو أكثر على ما قبله من شعر غيره وإن تجاريا صدراً فعجزاً فهي المماتنة.

والانسجام[٣]: وهو أن يقع في الكلام لفظ موزون من غير قصد إليه.

والتغاير[٤]: وهو أن يتضاد المعنيان لناظمين[٥] ولكل واحد منهما وجه صحة.

والاحتمال[٦]: وهو الإتيان بما يتسع فيه التأويل من غير قصد، فإن قُصد قَرُب من التورية.

---

(١) هذه عودة من المؤلف عن العيوب إلى حديث تكميلي لتوابع الفصاحة. وقد فصلها عما سبقها من المحسنات لأنه يرى أنها ليست من توابع الفصاحة لا اللفظية ولا المعنوية، ولكنه ذكرها مجاراة لعلماء البديع. انظر إسفار الصباح ٢١٧/ ب. وفي التضمين ينظر: العمدة ٢/ ٧٠٢، والبديع في نقد الشعر ٣٥٠، وتحرير التحبير ١٤٠، وبديع القرآن ٥٢، وجوهر الكنز ٢٦٢، ومعجم المصطلحات البلاغية ٣٧٢.

(٢) في الإجازة ينظر: العمدة ٢/ ٧٠٢، ومعجم المصطلحات البلاغية ٣٣.

(٣) في الإنسجام ينظر: البديع في نقد الشعر ١٩٢، وتحرير التحبير ٤٢٩، وبديع القرآن ١٦٦، وشرح الكافية ٢٦٤، وشرح عقود الجمان ١٥٣.

(٤) في التغاير ينظر: العمدة ٢/ ٧٢٨، وتحرير التحبير ٢٧٧، وبديع القرآن ١٠٥، وحسن التوسل ٢٦٩، ومعجم المصطلحات البلاغية ٣٩٣.

(٥) في س "لشاعرين".

(٦) في الاحتمال ينظر: إسفار الصباح ٢٢٣/أ.

والاصطراف[١] وهو اسم جنس السرقات، وأنواعها المحمودة عشرة[٢]:

استيفاء الطويل في الموجز القليل، ونقل الرذل إلى الجزل، وما قبح مبناه دون معناه إلى ما حسنا فيه، وعكس ما يصير بالعكس ثناءً، ورجحان لفظ الآخذ ومعناه على المأخوذ منه، وتوليد[٣] كلامٍ من كلامٍ بافتراق اللفظ واتفاق المعنى، ومساواة المسبوقِ السابقَ بزيادة ألحقته به، والمماثلة في اللفظ والمعنى، واستخراج معنى من معنى خولف فيه القصد دون اللفظ أو هما، ونظم النثر وحل الشعر.

والمذمومة[٤] كذلك عكس الخمسة الأُوَل، ونقل ما عَذُب لفظه إلى ما لم يعذُب، أو قافيته إلى ما ليس كذلك، وما يصح على النقد إلى ما لم يصح، وأن يُحذف من الكلام [١١/ ب] ما يُخِلُّ بكمال الوصف، وأخذُ اللفظ والمعنى معاً.

وتختلف ألقابها بحسب اعتبارات[٥]، فما صَرَفه إليه على جهة المثل فـ"اجتلاب". أو ادعاه جملة فـ"انتحال". أو أخذه قهراً فـ"إغارة"، أو حوّل معنى إلى معنى فـ"اختلاس". وإن

(١) في مصطلح الاصطراف ينظر: حلية المحاضرة ٢/ ٦١ والعمدة ٢/ ١٠٤٦ ومعجم المصطلحات البلاغية ١٢٨.

أما في موضوع "السرقات الشعرية" فالمصادر التي تناولته كثيرة جداً منها: الحيوان للجاحظ ٣/ ٣١١، والموازنة للآمدي ١/ ٥٥، والوساطة للجرجاني ١٨٣، والصناعتين ٢١٥، والمنصف لابن وكيع ١٠ – ٣٩، والعمدة ٢/ ١٠٣٧، والبديع لابن منقذ ٢٦٤، ونضرة الإغريض ٢٠٣، وتلخيص المفتاح ٤٠٨، وشروحه ٤/ ٤٧٤، والإيضاح ٥٥٧، والطراز ٣/ ١٨٩، وشرح عقود الجمان ١٦٢ وغيرها.

(٢) هذه الأنواع العشرة المذكورة هنا وما بعدها مذكورة مرتبة وبالتفصيل في المنصف لابن وكيع ١٠ – ٣٩، فربما أخذها ابن النحوية منه مباشرة أو بواسطة كابن منقذ في البديع ٢٦٤ أو غيره.

(٣) في م "وتوكيد" وهو تحريف.

(٤) أي وأنواع السرقات المذمومة.

(٥) سيذكر ابن النحوية مجموعة من ألقاب السرقات الشعرية وقد ذكر أكثرها أبو علي الحاتمي في حلية المحاضرة ٢/ ٣٠ و ٥٨ و ٦٤ و ٤٩ و ٦٧ و ٩٠، وتبعه في ذلك ابن رشيق في العمدة ٢/ ١٠٤٠ – ١٠٥٤، وانظر معجم المصطلحات البلاغية ٣٣ و ١٩٠ و ٤٨ و١٩٩ و ٦٥٤ و١٧٨ و ٦٠٥ و٦١٤.

كان فيها دون البيت فـ"اهتدام". أو اعتُمدت زنة الكلمات فـ"موازنة". أو أُلّفَ بيتٌ من أبيات فـ"التقاط". وإن اشتهر دون المحذوف عليه فـ"مجدود"، فإن وهبه إياه أو استوهبه منه لم يكن سرقة، وخُصّ باسم "المرافدة".

والتوارد[١]: وهو أن يقع الشاعران على معنى باشتراك في بعض الكلام.

والنقد: وهو ملكة تؤمّنُ الناظمَ من معايب خفية معنوية ولفظية.

* * * * *

والتسويغ[٢]: وهو معرفة ما يجوز للمولّد استعماله مضطراً وذلك صرف ما لا ينصرف، وقصر الممدود دون عكسيهما[٣]، وتسكين ياء المنقوص نصباً دون تحريكها رفعاً وجراً، وتسكين لام معتل المضارع بالواو والياء نصباً وإثباتها جزماً دون حذفها رفعاً[٤]،

---

(١) في التوارد ينظر: قراضة الذهب لابن رشيق ٨١ والبديع في نقد الشعر لابن منقذ ٣١٠ ونضرة الإغريض للعلوي ٢١٨ ومعيار النظار للزنجاني ٢/ ١١٥ وعروس الأفراح للسبكي ٤/ ٤٧٠ ومعجم المصطلحات البلاغية ٤٣١ ومعجم المصطلحات العربية لوهبة ٣٩٥.

(٢) شرع المصنف الآن في مبحث جديد وهو "الضرورات الشعرية" وسماه "التسويغ" وبدأ بما يجوز للشاعر من ارتكابه من هذه الضرائر فذكر منها ما يزيد على عشرين نوعاً، ولمزيد الاطلاع على هذه الضرورات الشعرية المسموح بها للشاعر وغير المسموح يمكن الرجوع إلى أمهات كتب النحو عامة، أو كتب الضرورات الشعرية خاصة مثل: ضرورة الشعر للسيرافي أو ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي، وضرائر الشعر للقزاز القيرواني وضرائر الشعر لابن عصفور. كما يمكن الاطلاع على شيء من ذلك في الكتب الخاصة بالشعر ونقده مثل الموشح للمرزباني وعيار الشعر لابن طباطبا والعمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق ومعيار النظار للزنجاني وغيرها.

(٣) أي فلا يجوز - عنده - منع المنصرف ولا مد المقصور. وانظر إسفار الصباح ٢٣٢/ أ وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ٤٤ و ١٠٧ والموشح للمرزباني ١٢٢ و٢٤١ وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢ و ١١٦.

(٤) لم يجز حذف لام المضارع المعتل الآخر بالياء والواو في حالة الرفع "لأن فيه خروجاً عن الأصل، وجمعاً بين حذف الحركة وحذف الحرف" إسفار الصباح ٢٣٣/ ب.

وحذف نون الرفع دون ناصب وجازم وإثباتها معهما[١].

وحذف اسم "ليت"[٢] وفاء افتعل تاء والواجبة[٣] من جواب الشرط، وضمير الشأن منصوباً وحرف النداء عن اسم الجنس، وهمزة الاستفهام والتنوين للساكن ونون "من" و"لكن" له.

وإثباته في المعرفة نداء[٤]، وفي العَلَم موصوفاً بابنٍ مضافٍ إلى عَلَم، وإثبات نون مائتين بنصب المميّز، وألف "أنا" وصلاً.

---

(١) أي وإثبات النون في الفعل المضارع مع وجود ناصب وجازم وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٩ و ١٥٦ و١٥٧.

(٢) سيورد المصنف الآن ثمانية أنواع من الحذف تسوغ للمولّد في حال الضرورة الشعرية وهي:

١. حذف اسم ليت.
٢. حذف فاء (افتعل) إذا كانت تاء
٣. حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط وجوباً
٤. حذف ضمير الشأن المنصوب.
٥. حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس.
٦. حذف همزة الاستفهام.
٧. حذف التنوين للساكنين.
٨. حذف نون "من" و"لكن" لالتقاء الساكنين أيضاً.

انظر: إسفار الصباح ٢٣٤/أ وما بعدها. وانظر ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ١١٥ و١١٦ و ١٣٤ والموشح للمرزباني ١٢٦ والعمدة لابن رشيق ١٠٢١ و١٠٢٣ وضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٥ و ١١٤ و١٥٨ و١٦٠ و ١٧٨.

(٣) المقصود بها الفاء الواقعة في جواب الشرط وجوباً، وقد ذكرت نصاً في النسخة م تعليقاً في الهامش ٨.

(٤) سيورد المصنف الآن ثلاثة أنواع من الإثبات تسوغ للمولّد في حال الضرورة الشعرية وهي:

١. إثبات التنوين في المنادى المعرفة سواء أكان تعريفه بالعلمية أو بالنداء.
٢. إثبات نون مائتين ونصب ما بعدها على التمييز.
٣. إثبات ألف "أنا" وصلاً. انظر إسفار الصباح ٢٣٦/ ب.

وانظر ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ٨٢ وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٥ و ٤٩.

وتخفيف المشدد قافية وحشواً دون تشديد المخفف[١]، وإجراء التثنية على مفرد قُرِن[٢] به ما يقاربه قبل ذكره[٣]، وإشباع الكسرة في الجمع غير المنصرف لا الضمة في المضارع، وإضمار ما لم يذكر، وتأنيث المذكر على المعنى أو اللفظ، والخرم دون الحزم[٤].

وما لا يجوز له[٥] وهو حذف حركة الإعراب والبناء، ولام الأمر معملة[٦]، ونون يكون بعد الجزم محرَّكة، ونون المثنى غير مضافٍ[٧]، وواو الضمير[٨]، والنصب بعد الفاء لا بشرطه[٩]، وكسر نون الجمع، وفتح نون التثنية، وقطع همزة الوصل وعكسه، وتقدم

(١) وذلك بسبب البحث عن الخفة والبعد عن الثقل. انظر إسفار الصباح ٢٣٧/ ب.

(٢) في س: "على مفرد فُرِق به".

(٣) مثل ابن النحوية على ذلك بقوله تعالى: "فبأي آلاء ربكما تكذبان" فجاء بالتثنية بينما لم يتقدم الآية إلا مفرد وهو ذكر الإنس دون الجان. إسفار الصباح ٢٣٨/ أ.

(٤) أي ويجوز له الخرم (بالراء) وهو سقوط أول متحرك من الوتد المجموع ولا يجوز له الحزم (بالزاي) وهو زيادة حرف إلى أربعة على الوزن لا يعتد بها. انظر إسفار الصباح ٢٣٩/ أ.

(٥) هذا شروع من المصنف في ذكر القسم الثاني من الضرورات الشعرية التي لا يجوز للشاعر ارتكابها، وقد ذكر منها ما يقرب من عشرين نوعاً.

(٦) أي ولا يجوز حذف لام الأمر وهي معملة.

(٧) فمعلوم أن نون المثنى وجمع المذكر السالم تحذفان حال الإضافة، ولا يجوز حذفها عند انعدام الإضافة.

(٨) المقصود واو الجماعة فلا يجوز حذفها من الفعل الذي اتصلت به.

(٩) أي ولا يجوز نصب المضارع بعد الفاء مع اختفاء شرط النصب وهو وقوع الفاء جواباً لواحدٍ من عدة أمور ذكرها النحاة كالنفي والاستفهام وغير ذلك. انظر إسفار الصباح ٢٤٠/ ب وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٤.

المعطوف بحرفه على المعطوف عليه، وإثبات همزة الرباعي مضارعاً، والنون مع الضمير المتصل[١]، والجر على المجاورة[٢].

والتثليم اللفظي[٣] وهو تنقيص الكلام لإقامة الوزن غير مسموع في السعة دون المعنوي.

والتذنيب[٤] وهو ضده. والإقواء والإصراف والإكفاء والإجازة والإيطاء دون عشرة، والسناد الحرفي[٥]، فذكرت تتميماً للفائدة أو لتبعها تابع الفصاحة.

---

(١) فنون الجمع تحذف عند الإضافة للضمير المتصل ولغيره ولا يصح إثباتها.

(٢) أي جر الاسم دون وجود سبب مشروع كالإضافة أو حرف الجر وإنما بسبب مجاورة الاسم لاسم مجرور، ويمثلون على هذا بقولهم: هذا جحر ضبٍ خربٍ. فجرّ "خرب" مع كونه صفة لمرفوع وهو "جحر" لمجاورته لاسم مجرور وهو "ضب". وانظر إسفار الصباح ٢٤١/ ب.

(٣) في التثليم ينظر نقد الشعر لقدامة ٢٠٦ والموشح للمرزباني ٢٩٨ والبديع في نقد الشعر ٢٥٦ ومعجم المصطلحات العربية ٨٧.

(٤) في التذنيب ينظر نقد الشعر ٢٠٧ والموشح للمرزباني ٢٩٩ ومعجم المصطلحات البلاغية ٢٩٩.

(٥) ذكر المصنف هنا استطراداً مجموعة من عيوب القوافي التي ينبغي على الشاعر اجتنابها وهي:

* الإقواء وهو أن تختلف حركة إعراب القوافي من الرفع إلى الجر.
* والإصراف وهو أن تختلف حركة إعراب القوافي ويكون مع الرفع أو الجر منصوبٌ.
* والإكفاء وهو اختلاف حرف الروي في قصيدة واحدة بحرفين متقاربين.
* والإجازة وهو اختلاف حرف الروي بحرفين متباعدين.
* والإيطاء وهو أن تتكرر القافية في قصيدة واحدة.
* والسناد وهو أن يختلف تصريف القافيتين.

وانظر في هذا نقد الشعر لقدامة ١٨١ – ١٨٣ والموشح للمرزباني ٤ ونضرة الإغريض ٢٤٣ – ٢٥٧ والوافي في العروض والقوافي للتبريزي ٢١٥ ومعيار النظار للزنجاني ١/ ١٠١ وإسفار الصباح ٢٤٣/أ.

تمَّ كتاب ضوء المصباح تأليف كاتبه الفقير إلى الله محمد بن يعقوب النحوي. حامداً لله ومصلياً على رسوله محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم[١].

---

(١) في م "تمّ المختصر والحمد لله على عباده الذين اصطفى وصلى الله على رسوله سيدنا محمد المصطفى وعلى آله وسلم تسليماً دائماً أبداً، وذلك في أواخر يوم الجمعة أول شهر ذي القعدة في سنة ٨٧٦ كتبه مالكه الفقير إلى كرم الله سبحانه إبراهيم بن علي يحيى بن محمد السعدي المالكي المرادي المذحجي نسباً العدلي الزيدي معتقداً ومذهباً عامله بكرمه ولطفه وختم له بالحسنى ووفقه لما يحب ويرضى وغفر له ولوالديه وأقاربه ومشايخه في الدين وسائر المسلمين وصلعم.
ويتلوه شرحه بعون الله ومنه وكرمه".

قائمة المصادر والمراجع

١- **الإتقان في علوم القرآن**، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار التراث، القاهرة.

٢- **الإحكام في أصول الأحكام**، للآمدي، ط . دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ، مؤسسة النور للطباعة بالرياض ١٣٨٧هـ.

٣- **أسرار البلاغة**، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الشيخ محمود شاكر، ط . دار المدني بجدة، ١٤١٢هـ.

٤- **إسفار الصباح عن ضوء المصباح**، لابن النحوية، تحقيق د. إبراهيم الزيد، رسالة دكتوراة مرقونة على الحاسب الآلي، كلية اللغة العربية بجامعة الإمام ١٤٢٠هـ.

٥- **الإشارات والتنبيهات**، تأليف محمد بن علي الجرجاني، تحقيق د. عبد القاهر حسين، ط . دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.

٦- **الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز**، تأليف الإمام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، عناية: رمزي سعد الدين دمشقية، ط . دار البشائر الإسلامية، بيروت، الأولى ١٤٠هـ.

٧- **الأشباه والنظائر في النحو**، للسيوطي، ط . دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٥هـ.

٨- **أصول البلاغة**، كمال الدين ميثم البحراني، تحقيق د. عبد القادر حسين، ط . دار الثقافة بقطر، الأولى ١٤٠٦هـ.

٩- **أصول السرخسي**، تأليف أبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق أبي الوفاء الأفغاني، ط. دار الكتاب العربي، القاهرة سنة ١٣٧٢هـ.

١٠-**إعجاز القرآن للباقلاني**، تحقيق السيد أحمد صقر، ط . دار المعارف بمصر، الثالثة.

١١-**الأعلام**، خير الدين الزركلي، ط . دار العلم للملايين، بيروت، الخامسة ١٩٨٠م.

١٢-**أعيان العصر**، للصفدي مخطوطة مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة، رقم ١٨٨٣ تراجم.

١٣-**أوضح المسالك**، لابن هشام الأنصاري (مطبوع مع ضياء السالك على أوضح المسالك، لمحمد النجار).

١٤-**الإيضاح**، للخطيب القزويني، شرح محمد عبد المنعم خفاجي، ط . دار الكتاب اللبناني، بيروت، الخامسة ١٤٠٣هـ.

١٥-**البديع**، لابن المعتز، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، الأولى ١٤١٠هـ.

١٦-**البديع في نقد الشعر**، أسامة بن منقذ، تحقيق عبد آ. علي مهنّا، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٧هـ.

١٧-**بديع القرآن**، لابن أبي الأصبع المصري، تحقيق حنفي شرف، ط . مكتبة نهضة مصر "الفجالة" مصر، الأولى ١٣٧٧هـ.

١٨-**البرهان في علوم القرآن**، للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط . دار التراث، القاهرة.

١٩-**بغية الإيضاح**، عبد المتعال الصعيدي، ط . مكتبة إحياء الكتب الإسلامية، بيروت.

٢٠-**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط . المكتبة العصرية، بيروت.

٢١-**البيان العربي**، د. بدوي طبانة، ط . دار الرفاعي، الرياض، السابعة ١٤٠٨هـ.

٢٢-**البيان في غريب إعراب القرآن**، أبو البركات الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، وصاحبه، منشورات دار الهجرة، إيران ١٤٠٣هـ.

٢٣-**بيان المختصر (شرح مختصر ابن الحاجب)**، لشمس الدين أبو الثناء الأصفهاني، تحقيق د. محمد مظهر بقا، ط. جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٤-**البيان والتبيين**، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، ط. مكتبة الخانجي، مصر، الخامسة ١٤٠٥هـ.

٢٥-**بين المكنية والتبعية والمجاز العقلي**، د. بسيوني عبد الفتاح فيود، مطبعة الحسين الإسلامية، مصر، الأولى ١٤١٣هـ.

٢٦-**تأويل مشكل القرآن**، لابن قتيبة، شرح السيد أحمد صقر، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الثالثة ١٤٠١هـ.

٢٧-**التبيان في البيان**، لابن الزملكاني، تحقيق د. أحمد مطلوب، ود. خديجة الحديثي، ط. مطبعة العاني، بغداد، الأولى ١٣٨٣هـ.

٢٨-**التبيان في علم المعاني والبديع والبيان**، للطيبي، تحقيق هادي عطية الهلالي، ط. عالم الكتب، بيروت، الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٩-**تحرير التحبير**، لابن أبي الإصبع المصري، تحقيق د. حنفي شرف، ط. لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر.

٣٠-**التصوير البياني**، د. محمد أبو موسى، ط. مكتبة وهبة، القاهرة، الثانية ١٤٠٠هـ.

٣١-**التعريفات**، علي بن محمد الجرجاني، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، ط. عالم الكتب، بيروت، الأولى ١٤١٦هـ.

٣٢-**تلخيص المفتاح**، للخطيب القزويني، شرح عبد الرحمن البرقوقي، ط دار الكتاب العربي بيروت، الثانية، ١٣٥٠هـ.

٣٣-**التوقيف على مهمات التعاريف**، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، الأولى ١٤١٠هـ.

٣٤-**جنى الجناس**، للسيوطي، تحقيق د. محمد علي رزق الخفاجي، ط الدار الفنية للطباعة والنشر، مصر ١٩٨٦م.

٣٥-**جنان الجناس**، للصفدي، الأولى، مطبعة الجوائب تركيا، ١٢٩٩م.

٣٦-**الجنى الداني في حروف المعاني**، للمرادي، تحقيق طه محسن، ط . مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق ١٣٩٦هـ.

٣٧-**جوهر الكنز**، أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي، تحقيق د. محمد زغلول سلام، ط . منشأة المعارف، الإسكندرية.

٣٨-**حاشية الصبان على الأشموني**، ط . دار الفكر، بيروت.

٣٩-**حدائق السحر**، رشيد الدين محمد العمري المعروف بالوطواط، تعريب د. إبراهيم الشواربي، ط . لجنة التأليف والترجمة، القاهرة ١٣٦٤هـ.

٤٠-**حسن التوسّل إلى صناعة الترسّل**، شهاب الدين محمود الحلبي، تحقيق أكرم عثمان يوسف، المكتبة الوطنية، بغداد ١٩٨٠م.

٤١-**حلية المحاضرة في صناعة الشعر**، محمد بن الحسن الحاتمي، تحقيق د. جعفر الكتاني.

٤٢-**خزانة الأدب وغاية الأرب**، ابن حجة الحموي، شرح عصام شعيتو، ط . دار مكتبة الهلال، بيروت، الأولى ١٩٨٧م.

٤٣-**خصائص التركيب**، د. محمد أبو موسى، ط. مكتبة وهبة، القاهرة، الثانية ١٤٠٠هـ.

٤٤-**درة الأسلاك في دولة الأتراك**، لابن حبيب مخطوط مصور بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، رقم ١٤٣٤ تاريخ.

٤٥-**الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، ط. دار الكتب الحديثة، القاهرة، الثانية ١٣٨٥هـ.

٤٦-**دلائل الإعجاز**، عبد القاهر الجرجاني، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة.

٤٧-**الدليل الشافي على المنهل الصافي** ، لابن تغري بردي، تحقيق فهيم محمد شلتوت، ط. جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٤٨-**ديوان أبي النجم العجلي**، تحقيق سجيع جميل ا الجبيلي، ط. دار صادر، بيروت، الأولى ١٩٩٨م.

٤٩-**رصف المباني في شرح حروف المعاني**، للمالقي، تحقيق د. أحمد الخراط، ط . دار القلم، دمشق، الثانية ١٤٠٥هـ.

٥٠-**روضة الفصاحة**، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق د. أحمد النادي شعلة، ط. دار الطباعة المحمدية، الأولى ١٤١٦هـ.

٥١-**روضة الناظر وجنّة المناظر**، لابن قدامة المقدسي، تحقيق د. عبد الكريم النملة، ط. مكتبة الرشد بالرياض، الرابعة ١٤١٦هـ.

٥٢-**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد، تحقيق محمود الأرناؤوط بإشراف الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، ط . دار ابن كثير، دمشق، الأولى ١٤٠٦ - ١٤١٤هـ.

٥٣-**شرح التلخيص**، لمحمد بن محمد بن محمود البابرتي، تحقيق د. محمد مصطفى رمضان صوفية، ط. المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، الأولى ١٩٨٣م.

٥٤-**شرح العضد على مختصر المنتهى**، لابن الحاجب، (مطبوع ضمن مجموع حواشي مختصر ابن الحاجب)، مراجعة د. شعبان محمد إسماعيل، ط. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٤٠٣هـ.

٥٥-**شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان**، لجلال الدين السيوطي، ط. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٣٥٨هـ.

٥٦-**شرح الكافية البديعية**، صفي الدين الحلي، تحقيق د. نسيب نشاوي، ط. دار صادر، بيروت، الثانية ١٤١٢هـ.

٥٧-**شرح الكوكب المنير**، للشيخ محمد بن أحمد الفتوحي المعروف بابن النجار، تحقيق د. محمد الزحيلي، ود. نزيه حمّاد، ط. مكتبة العبيكان، الرياض ١٤١٨هـ.

٥٨-**شرح المفصل**، لموفق الدين بن يعيش النحوي، ط. عالم الكتب، بيروت.

٥٩-**شروح التلخيص**، مجموع فيه خمسة شروح على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني وهي المختصر لسعد الدين التفتازاني، ومواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح للسبكي، وحاشية الدسوقي، وكتاب الإيضاح لمؤلف التلخيص نفسه وهو الخطيب القزويني، ط. دار السرور، بيروت، لبنان.

٦٠-**الصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية"**، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، ط. دار العلم للملايين، بيروت، الرابعة ١٤٠٧هـ.

٦١-**الصناعتين**، لأبي هلال العسكري، تحقيق مفيد قميحة، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠١هـ.

٦٢-**الصنيع البديع**، لابن زاكور، تحقيق بشرى البداوي، ط كلية الآداب بالرباط، الأولى ٢٠٠١م.

٦٣-**ضرائر الشعر**، لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، ط دار الأندلس بيروت.

٦٤-**طبقات الشافعية الكبرى**، للسبكي، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، ومحمود الطناحي، ط. عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٨٣هـ.

٦٥-**طبقات النحاة واللغويين**، لابن قاضي شهبة، تحقيق د. محسن غياض، ط. مطبعة النعمان، النجف، العراق، ١٩٧٣.

٦٦-**الطراز**، ليحيى بن حمزة العلوي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ومكتبة المعارف، الرياض.

٦٧-**طراز الحلّة وشفاء الغلة**، لأبي جعفر الرعيني، تحقيق د. رجاء الجوهري مؤسسة الثقافة الجامعية بالإسكندرية.

٦٨-**العبر في خبر من غبر**، للإمام الذهبي، تحقيق محمد بسيوني زغلول، ط. دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ.

٦٩-**عروس الأفراح**، للسبكي (ضمن شروح التلخيص)، طبع دار السرور، بيروت.

٧٠-**علم البيان**، د. بدوي طبانة، ط. دار الثقافة، بيروت ١٤٠١هـ.

٧١-**علم البيان في الدراسات البلاغية**، د. علي البدري، ط. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الثانية ١٤٠٤هـ.

٧٢-**العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، لابن رشيق القيرواني، تحقيق د. محمد قرقزان، ط. دار المعرفة، بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ.

٧٣-**عيار الشعر**، لابن طباطبا العلوي، تحقيق د. عبد العزيز المانع، ط. مطبعة المدني، القاهرة.

٧٤-**فوات الوفيات**، لابن شاكر الكتبي، تحقيق إحسان عباس، ط. دار صادر، بيروت ١٩٧٣م.

٧٥-**القاموس المحيط**، للفيروزآبادي، ط. مصطفى البابي الحلبي، مصر، الثانية ١٣٧١هـ.

٧٦-**قانون البلاغة في نقد النثر والشعر**، لأبي طاهر محمد البغدادي، تحقيق محسن غياض عجيل، ط. مؤسسة الرسالة، الأولى ١٤٠١هـ.

٧٧-**قراضة الذهب في نقد أشعار العرب**، لابن رشيق القيرواني، تحقيق د. منيف موسى، ط . دار الفكر اللبناني، بيروت.

٧٨-**الكشاف عن حقائق التنزيل**، للزمخشري، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط. مكتبة العبيكان، الأولى ١٤١٨هـ.

٧٩-**كشف الظنون**، لحاجي خليفة، مصورة عن الطبعة الأولى، مكتبة المثنى، بغداد.

٨٠-**الكليّات**، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق د. عدنان درويش، ومحمد المصري، ط. مؤسسة الرسالة، الثانية ١٤١٣هـ.

٨١-**الكناية والتعريض**، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق أسامة البحيري، ط. مكتبة المدني، والناشر مكتبة الخانجي، الأولى ١٤١٨هـ.

٨٢-**لسان العرب**، لابن منظور الأفريقي، ط. دار صادر، بيروت.

٨٣-**ما يحتمل الشعر من الضرورة**، للسيرافي، تحقيق د. عوض القوزي، ط مطابع الفرزدق بالرياض، الأولى ١٤٠٩هـ.

٨٤-**المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، لابن الأثير، تحقيق د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، نشر دار الرفاعي، الرياض، الثانية.

٨٥-**مشكل إعراب القرآن**، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق ياسين محمد السواس، ط. مجمع اللغة العربية، دمشق ١٣٩٤هـ.

٨٦-**المصباح في شرح المفتاح**، للسيد الشريف الجرجاني، تحقيق د. فريد بدوي النكلاوي، رسالة دكتوراه مطبوعة بالآلة الكاتبة، كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر ١٩٣٧هـ.

٨٧-**المصباح في المعاني والبيان والبديع**، لبدر الدين بن مالك الشهير بابن الناظم، تحقيق د. حسني عبد الجليل يوسف، ط. مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز، مصر.

٨٨-**المطوّل في شرح تلخيص المفتاح**، لسعد الدين التفتازاني، منشورات مكتبة الداودي، قم، إيران ١٣٠٩هـ.

٨٩-**معاني القرآن**، للفراء، ط. عالم الكتب، بيروت، الثالثة ١٤٠٣هـ.

٩٠-**معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، ط. عالم الكتب، الأولى.

٩١-**معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، تأليف عبد الرحيم العباسي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. عالم الكتب، بيروت ١٣٦٧هـ.

٩٢-**معجم البلاغة العربية**، د. بدوي طبانة، ١٤٠٢هـ، ط. دار المنارة، دار الرفاعي، الثالثة ١٤٠٨هـ.

٩٣-**معجم الشيوخ (المعجم الكبير)**، للإمام للذهبي، تحقيق د. محمد الحبيب الهيلة، ط. مكتبة الصديق بالطائف، الأولى ١٤٠هـ.

٩٤-**المعجم الفلسفي**، د. جميل صليبا، ط. الشركة العالمية للكتاب، بيروت ١٩٩٤م.

٩٥-**معجم القواعد العربية في النحو والتصريف**، عبد الغني الدقر، ط. دار القلم، دمشق، الثانية ١٤١٤هـ.

٩٦-**معجم المؤلفين**، تأليف عمر رضا كحّالة، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

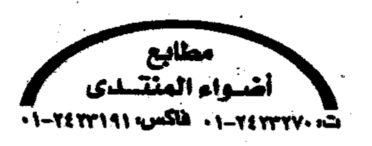
١١٨-**الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، عناية: س. ديد رينغ، ط. دار النشر "فرانز شتايز"، فيسبادن ١٩٧٠م.

١١٩-**الوافي في العروض والقوافي**، الخطيب التبريزي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط دار الفكر بدمشق، الرابعة ١٤٠٧هـ.

١٢٠-**الوساطة بين المتنبي وخصومه**، للقاضي الجرجاني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، ط المكتبة العصرية بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة


مطابع
أضـواء المنتـدى
ت: ٠١-٢٤٢٣٣٢٧٠ فاكس: ٠١-٢٤٢٣٣١٩١

الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز الزيد

بكاء الأندلس في شعر البسطي خاتمة شعراء الأندلس .

البلاغة القرآنية في الآيات المتشابهات (مجلدان) .

ابن النحوية وكتابه إسفار الصباح (مجلد) .

****

إسفار الصباح عن ضوء المصباح لابن النحوية (مجلدان) .

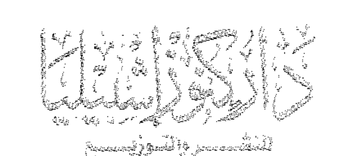
****

نظرات لغوية في القرآن الكريم (مجلد) .... أ.د. صالح بن حسين العايد

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ...تحقيق أ. د. حسن هنداوي

المدخل إلى دراسة بلاغة أهل السنة .... أ.د. محمد بن علي الصامل

البلاغة القرآنية في آيات صفات المؤمنين ...... د. هند بنت جميل نايته



المملكة العربية السعودية ص. ب ٢٧٢٦١ـ الرياض ١١٤١٧

البريد الإلكتروني eshbelia@hotmail.com